

الْقِرْصَافِيُّ

الْمُتَبَرِّجُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
سَلَامٌ بَنْ صَاحِبِ الْجَرَاثِي

دار المحبوب للنشر والتوزيع

القرضاوي

في  
الميزان

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

مَعْيَشَةُ الْمُقْرَبِ مُحْفَظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٢٠ - ١٩٩٩ م

دار أحوال للنشر والتوزيع

الرياض - هاتف ٤٦٣٠٩٣ - فاكس ٤٠٥٩٩١١

المملكة العربية السعودية

## المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، وننحوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وبعد: فهذه رسالة ثانية من رسائل (رجال وكتب في الميزان) اختارت أن تكون من نصيب رجل طار اسمه شهرة عبر الصحف والمجلات، ومن خلال الكتب والإذاعات، وأخيراً كان له حضوره في القنوات الفضائية.

وهذا الرجل لا يكل ولا يمل عبر سنين عمره الطويل: فهو يكتب، ويحاضر، ويحاور، ويتصدر، فكان من حصيلة هذه الجهد عشرات من الكتب والمقالات، ومثلها من اللقاءات والحوارات، حتى أصبح ذا رصيد علمي لا يخفى على أحد، فلأجل هذا اختارت أن تشمله إحدى دراسات هذه السلسلة لتقويم هذا العطاء الكبير الذي سلف في الأيام الخالية، موجهاً هذه الدراسة وأخواتها إلى أبناء أمتي الذين هم طلائع المستقبل، ليكونوا على بصيرة وبينه من هذه الشخصيات التي اعتلت المنابر، وتصدرت الأمة، ليعلموا ما لها وما عليها.

وشخصية هذه الدراسة هي (الدكتور يوسف القرضاوي) وهو عالم في رأسه نار! يعرفه جل أبناء الأمة، نظراً لتنوع نشاطاته وتنوعها. وقد جعلته هدفاً لهذه الدراسة نظراً لعدم وجود أي دراسة تكشف (فكرة) و(توجهه) و(ملخص أهدافه) لأفراد الأمة الذين

نشأوا وهم يشاهدون أبحاثه وكتبه ومشاركاته المنتشرة حولهم، ولم يعرفوا عنها إلا القليل.

فكانت هذه الدراسة التي أردت أن تكون موجزاً ميسراً لمعرفة شخصية الدكتور، وعقيدته، واتجاهاته المتنوعة.

وقد عمدت إلى عدم تطويلها بكثره النقاشات والردود المتشعبه لكي لا يمل القاريء من متابعتها.

فهي مجرد (لامتح) تبين شخصية الدكتور بجميع جوانبها عبر استعراض بعض نصوص كتبه، مع التعليق على ما قد يزل فيه الدكتور، وغالباً ما أحيل القاريء على دراسات موسعة للقضية التي يتطرق لها الدكتور.

وأنا لا أُنصلب نفسي حَكَماً على أعمال الدكتور وأقوله من خلال أهوائي وميولي، وإنما الحكم في ذلك هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فهما الحجة على كل مسلم، وهذا واضح في هذه الدراسة - كما سيأتي - .

ثم أعلم - أخي القاريء - أنني أنقل عبارة الدكتور بنصها وحواشيه من كتبه المتنوعة، ثم أتبع الحاشية التي للدكتور بحرف (ق).

وأخيراً.. أظن أننا بحاجة إلى المزيد من أمثل هذه الدراسة التقويمية لشخصيات عديدة أثرت في مسيرة الأمة الإسلامية، وكان لها جهود ونشاطات متنوعة، أصابت في بعضها وأخطأت في الآخر، لكي يكون الجيل القادم على علم بهذه الشخصيات واتجاهاتها، بدلاً من أن يصل فيها بسب التلبيس والمجاملات.

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة وبأحوالها القادمات، وأن يكتب لي ولقارئها الأجر والثواب، وصلى الله على نبينا محمد وآل وصحبه وسلم.

# القرضاوي

تعريف ومؤلفات



### القرضاوي: تعريف ومؤلفات<sup>(١)</sup>

- ولد الدكتور يوسف بن عبدالله القرضاوي عام ١٩٢٦م في قرية (صفط تراب) التابعة لمركز المحلة الكبرى، من أعمال محافظة الغربية بمصر، ونشأ في أسرة متدينة رقيقة الحال، يشتغل أفرادها بالزراعة.
- توفي والده وهو في الثانية من عمره، فكفله عمه، فنشأ مع أولاد عمه.
- التحق بأحد الكتاتيب وهو في الخامسة من عمره، ثم التحق بإحدى المدارس الإلزامية وهو في السابعة، فكان يجمع بين الكتاب والمدرسة، فحفظ القرآن قبل العاشرة.
- بعد تخرجه من المدرسة الإلزامية، التحق بمعهد طنطا الديني الابتدائي، حيث قضى فيه أربع سنوات، ثم انتقل بعدها إلى معهد طنطا الثانوي حيث استمر فيه خمس سنوات، ثم رحل إلى القاهرة ليكمل دراسته العليا، حيث التحق بكلية أصول الدين في الأزهر، فحصل منها على الشهادة العالية سنة ٥٢ - ١٩٥٣م، ثم التحق بتخصص التدريس بكلية اللغة العربية فحصل على العالمية مع إجازة التدريس، ثم التحق بمعهد البحوث والدراسات العربية العالمية التابع لجامعة الدول العربية، فحصل منه على دبلوم

(١) انظر: مقدمة ديوانه (١١ - ٣٥)، وكتابه «لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام والمعصر» (ص ١١٢).

عال في شعبة اللغة والأداب، وفي هذه الفترة نفسها كان التحاقه بقسم الدراسات العليا في شعبة القرآن والسنة من كلية أصول الدين، فأتم سنواتها الثلاث عام ١٩٦٠م، ومن ثم شرع في إعداد أطروحته للدكتوراه عن (الزكاة) التي كان مقرراً أن ينتهي منها خلال سنتين، إلا أن الظروف التي مرت بجماعة الإخوان بمصر حالت دون ذلك، فلم يحصل عليها إلا عام ١٩٧٣م من نفس الكلية.

- عمل الدكتور القرضاوي سنة ١٩٥٦م بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف المصرية بالخطابة والتدريس في المساجد، ثم أصبح مشرفاً على معهد الأئمة، وفي سنة ١٩٥٩م نقل إلى الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر للإشراف على مطبوعاتها، والعمل بالمكتب الفني لإدارة الدعوة والإرشاد.

- وفي سنة ١٩٦١ أُغير إلى دولة قطر، عميداً لمعهدها الديني الثانوي.

- وفي سنة ١٩٧٣ أُنشئت كلية التربية نواة لجامعة قطر، فنقل إليها ليؤسس قسم الدراسات الإسلامية ويرأسه.

- وفي سنة ١٩٧٧م تولى تأسيس وعمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، كما أصبح المدير المؤسس لمركز بحوث السنة والسيرة النبوية بجامعة قطر، إضافة إلى عمله كعميد للكلية.

- يعد الدكتور أحد أبرز أفراد جماعة الإخوان المسلمين، وله نشاط كبير في نشر دعوة هذه الجماعة داخل مصر عندما كان فيها، وخارجها وخاصة في قطر التي أصبح للدكتور نشاط كبير فيها، وأثر لا يخفى على أفرادها رجالاً ونساءً نظراً للسنوات الطوال التي قضتها بينهم، فتأثروا بفتواه التي توافق هوى النفس: تحليل الأغاني، والتمثيل، والمسارح، وتساهله في قضايا المرأة المتنوعة - كما سيأتي - .

- نشاط القرضاوي لا يقتصر على مجرد تأليف الكتب بل له مشاركات عديدة في وسائل الإعلام المسموعة والممروءة والمرئية، وله مساقمات في القنوات الفضائية كقناة الجزيرة التي خصصت له برنامجاً أسبوعياً اسمه (الشريعة والحياة) استغله الدكتور في نشر أفكاره وآرائه وفتواه على نطاق واسع.

ومن آخر أنشطة الدكتور البارزة مشاركته في الانترنت! عبر صفحات تسمى (صفحات القرضاوي) (انظر الصورة المرفقة).

وكل هذا يدلنا على مدى جلد الدكتور وصبره ونشاطه في سبيل نشر أفكاره التي يرتبضها، ولا شك أن توجه الدكتور نحو (التسهيل) في قضايا الإسلام المتنوعة أدى إلى المساهمة في انتشاره وعلو صيته، لأن وسائل الاتصال المعاصرة بكافة أنواعها مولعة بنشر مثل هذا الفكر الذي تبناه الدكتور مقابلة بالفكر النقي الصحيح الذي لم تألفه بعد، فلسان حالها مع الدكتور يردد المثل الشهير:

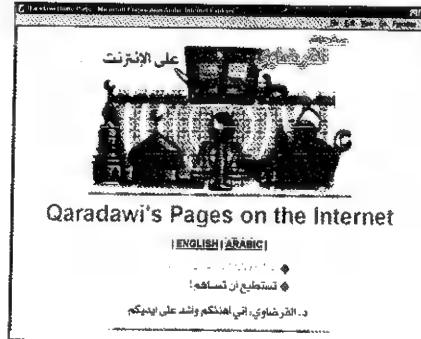
ليس حباً في (القرضاوي) ولكن بغضنا في (؟)

تسجيل اقتراحاتهم، والاطلاع على ما دونه الزائرون الآخرون. يوجد في الموقع بند للبحث عن المعلومات، لكنه غير جاهز للعمل حتى الآن، ونأمل أن تسرع الشركة في تجهيزه، كي يتمكن الزائرون من الوصول إلى النصوص التي يبحثون عنها، بسهولة. وعلى الرغم من أن هذا الموقع لا زال في بداياته، إلا أنه يتضمن أ عملاً قيمة للشيخ القرضاوي، وتنصحك أن لا تفوت فرصة زيارته.

### صفحات الشيخ يوسف القرضاوي

<http://www.qaradawi.net>

مشروع خيري تتبناه شركة "آفاق لخدمات الإعلام والمعلومات" القطرية، وتدعى كافة المسلمين في العالم للمساهمة معها في تطويره، لنشر الفكر الإسلامي النقي والمعتدل، في العالم أجمع. وتصف الشركة، هذا الموقع، بأنه "مشروع طموح يهدف إلى وضع تراث الشيخ القرضاوي الخصب -المقروء منه والمسموع والمرئي- بمتناول المسلمين، وغير المسلمين في شتى أنحاء العالم". يمتاز هذا الموقع بتصميمه الجيد، ورسومياته المميزة. ويضاف إلى ذلك، سهولة التجول فيه، حيث صنفت أعمال الشيخ القرضاوي، إلى فئات عديدة، هي: خطب ومحاضرات، كتب ورسائل، فتاوى وأحكام، مقالات ولقاءات، شعر وأدب. ويوفر الموقع لزائريه إمكانية



قصاصة من مجلة (إنترنت) العدد الأول - أغسطس ٩٧ - ص ٦١.

### مؤلفات القرضاوي:

للقرضاوي مؤلفات عديدة تجاوزت السبعين، وهي كمية كبيرة إذا قوبلت بمدى تفرغ الدكتور لها، ولكن عند التأمل فيها وتفحصها نجد أن أفكارها مكررة، تتردد الفكرة منها في عدة كتب، بل إن بعض هذه الكتب عبارة عن فصل متزعد من كتاب آخر.

وهذه قائمة بأسماء مؤلفاته:

- ١ - الحلال والحرام في الإسلام.
- ٢ - العبادة في الإسلام.
- ٣ - الإيمان والحياة.
- ٤ - الخصائص العامة للإسلام.
- ٥ - مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام.
- ٦ - فقه الزكاة (جزءان).
- ٧ - بيع المرابحة للأمر بالشراء.
- ٨ - فوائد البنوك هي الربا المحرم.
- ٩ - الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا؟
- ١٠ - الحل الإسلامي فريضة وضرورة.
- ١١ - بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين والمتغرين.
- ١٢ - الصبر في القرآن الكريم.
- ١٣ - الناس والحق.
- ١٤ - غير المسلمين في المجتمع الإسلامي.

- ١٥ - درس النكبة الثانية .
- ١٦ - ثقافة الداعية .
- ١٧ - التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا .
- ١٨ - رسالة الأزهر بين الأمس واليوم والغد .
- ١٩ - جيل النصر المنشود .
- ٢٠ - ظاهرة الغلو في التكفير .
- ٢١ - الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف .
- ٢٢ - الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي .
- ٢٣ - الصحوة الإسلامية بين الاختلاف الم مشروع والفرق المذموم .
- ٢٤ - من أجل صحوة راشدة ، تجدد الدين وتنهض بالدنيا .
- ٢٥ - أين الخلل ؟
- ٢٦ - أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة .
- ٢٧ - الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه .
- ٢٨ - الرسول والعلم .
- ٢٩ - الوقت في حياة المسلم .
- ٣٠ - وجود الله .
- ٣١ - حقيقة التوحيد .
- ٣٢ - نساء مؤمنات .
- ٣٣ - يوسف الصديق (مسرحيّة شعرية) .

- ٣٤ - عالم وطاغية (مسرحية تاريخية).
- ٣٥ - نفحات ولفحات (شعر).
- ٣٦ - المسلمين قادمون (شعر).
- ٣٧ - العقل والعلم في القرآن الكريم.
- ٣٨ - قطوف دانية من الكتاب والسنّة.
- ٣٩ - الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد.
- ٤٠ - عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية.
- ٤١ - فتاوى معاصرة (جزءان).
- ٤٢ - الفتوى بين الانضباط والتسيب.
- ٤٣ - مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية.
- ٤٤ - الاجتهد في الشريعة الإسلامية.
- ٤٥ - الاجتهد المعاصر بين الانضباط والانفراط.
- ٤٦ - كيف نتعامل مع السنة النبوية؟
- ٤٧ - شريعة الإسلام صالحة لكل زمان ومكان.
- ٤٨ - مدخل لدراسة السنة النبوية.
- ٤٩ - تيسير الفقه: فقه الصيام.
- ٥٠ - الإمام الغزالى بين مادحيه وناديه.
- ٥١ - قضايا معاصرة على بساط البحث.
- ٥٢ - لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام المعاصرة.
- ٥٣ - المنتقى من الترغيب والترهيب (جزءان).

سلسلة نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام:

- ٥٤ - (أ) شمول الإسلام.
- ٥٥ - (ب) المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنّة.
- ٥٦ - (ج) موقف الإسلام من الإلهام والكشف والرؤى.
- ٥٧ - الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة.
- ٥٨ - ملامح المجتمع المسلم الذي نشده.
- ٥٩ - دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي.
- ٦٠ - محاضرات الدكتور القرضاوي: (لماذا الإسلام؟ . واجب الشباب المسلم اليوم . مسلمة الغد . الصحوة الإسلامية بين الآمال والمحاذير . الإسلام الذي ندعوه إليه . عوامل نجاح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر . التربية عند الإمام الشاطبي . قيمة الإنسان وغاية وجوده في الإسلام).
- ٦١ - الإسلام حضارة الغد.
- ٦٢ - الأمة الإسلامية حقيقة لا وهم.
- ٦٣ - في فقه الأولويات.
- ٦٤ - السنّة النبوية مصدرًا للمعرفة والحضارة.
- ٦٥ - الشيخ الغزالى كما عرفته: رحلة نصف قرن.
- ٦٦ - دروس في التفسير (تفسير سورة الرعد).
- ٦٧ - خطب الشيخ القرضاوى (ج ١).

سلسلة: تيسير فقه السلوك في ضوء القرآن والسنّة (في الطريق إلى الله).

- ٦٨ - (أ) الحياة الربانية والعلم.
- ٦٩ - (ب) النيّة والإخلاص.

- ٧٠ - (ج) التوكل .
- ٧١ - تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنّة: المقدمات والأصول (أو نحو فقه ميسر معاصر).
- ٧٢ - كيف نتعامل مع القرآن العظيم؟
- ٧٣ - رسائل ترشيد الصحوة (الدين في عصر العلم. الإسلام والفن. مركز المرأة في الحياة الإسلامية. فتاوى للمرأة المسلمة. النقاب للمرأة بين القول بيدعيةه والقول بوجوبه. جريمة الردة وعقوبة المرتد. الأقليات الدينية والحل الإسلامي. المبشرات بانتصار الإسلام).
- ٧٤ - من فقه الدولة في الإسلام .

### إخوانية القرضاوي وأشعاريته:

القرضاوي كما علمنا من سيرة حياته أحد أفراد جماعة الإخوان المسلمين، وهذه الجماعة - كما هو معلوم - تتميز بميزة لا تجدها عند غيرها، هي التعصب المقيت لمؤسسها حسن البنا، فأفراد هذه الجماعة تجاوزوا بالإمام حد البشرية إلى حد الغلو، فأصبحوا يدافعون عن أخطائه الواضحة ويتأولونها، وتلمس في دفاعهم ادعاء العصمة له! وإن كانوا يقولون بخلاف ذلك، ولكن واقع حالهم يكذبهم، حيث الدفاع المستميت عن حمى الشيخ أن يمس، ولو بالحق؛ ونحن واجدون مثل هذا عند القرضاوي، فإليك شيئاً من أقواله تُبين لك مدى تأثير البنا عليه، ومدى غلوه فيه وفي جماعة الإخوان المسلمين:

يقول الدكتور: [يعتقد الإخوان أن أساس التعاليم الإسلامية ومعينها هو كتاب الله تبارك وتعالى وسُنّة رسوله ﷺ، اللذان إن تمسّكت بهما الأمة فلن تضل أبداً؛ وأن كثيراً من الآراء والعلوم التي اتصلت بالإسلام وتلوّنت بلونه تحمل لون العصور التي أوجدتها الشعوب التي عاصرتها. ولهذا يجب أن تستقي النظم الإسلامية التي تُحمل عليها الأمة من هذا المعين الصافي معين السهولة الأولى، وأن نفهم الإسلام كما كان يفهمه الصحابة والتابعون من السلف الصالح رضوان الله عليهم، وأن نقف عند هذه الحدود الربانية النبوية حتى لا نقيّد أنفسنا بغير ما يقيّدنا به، ولا نلزم عصerna لون عصر لا يتفق معه، والإسلام دين البشرية

جميعاً<sup>(١)</sup>.

ويقول: [لم أجد في دعوة الإسلام ومصلحيه في هذا العصر من فهم قضية الخلاف وأدبه وفقهه، كما فهمها الإمام حسن البنا، وربى عليها أبناء مدرسته]<sup>(٢)</sup>.

ويقول: [قد كان من قدر الله تعالى وفضله عليّ، أن هيأ لي الاستماع إلى الإمام الشهيد حسن البنا، وأنا طالب في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية بمعهد طنطا الأزهري الديني، وذلك عام ١٩٤١، وقد تجاوزت الرابعة عشر من عمري]<sup>(٣)</sup>.

ويقول: [كان البنا رحمه الله أقرب إلى فكر السيد رشيد رضا في انضباطه من فكر الإمام محمد عبده في انطلاقه]<sup>(٤)</sup>.

ويقول: [هل كان حسن البنا معصوماً؟ لا والله، لم يدع ذلك يوماً، ولم يدعه له أحد من أصحابه وتلاميذه برغم فرط حبهم له، وإن عجبهم به، وثنائهم عليه]<sup>(٥)</sup>.

ويقول الدكتور عن الأشخاص الذين أثروا فيه: [أعظم الشخصيات التي أثرت في فكري ومشاعري وسلوكي هي شخصية

(١) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص ١١٩.

(٢) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص ١٦٦.

(٣) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص ٥.

(٤) المصدر السابق، (ص ٩).

(٥) المصدر السابق، (ص ٢٥).

الإمام حسن البنا، فقد استمعتُ إليه مبكراً في حياتي، وأعجبت به ورأيت فيه الأستاذ والمعلم والمربي والداعية والمفكر، ولهذا تلقت تقريرياً كل ما كتبه من رسائل ومقالات وبيانات ونوهت منها، ووجدت فيها زاداً ونبراساً.. وهناك شخصيات أخرى تأثرت بها مثل الشيخ البهوي الخولي صاحب كتاب «تذكرة الدعاء»، وكذلك الشيخ محمد الغزالى مدّ الله في عمره، والدكتور محمد عبدالله دراز، والشيخ محمود شلتوت رحمهما الله... ولكن الله أكرمني، فلم أحاول أن أكون نسخة من واحد من هؤلاء الأفذاذ»<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد أصاب الدكتور، فقد أثر (هؤلاء الأفذاذ) في فكره أثراً لا يمحى، فأصبح خليطاً من السلفية، والتجميعية، والعقلانية، كما هو شأن الرجال الذين ذكرهم.

إذا فالقرضاوي أحد الأفراد النجباء لجماعة الأخوان المسلمين، بل هو فقيههم المعتبر في هذا الوقت، حيث يعتدون بأقواله وفتواه في وسائل إعلامهم بشكل ملفت للنظر، وكأن الأمة قد عقمت فلم تنجب من العلماء والدعاة سوى القرضاوي! وقد استبان للجميع أمر جماعة الإخوان، فلم يعد خافياً على أحد كما قد كان قديماً، فهذه الجماعة جماعة (تجميع) تخلط السنن بالمبتدع وتمزج بينهما في تركيبة غير متألفة لتشكل منها جماعة

(١) لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام والعصر، ص ١١٥.

واحدة لها أهدافها وطموحاتها، وهي جماعة لا تهتم بأمر التوحيد والعقيدة الصحيحة، ولا تحفل بنشرها بين المسلمين خوفاً على (تجمعها) أن ينفض، وهلعاً من أهل البدع أن يمسهم سوء!

وهي جماعة هدفها الوصول إلى الحكم في ديار المسلمين، وليتها إن وصلت حكمت بالإسلام الصحيح الذي أمر الله بتحكيمه، ولكن للأسف: الأمر خلاف ذلك، وما تجربة السودان عنا بعيد<sup>(١)</sup>.

فأيما أولى حكم العلمانيين أم حكمهم؟

فأولئك صرحوا بنوایاهم، وحاربوا السنّي والمبتدع على حد سواء، وتركوا ما لله لله، وهو لاء إن وصلوا عظّموا أهل البدع وسلطوهم على أهل السنّة، ولبسوا على الناس دينهم، فأصبح المرء يُقدم على معصية الله مهما عظمت دون خوف أو وجّل، لأنها قد أُبِحَت له (شرعًا) تحت دعاوى (التجدد) و(الاجتهداد)!!

(١) ومن آخر أخبارهم أن دستورهم الجديد لا ينص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي! وإنما ينص على أن [السودان وطن] جامع تألف فيه الأعراق والثقافات وتسامح الديانات، والإسلام دين غالب السكان، وللمسيحية والمعتقدات العرفية أتباع معتبرون!!!، ودستورهم لا يشترط أن يكون رئيس الدولة مسلماً! ولا يشترط أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، بل يعتبرها أحد المصادر التشريعية مع الأعراف القبلية والإجماع! فرأى فرق بين هذه الدولة التي تدعي الإسلام وبين دول العلمانيين! وكل هذه التنازلات تُقدم لإرضاء اليهود والنصارى والله يقول: «وَنَنْرَضِي عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا الْأَصْرَارِ حَتَّىٰ تَبْيَعَ مِلَّتَهُمْ» [البقرة: ١٢٠]، وكان الواجب على قادة السودان - هداهم الله - تقديم رضا الله على رضا غيره.

انظر: مجلة المجتمع الكويتية (عدد ١٣٠٢) ص ٩، مقالاً بعنوان (قادة السودان والتنازلات الخطيرة).

قلت: وإضافةً إلى كون القرضاوي أحد أعمدة جماعة الإخوان في هذا الزمان، فإنه قد تلقى دروسه الأولى على علماء الأشاعرة في الأزهر، فلذلك تأثرت عقيدته بهم - كما سيأتي -.

يقول الدكتور: [لقد درست التوحيد في الأزهر خلال دراستي في المعاهد الابتدائية و الثانوية وكلية أصول الدين .. درسته في مذكرات ألفها أساتذتنا .. و درسته في كتب خلفها السابقون، مثل شرح الجوهرة للقاني .

ثم درسته بعدُ في العقائد النسفية، وشرحها للسعد التفتازاني، وحاشية على الشرح للخيالي، وأخرى للعصام، وحاشية على الحاشية لعبد الحكيم السيالكوتى]<sup>(١)</sup>.

قلت: هذه الكتب التي ذكرها كلها كتب للاشورية، وهو قد درسها منذ الابتدائية، وملعوم أن العلم في الصغر كالنقش في الحجر! فهي قد نقشت في صدر الصبي القرضاوي حتى أثرت فيه، فلا أمل لمسحها منه، إلا أن يشاء الله .  
أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى

صادف قلباً خالياً فتمكنا

و دلالة على الخطأ والانحراف الذي وقع فيه الدكتور في بداية تكوينه قوله عندما سُئل عن التحولات الفكرية التي مرت به:

(١) رسالة الأزهر، ص ١٠٥ .

[خطي الأساسي لم يتغير كثيراً، لأن الله أنعم عليَّ بأن أربط هذا الخط بالإسلام، معرفة به وحباً له وغيره عليه، وجهاداً في سبيله وسعياً في خدمة قضيائاه.]

ولكن بحكم التوسع في المعرفة والتعرف على المدارس الفكرية المختلفة يمكنني أن أقول إنه قد اعتراني بعض التحول.. فقد كنت في مطلع شبابي شديد الإعجاب بالإمام أبي حامد الغزالي، وكانت كتبه أول ما قرأت، خصوصاً «إحياء علوم الدين» و«منهاج العابدين».

وبعد أن أتيح لي الاطلاع على مدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيره، وجدت فيها ألواناً من التجديد لم تكن في مدرسة الإمام الغزالي، واعتبرت أن هذه المدرسة تكمل السابقة.. وبينهما تكامل لا تضارب، وتناسق لا تنازع.. وهذا لعله نهج لي في مساري الفكري، فأنا لا أتعصب لمدرسة بعينها، ولا لشيخ بعينه، بل أنظر إلى الجميع نظرة من يأخذ من كل واحد خير ما عنده، على نهج ما قال بعض السلف الصالح: «خذ ما صفا ودع ما كدر»<sup>(١)</sup>.

قلت: فالشيخ لم يتعود على السلفية - ممثلة في كتب شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم - إلا متأخراً، وذلك بعد أن عملت كتب الغزالي عملها في تكوينه العقلي، فأصبح يخلط بين السلفية

(١) لقاءات ومحاورات...، ص ١٥.

والأشعرية، وبين السنة والتصوف، ونحو ذلك من الخلطات التي تجدها في كتبه.

### القرضاوي والوسطية:

يرى الدكتور أنه صاحب منهج وسط في جميع أموره! وأنه قد اخترط هذا الخط منذ بدايته العلمية، فيقول:

[أحمد الله تعالى أن وفقي منذ أوائل حياتي الفكرية والدعوية لتبني المنهج الوسط الذي يقوم على النظرية المعتدلة الشاملة، ويتعد عن الإفراط والتفريط]<sup>(١)</sup>.

ويقول: [من خصائص المنهج الذي سرت عليه: التزام روح التوسط دائماً، والاعتدال بين التفرط والإفراط، بين الذين يريدون أن يتحلوا من عرى الأحكام الثابتة بدعوى مسيرة التطور من المتعبدين بكل جديد، وبين الذين يريدون أن يظل كل ما كان على ما كان من الفتوى والأقوايل والاعتبارات، تقديسًا منهم لكل قديم]<sup>(٢)</sup>.

ويقول: [ علينا أن نتبني مفاهيم التيار الوسطي]<sup>(٣)</sup>.

ويقول: [هذه دراسة تلقي بعض الضوء على الإطار العام للصحوة الإسلامية المعاصرة، ممثلة في تيارها الأقوى والأوسع،

(١) فتاوى معاصرة، (٩٧/٢).

(٢) الفتوى بين الانضباط والتسبيب، ص ١٢٤.

(٣) ملامح المجتمع المسلم، ص ٧٧.

وهو ما أسميه (تيار الوسطية الإسلامية) [١].

ويقول: [إن أحداً لا يجهل أن الصحوة تمثل فصائل وتيارات متعددة تتفق كلها على حبها للإسلام، واعتزازها برسالته، وإيمانها بضرورة الرجعة إليه، والعمل به، والدعوة إلى تحكيم شريعته، وتحرير أوطانه، وتوحيد أمتها، والوقوف في وجه الكاثدين له، ولكنها تختلف في قضايا وموافقات كثيرة، بعضها يمثل تفصيات، وبعضها يمثل اتجاهات مهمة. ولكنني هنا أتحدث باسم أهم تيارات الصحوة وأعظمها، وهو التيار الذي أسميه (تيار الوسطية الإسلامية) وذلك لعدة أسباب:

أولاً: لأنه التيار الذي يمثل أعرض قاعدة في الصحوة الإسلامية، وما عداه يعتبر بمثابة قنوات صغيرة، ربما تفرعت من هذا المجرى الكبير، إلا أنها انفصلت عنه بعد ذلك.

ثانياً: لأنه التيار الأعرق والأقدم في تاريخ الصحوة أو التجديد الإسلامي، والتيارات أو الفصائل الأخرى مثل التكفير والهجرة ونحوها، حديثة العهد، لا تضرب في التاريخ إلى غور بعيد.

وثالثاً: لأنه التيار الذي يرجى طول عمره واستمراره، فإن الغلو دائمًا قصير العمر ولا يتضرر له البقاء طويلاً، وفقاً لسنة الله فإن المُنْبَتَ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى.

(١) الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ص ٥.

ورابعاً: لأنه - في رأيي على الأقل - هو التيار الصحيح الذي يعبر عن وسطية المنهج الإسلامي الذي سماه القرآن (الصراط المستقيم)<sup>(١)</sup>.

وأخيراً يقول في كلام له مغزاه: [إن الصحوة بفضل الله قادرة على أن تصحح خطاهما وتنفي خبئها، وثقة كبيرة أن تيار الوسطية الذي يعمل في دأب وصبر، في توازن واعتدال، وبوعي وتحطيط، ستكون له الغلبة، والهيمنة على كل التيارات الأخرى المخوفة].

وقد لمست بنفسي شيئاً من ذلك أوائل السبعينيات، مع شباب الجامعات الإسلامية في الجامعات المصرية، فقد كان الخط السائد هو خط التشدد والتشنج والحرافية، ولكن بعد لقاء الشباب بالدعاة المعروفين من أهل العلم والورع والاعتدال، غلت الوسطية على التطرف، وغداً هذا التيار هو الغالب إلى اليوم.

والخلاصة أن تيار الصحوة الإسلامية، هو تيار الغد المرجو، والمستقبل المأمول، وخصوصاً أن عموده الفقري هم الشباب، وهم ذخيرة الغد.

ورغم مخاوفنا على الصحوة فإن آمالنا فيها أقوى، وتيار الوسطية فيها هو الغالب السائد، وهو المرتجى المأمول، وكل

(١) المصدر السابق، ص ٤١، ٤٢.

المرأبين مجتمعون على قدرة هذا التيار على تغيير الإنسان من داخله، وإنشائه خلقاً جديداً، يقوم على الطهارة والبذل والعطاء، لا على التفعية، أو العبث، أو التهريج، أو اتباع الشهوات، والسير في مواكب النفاق.

إن التيار الإسلامي الأصولي الوسطي - بحسن فهمه للإسلام، وحسن فهمه للحياة وسنن الله فيها، وحسن فهمه لهموم وطننا العربي والإسلامي الكبير، وعمق نظرته إليها، وحسن عمله بالإسلام وحسن دعوته إليه في شموله وتوازنه وسعة آفاقه، وجهاده الدؤوب لتمكين أحكام الإسلام وتعاليمه في أرضه، وتغيير الواقع المنحرف عن الإسلام، أو المعادي له إلى واقع إسلامي صحيح - هذا التيار هو تيار المستقبل، وسفينة النجاة لهذه الأمة<sup>(١)</sup>.

قلت: قد أفادنا الدكتور في النقول السابقة أنه من أفراد (التيار الوسطي) ولكنه لم يوضح لنا معالم دقيقة لهذا التيار، لأن الكل قد يركبه، لاسيما من يتبنى (التساهل) في جميع أموره العقائدية أو الفقهية فهذا التيار كما قيل:

وكل يدعى وصلاً بليلى

وليلى لا تقر لهم بذاك

ومن خلال قراءتي لكتب الدكتور أستطيع أن أحدهم شيئاً من

(١) المصدر السابق، ص ١٩٠ - ١٩١.

معالم هذا التيار، وهي :

- ١ - أن هذا التيار يتميز بـ التيسير في مجال الفقهيات، ولو كان هذا التيسير على حساب النصوص، وفي اختيارات الدكتور الفقهية ما يشهد بهذا.
- ٢ - أن هذا التيار يتبنى فكرة (الإسلام العام) أي الذي لا يتتمى إلى مذهب من المذاهب الإسلامية، ولو كان منهج السلف الصالح أو مذهب أهل السنة والجماعة! فهو تيار يستوعب كافة المذاهب البدعية المنشقة عن مذهب أهل السنة، ويحتويها في خليط واحد تحت مسمى (التجميع) لمواجهة أعداء الله!
- ٣ - أن هذا التيار يُعمل عقله كثيراً في النصوص الشرعية، فيرد بعضها، ويتأول بعضها، تحت دعوة (العقلانية).
- ٤ - أن هذا التيار مولع كثيراً بدعوى (الاجتهاد) و(التجديد) التي عند قراءتك لأقوالهم فيها تجدها غير منضبطة بضوابط محددة، وغير واضحة المعالم، فالكل منهم يدللي بدلوه في هذا (الاجتهاد) وهذا (التجديد) دون شروط أو قيود! فالحلال ما حلته (عقولهم)، والحرام ما حرمته تلك العقول، وكل هذا تحت دعاوى الاجتهاد.
- ٥ - أن هذا التيار يتفاوت أصحابه في مقدار (عقلانيتهم!) فبعضهم يمثل الخط المعاصر لفرقة المعتزلة، كالدكتور محمد عماره،

والبعض الآخر يتبنى مدرسة محمد عبده، والبعض كالقرضاوي يمثل بروزخاً بين السلفية والعقلانية، فهو يميل إلى هؤلاء تارة، وإلى أولئك تارةً أخرى، ولكنه يلتقي مع التيار العقلاني في كثير من طموحاتهم وأهدافهم التي عرفنا شيئاً منها، ويشاركون في مؤتمراتهم ومجلاتهم، وغير من يمثل هذا الخليط من العقلانيين في زماننا هو (المعهد العالمي للفكر الإسلامي) الذي أنشأه في الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٤٠١هـ) ويرأسه الدكتور طه جابر العلواني، الذي يقول عن أهداف هذا المعهد بأنها:

- الإيمان بكونية الرسالة الإسلامية باعتبارها الخطاب الإسلامي الخالد للإنسان في كل زمان ومكان.
- الإيمان بخلود الرسالة الإسلامية، وختامتها، وتجددتها عن حدود الزمان والمكان.
- الاعتقاد بأن أزمة الأمة هي أزمة فكرية، وليس أزمة قيم، فالقيم محفوظة بحفظ الله - تعالى - في الكتاب والشريعة.
- الإيمان بقدرة الأمة على صناعة الأفكار المعاصرة في ضوء توجيهات القيم وتسخير السنن للقيام بأعباء الاستخلاف، وحل مشكلة الأمة والبشرية، وإنقاذها من المعاناة.
- الإيمان بأن الأفكار ليست بديلاً عن الحركة، ولكنها شرط لصوابها، وأن سلامة العمل مرهونة بسلامة منطلقاته الفكرية.
- عصمة عموم الأمة عن الردة والضلال العادة المطلقة، وقدرتها

على امتلاك وسائل النهوض الحضاري أي (الإمكان الحضاري) عند تحقق شروطه والتمكن من سنته.

- إعادة قراءة الكتاب والسنة كمصدرين للمعرفة والحضارة والثقافة والفكر .. والانطلاق من السيرة الصحيحة كفترة مصونة بتسديد الوعي للاهتماء بها في منهاجية تنزيل النصوص على الواقع.

- إعادة قراءة الميراث الثقافي والحضاري الإسلامي وإخضاعه لمعايير الغايات والمقاصد الإسلامية.

- قراءة الكسب البشري في المجال الثقافي والحضاري والتبادل المعرفي كله مع التنبه لخلفياته وأطروه المرجعية.

- دراسة الواقع الإسلامي المعاصر، واستقراء حاجاته، وتحديد أسباب الإصابات التي لحقت به.

- استشراف آفاق المستقبل الإسلامي في ضوء ذلك كله، والعمل على تحريك الأمة باتجاه تحقيقه.

- إعادة تشكيل العقل السليم المستنير، القادر على القيام برسالته وممارسة دوره في الاجتهد والتجديد وال عمران الإنساني، وتأهيل المسلم للدور الاستخلاف، وبناء القدرة لديه على التسخير، وذلك من خلال جولاته الفكرية والثقافية، واكتشاف سنن الله في الأنفس والآفاق، لامتلاك إمكانية التسخير.

ولهذا الهدف، سبيلان:

الأول: تنقية عالم الأفكار، وإعادة قراءة الميراث الثقافي، وتقويمه في ضوء رؤية ذات دراية وفقه حضاري.

الثاني: بناء النسق المعرفي والثقافي الإسلامي . . . . [١].  
إلى آخر ما قال الدكتور، وهو مهم لمن أراد زيادة الاطلاع  
على أهداف هذا المعهد (العقلاني).

ومن تأمل ما ذكره الدكتور يجده (عموميات) لا توحى بأي  
هدف محدد لهذا المعهد، سوى أنه يستشف من ورائها تضخيم  
جانب العقل والأزمة الفكرية مقابلة مع الجوانب العظيمة التي  
أغفلها المعهد، وهي جانب الاهتمام بعقيدة الأمة وبتوحيدها أن  
تخدشه الشركيات والبدع، ولهذا لا نجد لهذا المعهد العتيد أي  
كتاب يهتم بعقيدة الأمة وبتوحيدها، وهو أساس الأعمال كلها،  
فلئن يلقى الله رجلاً موحداً ولكنه غير (مفكر) ولا (عقلاني)، خير  
له من أن يلقاه وقد حشا عقله بهذه الأهداف (المطاطة) مع تفريطه  
بأمور التوحيد التي لا يأبه لها هذا المعهد.

يقول تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِرُ أَنْ يُشَرِّكَ بِهِ» [٢].

فهذا المعهد لم يستفد منه المسلمون في مشارق الأرض  
ومغاربها سوى أنه زاد من همومهم، وشتت جهودهم بما يطبعه  
من كتب تخالف المنهج الصحيح لهذه الأمة، ككتاب الغزالى  
(السنة النبوية . . .) وكتاب القرضاوى (كيف نتعامل مع  
الشَّيْءَ . . .) وغيرها من الكتب التي تصرف الأمة وشبابها عن

(١) إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات، ص ٤٨، ٤٩.

(٢) سورة النساء، الآية: ٤٨.

المنهج الصحيح إلى مناهج (عقلانية) لا تقرّب من جنة ولا تبعد من نار.

قلت: وممن يُمثل هذا التيار أيضًا (الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) والتي تُصدر مجلة (التجديد!) وهي ذيل ممتد إلى ماليزيا من (المعهد) السابق.

ومن مجلاتهم المعتمدة (مجلة المسلم المعاصر)، فهي خير من يمثل هذا الصوت (العقلاني).

ومنها أيضًا: جريدة (المستقلة) التي تصدر في لندن، وإن كانت تميل كثيراً إلى خط (التراقي).

خلاصة الموضوع: أن هذا التيار هو عبارة عن خليط من عقلانيي جماعة الإخوان، كالعلواني وغيره، إضافة إلى العقلانيين الذين لا ينتمون لجماعة الإخوان، إضافة إلى المعتزلة الأقحاح، كمحمد عمارة. والفصل والتمييز بينهم يحتاج إلى دراسة دقيقة لنشأة كل واحد منهم، وكتاباته القديمة والحديثة.

ولكن الأمر الهام الذي يجب أن يعلمه المسلم أن هذا التيار عقلاني، أي يخالف النصوص بمجرد تعارضها مع العقل. وأنه ضد السلفية، لأنها عدوته الأولى في منهجه، فلذلك هو يشن عليها حرباً ضرورة قد تختفي حيناً، وتظهر حيناً آخر.

قلت: وأما دعوى الدكتور القرضاوي بأنه يتبنى الخط الوسط أو الوسطية، فهي دعوى عريضة يستطيع أي إنسان أن



يدعوها.

والذي أعلم ويعلم كل مسلم أن الإسلام هو دين الوسطية بين الأديان كلها، وأن أهل السنة والجماعة هم أهل الوسطية من بين الفرق المنحرفة من أهل البدع.

يقول شيخ الإسلام: [إن الإسلام وسط في الملل بين الأطراف المتجادلة، والسنة في الإسلام كالإسلام في الملل]<sup>(١)</sup>. ويقول أيضاً: [أهل السنة والجماعة في الإسلام كأهل الإسلام في أهل الملل]<sup>(٢)</sup>.

قلت: فدعوى الوسطية التي يرددها الدكتور إنما تكون بالتزام منهج أهل السنة والجماعة، ولا تكون بغير ذلك مهما قدّم الإنسان من تنازلات.

(١) الصدفة (٢/٣١٠).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/٧).

## عقيدة القرضاوي



### أهمية العقيدة عند الدكتور:

يرى الدكتور أن العقيدة هي أساس الأعمال كلها، وأنها مقدمة في الاهتمام على غيرها من الأمور، وهذا القول موافق للصواب؛ فدعوة الأنبياء جميعهم إنما بدأت بالعقيدة أولاً، يقول الله تعالى: «وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِّي أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَجْنَبْنَاهُ الظَّلْغَوْتَ»<sup>(١)</sup>.

يقول الدكتور: [إن العقيدة في الإسلام مقدمة على العمل، لأنها الأساس، والأعمال هي البناء، ولا بناء بغير أساس]<sup>(٢)</sup>.

ويقول: [اهتم كثير من الناس بفروع الأعمال، وأغفلوا أساس البناء كله، وهو العقيدة والإيمان والتوحيد، وإخلاص الدين لله]<sup>(٣)</sup>.

ويقول: [لم يكن - أي النبي ﷺ - يتهاون أدنى تهاون فيما يتعلق بالتوحيد والشرك، ومن ثم حمل على تعليق التمام...]<sup>(٤)</sup>.

ويقول: [الذي أراه أن العلم الواجب طلبه وتعلمها، عيناً على المسلم، هو ما لا بد له منه في دينه أو في دنياه.

(١) سورة النحل، الآية: ٣٦.

(٢) نحو وحدة فكرية...، ص ١١٠.

(٣) الصحوة الإسلامية بين المجدود...، ص ١٧٨.

(٤) الخصائص العامة للإسلام، ص ٢٣٥.

أما في دينه، فلابد له أن يتعلم من علوم الشرع:

١ - ما يعرف به عقيدته معرفة يقينية صحيحة، سالمة من الشركيات والخرافات.

٢ - وما يصح به عبادته لربه ظاهراً، بأن تكون على الصورة المنشورة، وباطناً بأن تتوافر فيها النية الخالصة لله تعالى.

٣ - وما يزكي به نفسه، ويظهر به قلبه، بأن يعرف الفضائل «المنجيات» ليتحررها ويتخلق بها، ويعرف الرذائل «المهلكات» ليتجنبها ويتوقاها.

٤ - وما يضبط به سلوكه في علاقته مع نفسه، أو مع أسرته، أو مع الناس، حكامًا ومحكومين، مسلمين وغير مسلمين، فيعرف في ذلك الحلال من الحرام، والواجب من غير الواجب، واللائق من غير اللائق.

ولا يضيرنا أن يدخل هذا القدر اللازم تحت اسم «التوحيد» أو «الفقه» أو «التصوف» أو «الآداب الشرعية» أو «الزهد» أو غير ذلك.

فهذه التسميات مصطلحات محدثة، ولم يتبعنا الله بها، وإنما يهمنا المضمون، ولا عبرة بالأسماء والعنوانين، متى وضحت المسميات والمضامين<sup>(١)</sup>.

لكن الدكتور - هدأ الله - برغم هذه النقول الجميلة عنه

(١) الرسول والعلم، ص ٨٧، ٨٨.

ناقض هذا الرأي في كتابه (أولويات الحركة الإسلامية) عندما قال :

لليس من الضروري أن نظل ثلاثة عشر عاماً نغرس العقيدة، وندعو إليها، لأننا اليوم بين مسلمين يؤمنون بأن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فليسوا محتاجين إلى أن نعلمهم العقيدة مثل هذه المدة[<sup>(١)</sup>] !!

قلت: وهذا القول منه غريب جداً، فهو يعلم أن كثيراً من المسلمين اليوم في مختلف البلاد الإسلامية يدعون الإسلام ولكنهم قد نقضوا إسلامهم بخوضهم في الشركيات والبدع والخرافات وما يحدث في (مصر) بلد الدكتور ليس منا ببعيداً

فكم من مسلم ينقض توحيده بالالتجاء إلى قبور الأولياء المهوومين يدعوهم ويتسل بهم تحت سمع وبصر علماء تلك البلاد، الذين كان الواجب عليهم - والدكتور أحدهم - أن يكشفوا جهودهم في سبيل اقتلاع هذه البدع والشركيات التي يرونها صباح مساء بدلأً من تبريرها أو ادعاء أن أهلها لا يحتاجون إلى أن ينصرهم بالعقيدة الصحيحة ثلاثة عشر عاماً!

لو فعل الدكتور وغيره من أهل العلم ذلك لصلحت أحوال المسلمين واستعادوا عزهم ومجدهم الذي خسروه يوم فرّطوا وتهانوا في التوحيد والعقيدة تحت أي نوع من المسوغات.

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص ١٢٨.

### أدلة وجود الله:

يقول الدكتور: [دلّ العقل كذلك على أن وراء هذا الكون مكوّناً واحداً فهذا الكون العريض الفسيح - على تنوع ما فيه من المخلوقات، صغيرة وكبيرة، حية وجامدة، ناطقة وصامتة، عاقلة وغير عاقلة، علوية وسفلية - تحكمه قوانين واحدة، تنطبق على الذرة، كما تنطبق على المجرة، حتى إن العالم الطبيعي حين ينظر إلى الذرة يجدها في تكوينها مشابهة للمجموعة الشمسية في تكوينها ولا فرق]<sup>(١)</sup>. ثم أخذ يذكر دلائل عقلية من الكون تدل على وجود الله - سبحانه وتعالى -، منها: قانون الزوجية، أو الثنائية في المخلوقات كلها، ومنها: النظام الدقيق الذي يسير عليه الكون.

وبعد أن ذكر الدليل العقلي على وجود الله ذكر الدليل النقلي الذي جاء به القرآن الكريم.

ويقول الدكتور في موضع آخر: [فوجود الله - كما تهدي إليه الفطرة السليمة - يقتضيه كذلك النظر الصحيح، والعقل الصريح، ولا غرو إذا أقام القرآن الأدلة من الكون ومن النفس على وجود الله سبحانه وتعالى:]

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْتِلَافِ أَيَّامِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولَئِ

(١) حقيقة التوحيد، ص ٩، ١٠.

الآيات

﴿أَمْ خَلَقُوا مِنْ عَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَلِقُونَ﴾ (١)  
وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوْقِنُونَ﴾ (٢) [٣].

إطلاق (عقل) على الله:

أخطأ الدكتور عندما أطلق على الله - عز وجل - بأنه عقل!

يقول الدكتور:

[كل ما في هذا الكون العظيم، علوية وسفليه، صامته وناظمه، يدل على أن عقلاً واحداً هو الذي يدبر أمره، ويدأ واحداً هي التي تدير رحاه، وتوجه دفته ...] (٤).

قلت: إطلاق لفظ (عقل) على الله لا يجوز ولو من باب الإخبار، لأن هذا الاسم:

أولاً: لم يرد في الكتاب أو السنة، ومعلوم أن أسماء الله توقيفية.

ثانياً: أنه خاص بالخلق المكلف، الذي من شروطه أن يكون عاقلاً أو ذا عقل، فلا يجوز إطلاقه على من كلفه، ولو من باب الإخبار، لأنه من خصائص المخلوق.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٩٠.

(٢) سورة الطور، الآيات: ٣٥، ٣٦.

(٣) الخصائص العامة للإسلام، ص ٦٢.

(٤) ملامح المجتمع المسلم، ص ١٠.

وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: [هل من وصف الله تعالى بالعقل المدبر للتقرير إلى أفهم العامة يكفر أو لا؟]

فأجابت: [الحمد له وحده والصلوة والسلام على رسوله وأله وصحبه .. وبعد:]

ج: إذا كان الواقع كما ذكر من وصفه الله بالعقل المدبر للتقرير إلى العامة فقد أساء بإطلاق ذلك على الله تعالى، لأن أسماء الله وصفاته توقيفية، ولم يطلق الله ذلك على نفسه أسماء أو وصفاً، ولم يطلقه عليه رسول الله ﷺ، لكنه لا يكفر لعدم سوء قصده، ويكتفيه في الإيضاح لل العامة وغيرهم وصفه تعالى بكمال العلم وإحاطته والحكمة البالغة في تقديره وتدبره في تشريعه وخلقه وتصريفه لجميع شؤون عباده، فذلك يعنيه عن تسميته أو وصفه بما لم يسم ولم يصف به نفسه، مع ما في إطلاق العقل المدبر عليه سبحانه من مشابهة الفلسفه في قولهم بالعقل بالعقول العشرة.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وأله وصحبه وسلم<sup>(١)</sup>.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٣/١٤٤).

### معنى الإسلام عند الدكتور:

أما تعريف الدكتور للإسلام فيعبر عنه بقوله:

[والإسلام قد يُطلق على مجرد إعلان الشهادتين، وهمما باب الدخول في الإسلام، فالكافر إنما يدخل الإسلام، ويصبح في عداد المسلمين بمجرد نطقهما قبل أن يؤدي الصلاة أو الزكاة أو غيرهما، إذ هذه العبادات لا تقبل إلا من مسلم، وإنما يكفي أن يقر بهذه الفرائض ويلتزم بها، وإن لم يؤدّها بالفعل، وهذه الشهادة هي التي تعصم دم الإنسان وماليه، كما في الحديث: «إذا قالوها فقد عصموه من دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».

وقد يُطلق الإسلام على الأركان الأساسية فيه، وهي التي جاء فيها حديث ابن عمر المشهور: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت».

قال: أخبرني عن الإسلام؟ فقال: «الإسلام: أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة وتوتّي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان».

وهنا نجد في حديث جبريل الفرق بين مفهومي الإيمان والإسلام، أما إذا أثركنا في الذكر، فكل واحد منها يتضمن الآخر، وهمما متلازمان في الواقع، فلا يوجد إيمان بلا إسلام،

ولا إسلام بلا إيمان. فالإيمان يتعلق بالقلب، والإسلام يتعلق بالجوارح والظواهر، وهذا ما جاء في الحديث: «الإسلام علانية والإيمان في القلب» (رواه أحمد والبزار، ورجاله رجال الصحيح).

وهو ما تدل عليه آية سورة الحجرات: ﴿فَالَّتِي أَنْزَلْنَا إِلَيْنَا  
قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكُنْ قُلُّوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾.

وقد يُطلق الإسلام في موضع آخر، ويراد به - أيضاً - الإسلام الكامل، كما في حديث: «الإسلام أن يسلم قلبك لله، ويسلم المسلمون من لسانك ويدك»، وحديث: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، وحديث: «وأحب للناس ما تُحب لنفسك تكن مسلماً» وغيرها من الأحاديث... [١].

قلت: قول الدكتور: إنه [يكفي أن يقر بهذه الفرائض ويلتزم بها، وإن لم يؤدها بالفعل] قول غير صحيح، إذ أن بعض الفرائض تركها كفر ولو أقر بها الإنسان ولم يجحدها، كالصلاه، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر» [٢] فعلق الكفر على مجرد الترك، ولو كان مع الإقرار بها.

ولتعريف شهادة التوحيد يقول الدكتور:

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص ٧٩ - ٨٠.

(٢) حديث صحيح أخرجه النسائي (٢٣١/١) والترمذى (٣٦٨/٧) وابن ماجه (١٠٧٩).

[الحقيقة التي لا مراء فيها: أنَّ كُلَّ مَنْ في السموات وَمَنْ في الأرض عبيدُ اللهِ، وَكُلَّ مَا في السموات والأرض ملكُ اللهِ، فَلَيْسَ أَحَدٌ وَلَا شَيْءٌ مِنْ الْعُقَلَاءِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الْعُقَلَاءِ شَرِيكًا لِللهِ، أَوْ وَلَدًا لَهُ، كَمَا يَقُولُ الْقَاتِلُونَ مِنَ الْوَثَنِيْنَ وَأَشْبَاهِ الْوَثَنِيْنَ: «وَقَالُوا أَتَحَدَّ أَنَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ كُلُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهُ قَدِيرُونَ» <sup>(١)</sup> بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» <sup>(٢)</sup> .

وَمَنْ ضَلَّ عَنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ فِي الدِّينِ فَسِيُّكَشِّفُ عَنْهُ الْغَطَاءِ فِي الْآخِرَةِ، وَيَرَى الْحَقِيقَةَ عَارِيَةً وَاضْحَى وَضُوْحَ الشَّمْسِ فِي الصُّحُى: «إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَقِرَّ الرَّحْمَنَ عَبْدًا لَقَدْ أَخْصَنَهُمْ وَعَدَهُمْ عَدَّا <sup>(٣)</sup> وَكُلُّهُمْ مَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرَدًا <sup>(٤)</sup> » .

فَلَا عَجَبٌ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخَالِقُ الْعَظِيمُ، وَهُذَا الرَّبُّ الْأَعْلَى هُوَ وَحْدَهُ الَّذِي يَسْتَحْقُ الْعِبَادَةَ وَالطَّاعَةَ الْمُطْلَقَةَ، وَبِعِبَارَةِ أُخْرَى: «يَسْتَحْقُ غَايَةُ الْخُضُوعِ وَغَايَةُ الْحُبِّ»، فَالْمَعْنَى الْمَرْكَبُ مِنَ الْخُضُوعِ كُلِّ الْخُضُوعِ، الْمَمْزُوجُ بِالْحُبِّ كُلِّ الْحُبِّ، هُوَ الَّذِي نَسَمِيهِ الْعِبَادَةَ.

وَهُذَا هُوَ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» أَيْ لَا يَسْتَحْقُ الْعِبَادَةَ غَيْرُهُ .. أَوْ لَا يَسْتَحْقُ كُلُّ الْخُضُوعِ وَكُلُّ الْحُبِّ إِلَّا هُوَ .. فَهُوَ وَحْدَهُ الَّذِي تَخْضُعُ لِأَمْرِهِ الرَّقَابُ، وَتَسْجُدُ لِعَظَمَتِهِ الْجَبَاهُ، وَتَسْبِّحُ بِحَمْدِهِ

(١) سورة البقرة، الآيات: ١١٦، ١١٧.

(٢) سورة مريم، الآيات: ٩٣ - ٩٥.

الألسنة، وتنقاد لحكمه القلوب والعقول والأبدان. وهو وحده الذي تتجه إليه الأفئدة بالحب كل الحب، فهو المتفرد بالكمال كله، والكمال من شأنه أن يُحب ويُحب صاحبه، وهو مصدر الجمال كله، وما في الوجود من جمال فهو مستمد منه، والجمال من شأنه أن يُحب ويُحب صاحبه، وهو واهب النعم كلها، ومصدر الإحسان كله **﴿وَمَا يُكُمْ قِنْ تَعْمَلُ فِيمَنَ اللَّهُ﴾**<sup>(١)</sup> والإحسان دائمًا يُحب، والنعم دائمًا تُحب ويُحب صاحبها.

معنى «لا إله إلا الله» هو رفض الخضوع والعبودية لسلطان غير سلطانه، وحكم غير حكمه، وأمر غير أمره، ورفض الولاء إلا له، والحب إلا له وفيه.

وإذا أردنا أن نزيد هذا المعنى إيضاحًا قلنا: إن عناصر التوحيد كما جاء بها القرآن الكريم، ثلاثة ذكرتها سورة الأنعام، وهي سورة عنيت بتثبيت أصول التوحيد:

أولها: ألا تبغي غير الله ربًا: **﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَيْغِيَ رَبِّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾**<sup>(٢)</sup>!

وثانيها: ألا تتخذ غير الله ولينا: **﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَإِنِّي أَسْمَوْتُ وَالْأَرْضَ وَهُوَ يُطْمِئِنُ وَلَا يُطْمَئِنُ﴾**<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة النحل، الآية: ٥٣.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٦٤.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٤.

وَالثَّالِثُ: أَلَا تَبْغِي غَيْرُ اللَّهِ حَكْمًا: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغَى حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾<sup>(١)</sup>...<sup>(٢)</sup>.

ثم أخذ الدكتور يشرح هذه الثلاثة:

فمعنى العنصر الأول: [«أَلَا تَبْغِي غَيْرُ اللَّهِ رَبِّا»]: إبطال الأرباب المزعومة التي اتخذها الناس قديماً وحديثاً، في الشرق والغرب، سواء أكانت من الحجر والشجر أم من الفضة والتبر، أم من الشمس والقمر، أم من الجن والبشر]<sup>(٣)</sup>.

[ومعنى العنصر الثاني: «أَلَا تَتَخَذَ غَيْرُ اللَّهِ وَلِيًّا»]: رفض الولاء لغير الله وحزبه، فليس من التوحيد أن يزعم زاعم أن ربه هو الله، ثم يتوجه بولائه وحبه ونصرته لغير الله، وربما لأعداء الله. قال تعالى: ﴿لَا يَتَخَذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَتَخَذْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾<sup>(٤)</sup>[<sup>(٥)</sup>].

[ومعنى العنصر الثالث: «أَلَا تَبْغِي غَيْرُ اللَّهِ حَكْمًا»]: رفض الخضوع لكل حكم غير حكم الله، وكل أمر غير أمر الله، وكل نظام غير نظام الله، وكل قانون غير شرع الله، وكل وضع أو عُرف

(١) سورة الأنعام، الآية: ١١٤.

(٢) ملامح المجتمع المسلم، ص ١١، ١٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٢٨.

(٥) المصدر السابق، ص ١٣.

أو تقليد أو منهج أو فكرة أو قيمة لم يأذن بها الله<sup>(١)</sup>.

معنى شهادة أن محمداً رسول الله:

وأما شهادة أن محمداً رسول الله، فيقول الدكتور:

[وأما معنى الكلمة الثانية من كلمتي الشهادة التي يدخل بها المرء باب الإسلام فهي: «محمد رسول الله» إن الإقرار لله تعالى بالوحدانية، وإفراده سبحانه بالآلهية، والربوبية، لا يعني ما لم ينضم إليها هذا الشطر الثاني: «محمد رسول الله».

فإن الله جل شأنه قد اقتضت حكمته ألا يدع الناس هملاً، ولا يتركهم سدى، فأرسل إليهم ما بين حين وآخر مبلغين عنه، يهدون خلقه إليه، ويدلونهم عليه ويرشدونهم إلى مراضيه، ويحذرونهم من مساقطه.. «رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِتَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُولِ»<sup>(٢)</sup>.

كما أن من مهمة هؤلاء الرسل وضع القواعد والقيم والموازين التي تضبط الحياة وتنظم المجتمع، وتهديه للتي هي أقوم، ويحتمكم الناس إليها إذا اختلفوا، ويفيتون إليها إذا تنازعوا، فيجدون فيها الحق الذي لا باطل معه، والعدل الذي لا ظلم فيه، والخير الذي يطرد الشر، والفضيلة التي تقاوم الرذيلة، والفساد والانحراف... قال الله: «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا إِلَيْكُمْ بِالْبُشِّرَىٰ وَأَنْذَلَنَا مَعَهُمْ

(١) المصدر السابق، ص ١٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٦٥.

الكتاب واليزان ليقوم الناس بالقسط»<sup>(١)</sup>، فهذا ما أنزل الله على رسوله: «الكتاب» وهو نصوص الوحي الإلهي المعصوم، و«الميزان» وهو القيم والمعايير الربانية التي جاءت بها النبوات من المثل العليا والفضائل الإنسانية التي تسير في ضوء «الكتاب»، ولو لا هؤلاء الرسل لضل الناس السبيل في تصورهم لحقيقة الألوهية، وطريقهم إلى مرضاتها وواجبهم نحوها.. وابتدعوا طرائق قددا، وسبلاً شتى، ما أنزل الله بها من سلطان. سبلاً تفرق ولا تجمع، وتهدم ولا تبني، وتضل ولا تهدي.

وختام هؤلاء الرسل هو محمد ﷺ، فهو المبلغ عن أمره وحكمه وشرعه، وبه عرفنا ما يريد الله منا، وما يرضاه لنا، وما يأمرنا به، وما ينهانا عنه.. وبه عرفنا ربنا.. وعرفنا مثسانا ومصيرنا.. وعرفنا طريقنا بين المنشأ والمصير.. عرفنا ما أحلمه ربنا وما حرمه.. وما فرضه وأوجبه.. ولو لا ﷺ لعشنا في ظلمات وعمامية، لا نعرف لنا غاية، ولا نهتدى سبيلاً: «قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين <sup>١٥</sup> يهدي به الله من أتبع رضوانكم سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور <sup>١٦</sup> يلذنه، ويهدى بهم إلى صراط مستقيم»<sup>(٢)</sup>.

به عرفنا أن وراء هذه الحياة حياة أخرى تُوفى فيها كل نفس ما كسبت، وتُجزى بما عملت، فيجزى الذين أساءوا بما عملوا،

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٥.

(٢) سورة المائدة، الآيات: ١٥، ١٦.

والذين أحسنوا بالحسنى.

به عرفنا أن وراءنا حساباً وميزاناً، وثواباً وعقاباً، وجنة وناراً: **﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۚ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۚ﴾**<sup>(١)</sup>.

به عرفنا مبادىء الحق، وقواعد العدل، ومعانى الخير، في شريعة لا تضل ولا تنسى، شرائعها من يعلم السر وأخفى، من لا تخفي عليه خافية، من يعلم المفسد من المصلح.. **﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ الْلَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۚ﴾**<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم كانت كلمة: «محمد رسول الله» تتمة لكلمة: «لا إله إلا الله»، فهذه معناها ألا يعبد إلا الله. والأخرى معناها: ألا يعبد الله إلا بما شرعه وأوحاه على لسان رسوله<sup>(٣)</sup>.

### معنى الإيمان عند الدكتور:

ويختار الدكتور مذهب السلف في الإيمان، وهو أنه اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان.

يقول الدكتور: [وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» أن السلف قالوا: الإيمان هو اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله<sup>(٤)</sup>. ومن هنا

(١) سورة الزلزلة، الآيات: ٧، ٨.

(٢) سورة الملك، الآية: ١٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦، ١٧.

(٤) الصواب أن السلف قالوا بأن الأعمال جزء من الإيمان، انظر: الإيمان لشيخ الإسلام ص ١٢٢ - ١٦٣.

نشأ لهم القول بأنه يزيد وينقص. والمرجئة قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط. والكرامية قالوا: هو نطق فقط. والمعزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد. والفارق بينهم وبين السلف: أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته والسلف جعلوها شرطاً في كماله، قال: وهذا كله بالنظر إلى ما عند الله تعالى، أما بالنظر إلى ما عندنا، فالإيمان الإقرار فقط. فمن أقرَّ أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بکفر، إلا إن اقترن به فعل يدل على کفره، كالسجود للصنم. فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق، فمن أطلق عليه الإيمان بالنظر إلى إقراره، ومن نفى عنه الإيمان بالنظر إلى كماله، ومن أطلق عليه الكفر، بالنظر إلى أنه فعلَ فعلَ الكافر، ومن نفى عنه بالنظر إلى حقيقته. ا.هـ[١].

ويرى الدكتور أنه:

[كثيراً ما يُراد بالإيمان في نصوصه في القرآن والسنّة: الإيمان الكامل، لا مطلق الإيمان، الذي إذا نفي عن صاحبه فقد کفر.

وهذا واضح في آيات الكتاب العزيز، وفي الأحاديث النبوية الصحيحة.

فقوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا قُلِتْ عَلَيْهِمْ مَا يَأْتُهُ زَادُهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ١٦١ الَّذِينَ يُقْسِمُونَ

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص ٧٨، ٧٩.

الصلوة وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٢﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًا ﴿١﴾ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِمْ  
الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ كَمْلَلُوا إِيمَانَهُمْ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ: أَنْ مَنْ لَمْ يَوْجُلْ قَلْبَهُ  
مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُتَوَكِّلِينَ عَلَى اللَّهِ، يَكُونَ كَافِرًا  
خَارِجًا عَنِ أَصْلِ الْإِيمَانِ.

وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ  
خَشِّعُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ الْلَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِرِزْكِهِ فَدِيلُونَ ﴿٤﴾  
وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَفَظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَى أَنْزَلِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ  
غَيْرُ مُؤْمِنِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ أَبْتَغَنَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَالَّذِينَ هُرُّ  
لِأَمْنَتِهِمْ وَعَاهَدُهُمْ رَاعُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ هُرُّ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يَحْفَظُونَ ﴿٩﴾ أُولَئِكَ هُمُ  
الْوَرِثُونَ ﴿١٠﴾»<sup>(٢)</sup>، فَالْمَرَادُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَامِلُوُانِ الْإِيمَانَ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى  
أَنْ مَنْ لَمْ يَخْشُعْ فِي صَلَاتِهِ، أَوْ لَمْ يَعْرُضْ عَنِ الْلَّغْوِ مَثُلًا يَكُونَ  
كَافِرًا، بَلْ هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا يَزِنِي الزَّانِي حِينَ يَزِنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ  
وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ  
يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(٣)</sup> لَا يَعْنِي نَفِي أَصْلِ الْإِيمَانِ، بَلْ كَمَالَهُ، وَلَيْسَ  
مَعْنَاهُ أَنْ مَنْ ارْتَكَبَ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الْكَبَائِرِ يَكُونَ كَافِرًا كَفِرًا  
مَخْرِجًا مِنَ الْمَلَةِ.

(١) سورة الأنفال، الآيات: ٢ - ٤.

(٢) سورة المؤمنون، الآيات: ١ - ١٠.

(٣) متفقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. (ق).

ولو كان المنفي هنا هو أصل الإيمان لكان كل من هؤلاء مرتدًا، وكانت العقوبة في الجميع واحدة وهي عقوبة المرتد، ولم تتنوع العقوبات ما بين جلد ورجم وقطع.

كيف وقد نهى الرسول ﷺ في حديث آخر عن لعن أحد شرّاب الخمر المدمدين، حين قال أحد الصحابة: اللهم العن، ما أكثر ما يُؤتني به! فقال: «لا تلعنوه فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله»<sup>(١)</sup>!

فدللً بوضوح على أن مجرد المعصية - وإن كانت كبيرة - لا يقتلع أصل الإيمان من جذر القلب، بدليل أنه لم يزيل يحب الله ورسوله<sup>(٢)</sup>.

ويرى الدكتور أن الإيمان الحقيقي ليس مجرد معرفة ذهنية لا تحرك القلب إلى عمل الخيرات، فيقول الدكتور:

«[الذى أرکز عليه هنا، في مجال العمل التربوي هو تكوين الطبيعة المسلمة المرجوة لنصرة الإسلام، والتي تمثل في عصرنا دور الصحابة في عصر النبوة].

وأول مقومات هذه الطبيعة هو: الإيمان - وأعني به إيمان القرآن والسنّة ، أخلاقه وشعبه التي نيفت على السبعين وألّفت فيه

(١) رواه البخاري في الحدود (باب ما يكره من لعن شارب الخمر) عن عمر بن الخطاب. (ق).

(٢) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف الم مشروع والتفرق المذموم، ص ٧٧، ٧٨.

كتب مستقلة. فليس الإيمان إذن بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وَقَرَ في القلب وَصَدَقَه العمل.

ليس المقصود بالإيمان هنا مجرد معرفة ذهنية لا تنفذ أشعتها إلى القلب فتضيئه ولا إلى الإرادة فتحرّكها، ولا مجرد حشو الذاكرة بعبارات ومصطلحات عن معاني: الرب والإله، والدين والعبادة، والتوحيد بأقسامه، والطاغوت والجاهلية، والامتلاء عجباً وغروراً بأن هذا هو كل الإيمان، ومحض اليقين، وشغل الآخرين بمعارك جدلية حول هذه الألفاظ، على أهميتها.

فإن هذا المراء أو الجدل لا ينشيء إيماناً كإيمان سَحَرَة فرعون حين آمنوا برب هارون وموسى، ولا كإيمان الصحابة حين صدّقوا برسالة رسول الله ﷺ.

الإيمان المنشود هو الإيمان الأول، كما جاء به القرآن والستة.

وحسبي هنا من القرآن آية واحدة، ذكرها القرآن الكريم ردّاً على الأعراب الذين قالوا: آمنا ولم يدخل الإيمان في قلوبهم: وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُصَدِّقُونَ﴾<sup>(١)</sup> [٢].

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٥.

(٢) أولويات الحركة الإسلامية، ص ٧٣.

قلت: هذه مبالغة من الدكتور، لأنه لابد من معرفة أحكام الدين وأصوله، ومن أهمها التوحيد بأقسامه، لكي يعبد المسلم الله على بصيرة، ويتجنب الوقوع في الشركيات التي قد تخفى على غيره من لم يتبصر في دينه فلابد من الجمع إذا: بين العلم والعمل، ولا يكفي العمل دون علم، والعلم مقدم على العمل، يقول تعالى: ﴿فَاعْمَلْهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكَ﴾<sup>(١)</sup>.

### معنى الكفر عند الدكتور:

وأما في موضوع الكفر فيتابع الدكتور ابن القيم في تقسيمه الكفر إلى أكبر وأصغر، فيقول:

[أما الكفر فقد يرد في لسان الشرع بمعنى الجحود والتکذیب لله ولرسالته، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكَوْثِيهِ وَرُسُلِهِ وَآتَيْهِمُ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقد يطلق بمعنى الردة عن الإسلام، والخروج من حظيرة الإيمان، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَيَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنِ دِيْنِهِ فَيَمْسِّ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَيَطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِيلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة محمد، الآية: ١٩.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٣٦.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٥.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

وقد تطلق كلمة الكفر على بعض المعا�ي العملية التي لا تحمل إنكاراً ولا جحوداً ولا تكذيباً لله ورسوله.

يقول العلامة ابن القيم في كتابه «مدارج السالكين»:  
الكفر نوعان: أكبر وأصغر.

فالكفر الأكبر: هو الموجب للخلود في النار.

والأصغر: موجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود. كما في الحديث: «إثنان في أمتي، هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة» وقوله في السنن: «من أتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد» وفي الحديث الآخر: «من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد»، وقوله: «لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» وهذا تأويل ابن عباس وعامة الصحابة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

قال ابن عباس: «ليس بكفر ينفل عن الملة، بل إذا فعله فهو به كفر، وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر»، وكذلك قال طاووس، وقال عطاء: «هو كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق».

ومنهم من تأول الآية على ترك الحكم بما أنزل الله جاحداً

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٤.

له، وهو قول عكرمة. وهو تأويل مرجوح، فإن نفس جحوده كفر، سواء حكم أو لم يحكم.

ومنهم من تأولها على ترك الحكم بجميع ما أنزل الله، قال: ويدخل في ذلك الحكم بالتوحيد والإسلام، وهذا تأويل عبدالعزيز الكناني، وهو أيضاً بعيد، إذ الوعيد على نفي الحكم بالمتزل، وهو يتناول تعطيل الحكم بجميعه وببعضه.

ومنهم من تأولها على الحكم بمخالفة النص، تعمداً من غير جهل به ولا خطأ في التأويل، حكاية البغوي عن العلماء عموماً.

ومنهم من تأولها على أهل الكتاب، وهو قول قتادة والضحاك وغيرهما، وهو بعيد، وهو خلاف ظاهر اللفظ، فلا يصار إليه.

ومنهم من جعله كفراً ينقل عن الملة.

قال ابن القيم:

(والصحيح: أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكفرين، الأصغر والأكبر، بحسب حال الحاكم؛ فإنه إن اعتقد وجب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة، وعدل عنه عصياناً، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا كفر أصغر. وإن اعتقد أنه غير واجب، وأنه مخير فيه. مع تيقنه أنه حكم الله، فهذا كفر أكبر، وإن جهله وأخطأه: فهذا مخطيء، له حكم المخطئين).

والقصد: أن المعاشي كلها من نوع الكفر الأصغر، فإنها

ضد الشكر، الذي هو العمل بالطاعة، فالسعى: إما شكر، وإما كفر، وإما ثالث، لا من هذا ولا من هذا، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### معنى الشرك والنفاق عند الدكتور

ثم يقول الدكتور عن الشرك والنفاق:

«والشرك كذلك منه ما هو أكبر، وهو دعاء إله أو آلهة مع الله أو من دون الله، وهو الذي جاء فيه قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْفُرُ أَن يُشَرِّكَ بِهِ، وَيَعْفُرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ»<sup>(٢)</sup>.

ومنه ما هو أصغر، مثل قوله ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك» (أبوداود والترمذى والحاكم) وقوله: «من علق - أي: تميمة - فقد أشرك» (رواه أحمد والحاكم).

وقوله: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك» (رواه ابن حبان والحاكم وقال: صحيح الإسناد).

وكذلك النفاق، منه النفاق الأكبر، نفاق العقيدة، وهو: أن يبطن الكفر، ويظهر الإيمان خداعاً وكذباً، وهو المذكور في أوائل سورة البقرة: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ إِيمَانًا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ٨١ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا»<sup>(٣)</sup>، «وَإِذَا قَوَّا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ٨٢»<sup>(٤)</sup>.

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص ٨٠ - ٨٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٤.

(٣) سورة البقرة، الآيات: ٨، ٩.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٤.

وهو المذكور أيضاً في سورة «المنافقون» وفي غيرها.

وهذا النفاق هو المتوعد عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسَقَلِ مِنَ الظَّالِمِينَ وَلَن يَحْمَدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾<sup>(١)</sup>.

وهناك النفاق الأصغر، وهو نفاق العمل، بمعنى أن يتصرف المرء المسلم بصفات المنافقين وأخلاقهم، ولكن قلبه مؤمن بالله ورسوله وبال يوم الآخر.

وهذا ما جاءت به الأحاديث، مثل: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان» (متفق عليه من حديث أبي هريرة).

وحيث: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منه كن فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصل فجر» (متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو).

وهذا النفاق هو الذي كان يخافه الصحابة والسلف على أنفسهم، وقالوا: ما أمنه إلا منافق، ولا خافه إلا مؤمن!]<sup>(٢)</sup>.

### التكفير عند الدكتور:

ويرى الدكتور أن أحكام الدين ليست على مرتبة واحدة، بل

(١) سورة النساء، الآية: ١٤٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٢ - ٨٤.

منها ما يكفر مخالفها، ومنها ما لا يكفر، يقول الدكتور:

【الاختلاف في الأحكام الفرعية العملية والظنية، لا ضرر فيه ولا خطر منه، إذا كان مبنياً على اجتهاد شرعي صحيح، وهو رحمة بالأمة، ومرونة في الشريعة، وسعة في الفقه، وقد اختلف فيها أصحاب النبي ﷺ ومن تبعهم بإحسان، فما ضرهم ذلك شيئاً، وما نال من أخوتهم ووحدتهم كثيراً ولا قليلاً.】

وهناك الأحكام التي ثبتت بالكتاب والسنّة والإجماع، ووصلت إلى درجة القطع، وإن لم تصبح من ضروريات الدين، فهذه تمثل الوحدة الفكرية والسلوكية للأمة، ومن مخالفها خالف السنّة، ووصف بالفسق والبدعة، وقد ينتهي به الأمر إلى درجة الكفر.

وهناك الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة، بحيث يستوي في العلم بها الخاص والعام، وهي التي يكفر من أنكرها بغير خلاف، لما في إنكارها من تكذيب صريح لله ولرسوله ﷺ.

فلا يجوز إذن أن نضع الأحكام كلها في إطار واحد، ودرجة واحدة، حتى يسارع بعض الناس إلى إلصاق الكفر أو الفسق أو البدعة بكل من عارض حكماً ما، لمجرد اشتهره بين طلبة العلم، أو تداوله في الكتب، دون تمييز بين الأصول والفروع، ولا تفريق بين الثابت بالنص، والثابت بالاجتهاد، وبين القطعي والظني في النصوص، وبين الضروري وغير الضروري في الدين، فلكل منها

منزلته، وله حكمه<sup>(١)</sup>.

القدر:

ويؤمن الدكتور بالقدر، يقول الدكتور:

[أولئك من متفقين على دعائم الإيمان الستة من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره<sup>(٢)</sup>].

ويقول الدكتور - أيضاً - [الذي يراه الدارس للإسلام أن إثبات القدر الإلهي لا ينفي إيجابية الإنسان فوق هذه الأرض ودوره في هذا الكون].

فإن الله الذي خلق الإنسان هو الذي منحه العقل، ومنحه الإرادة، ومنحه القدرة، فهو بالعقل يفكر، وبالإرادة يرجع، وبالقدرة ينفذ، وهذه كلها منح من الله للإنسان. فهو قادر بقدرة الله، ومريد بإرادة الله. وهذا معنى: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ»<sup>(٣)</sup> فالإنسان يشاء، لأن الله شاء له أن يشاء، وهو معنى: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، أي: أن الإنسان له حول وقوة، يجلب بهما النفع، ويدفع بهما الضرر، ولكن حوله وقوته ليسا من ذاته ولا بذاته، بل حوله وقوته بالله، ومن الله.

وعلى هذا الأساس أمر الله الإنسان ونهاه، وبعث له الرسل،

(١) المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٢) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، ص ٩٣.

(٣) سورة النساء، الآية: ٣٠.

وأنزل عليه الكتب، ووضع نصب عينيه الثواب والعقاب، ولو لا أن الإنسان ذو إرادة وقدرة، ما كان لتحميله أمانة التكاليف معنى، ولا كان ثوابه وعقابه مما يوافق العدل الإلهي، والحكمة الإلهية، ولا كان هناك معنى لاستخلافه في الأرض، واستعماره فيها كما قال تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرْتُ فِيهَا﴾<sup>(١)</sup>، أي: طلب إليكم عمارتها.

إن الإنسان مخلوق الله، ولكنه مخلوق متميز بمواهبه، وملائكته، وقواه الروحية، والعقلية، والمادية، التي أهلته الله بها ليحمل مسؤولية الخلافة وأمانة التكاليف، وهي أمانة بلغت من العظم والثقل مبلغًا غير عنده القرآن بهذه الصورة الفنية البليغة حين قال: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْتُمْ أَنْ يَحْمِلُنَّهَا وَأَشْفَقْتُمْ مِنْهَا وَحْلَهَا إِلَيْنَّا﴾<sup>(٢)</sup>.

إن الإنسان مخلوق مكلف مسؤول، وعليه أن يكدر حتى يلقى ربه، فيجزيه بقدر ما إن خيراً فخير، وإن شرًا فشر. ولهذا وجه الله إليه الخطاب بقوله: ﴿يَتَأْتِيَهَا إِلَيْنَّا إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَيْنَا كَدَحًا فَمُلَقِّيَهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

ولا ينبغي للإنسان أن يغره شيء. أو يخدعه خادع عن ربه

(١) سورة هود، الآية: ٦١.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٧٢.

(٣) سورة الانشقاق، الآية: ٦.

وما له عليه من حق، وإن كان نفر منبني الإنسان للأسف غرتهم الحياة الدنيا، وغرهم بالله الغرور، واستحقوا أن يناديهم ربهم بهذا النداء العاتب: ﴿يَأَيُّهَا الْإِنْسَنُ مَا غَرَّكَ رِبُّكَ الْحَكَمِيرَ ۖ إِنَّمَا يَنْهَا مَا فَسَدَتْ ۖ فَعَذَّلَكَ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَبُّكَ ۖ﴾<sup>(١)</sup>

وإذا كان الإسلام منهاجاً إلهياً وضعه رب الناس للناس، فليس معنى هذا هو إلغاء دور الإنسان أمام هذا المنهج، وتنحيته من طريقه، والحكم عليه بالسلبية المطلقة تجاهه، فليس له إلا التلقي والتنفيذ والتسليم، دون أن يقول لهم؟ أو كيف؟ إذ لا تكافؤ بين الوحي الإلهي والعقل الإنساني، فإذا قال الوحي كلمته، فليس على العقل إلا الإذعان والتسليم.

وهذا في الواقع غير سليم.

فإن القدر الإلهي لم يلغ دور الإنسان، وفاعليته في الكون، مع وجود يد الله تعالى فيه، ومع انعدام التكافؤ بين الإرادة الإلهية، والإرادة الإنسانية، أو بين قدرة الخالق، وقدرة المخلوق<sup>(٢)</sup>.

اللهُ حَكِيمٌ:

ويرى الدكتور أن الله حكيم، لا يفعل إلا لحكمة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها، وهذا هو قول أهل السنة.

(١) سورة الانفطار، الآيات: ٦ - ٨.

(٢) الخصائص العامة للإسلام، ص ٦٠ - ٦٢.

يقول: [من المؤكد أن الله تعالى لم يشرع شيئاً اعتباطاً، كما لم يخلق شيئاً عبثاً أو باطلأ، كما قال أولو الألباب: «رَبَّنَا مَا خَلَقَ هَذَا بَنَطِلَّا سُبْحَنَكَ»<sup>(١)</sup> فمن أسمائه الحكيم، فلا يخلو خلقه ولا أمره من حكمة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها، فهو حكيم فيما خلق وقدر، حكيم فيما أمر وشرع]<sup>(٢)</sup>.

ويقول: [أنا مع المحققين من علماء المسلمين في أن الأصل في العبادات هو التعبد بها دون نظر إلى ما فيها من مصالح ومقاصد، بخلاف ما يتعلق بالعادات والمعاملات]<sup>(٣)</sup>.

ويقول: [حتى العبادات الشعائرية يأمر بها القرآن مقرونة بعل وأحكام تقبلها *النِّفَطُ السَّلِيمَةُ*، والعقول الرشيدة]<sup>(٤)</sup>.

ويقول: [إن الله لا يأمر بشيء، ولا ينهى عن شيء، إلا لحكمة، فهو لم يشرع ما شرع عبثاً، كما لم يخلق ما خلق باطلأ]<sup>(٥)</sup>.

### رأي الدكتور في صفات الله:

والدكتور يؤمن بصفات الله الواردة في الكتاب والشّّّرعة،

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٩١.

(٢) السنّة مصدراً للمعرفة والحضارة، ص ٢٣٠.

(٣) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص ٦٤.

(٤) الفتوى بين الانضباط والتسيب، ص ١١٧.

(٥) المصدر السابق، ص ١١٧.

فاسمعه يقول:

«أنا مع شيخ الإسلام فيما يتعلق بصفات الله تعالى، وبكل ما يتصل بعالم الغيب وأحوال الآخرة، فالأولى أن لا نخوض في تأويله بغير بينة، ونكله إلى عالمه، ولا نتكلف علم ما لا نعلم، ونقول ما قاله الراسخون في العلم: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ بِهِ كُلُّ مَنْ عَنِّدَ رِبِّهِ﴾ [١١][٢].

ويقول: [وقد وصف القرآن هذا الإله الواحد بأوصاف، ونعته بأسماء، وهي أسماء وصفات تقنع عقول الفلسفه كما ترضي عواطف العامة معاً. تجمع بين الجلال والجمال، والقوة والرحمة، وهي أيضاً أسماء وصفات متسبة مع عمله سبحانه في الكون، وصلته بالخلق، فهو الرحمن الرحيم، الملك القدس السلام، المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر، الخالق الباريء المصور، العليم الحكيم، البر الكريم، العفو الغفور، الحليم الشكور، الرزاق الوهاب، الرؤوف التواب، ذو الجلال والإكرام].<sup>[٣]</sup>.

ويقول: [الإيمان بالله يتضمن الإيمان بوجوده بالضرورة، والإيمان بوحدانيته في ربوبيته وألوهيته.. والإيمان بأسمائه

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١٧١.

(٣) الخصائص العامة للإسلام، ص ١٦١ - ١٦٢.

الحسنى وصفاته العليا، التي يتجلى فيها اتصافه بكل كمال يليق به، وتنزهه عن كل نقص<sup>(١)</sup>.

ويرى: [أن نبني طريقة السلف في وصف الله تعالى بما وصف به نفسه من غير تكيف ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل، وهي الطريقة التي انتهى إليها أساطين علم الكلام من الأشاعرة وغيرهم، مثل أبي الحسن الأشعري في «الإبانة»، والغزالى في «إلحاد العوام عن علم الكلام»، والفخر الرازى في «أقسام اللذات»]<sup>(٢)</sup>.

إذاً: فالدكتور يزعم أنه على عقيدة السلف الصالح في الصفات، وأنه متابع لابن تيمية في ذلك، ولكننا نفاجأً أشد المفاجأة عندما نكتشف مقدار الخلط الذي يعيش فيه الدكتور في هذه المسألة، وهو اعتقاده أن مذهب السلف الصالح في صفات الله عز وجل هو: التفويض!

فاسمع إليه يقول:

[نجد التأويل يمكن أن يدخل في الفقه والفروع، ولا خلاف في ذلك كما قال الشوكاني، ويمكن أن يدخل في العقائد وأصول الدين وصفات الباري عز وجل، وفي ذلك اتجاهات أو مذاهب ثلث، ذكر الإمام الشوكاني في (إرشاد الفحول) خلاصة وافية

(١) حقيقة التوحيد، ص ٤.

(٢) ثقافة الداعية، ص ٩٤.

لها، نشير إليها هنا:

الأول: أن لا يدخل التأويل فيها؛ بل تجري على ظاهرها ولا يؤول شيء منها وهذا قول المشبهة.

الثاني: أن لها تأويلاً. ولكن نمسك عنه، مع تزويه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل، لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>؛ قال ابن برهان: وهذا قول السلف. قال الشوكاني: وكفى بالسلف الصالح قدوة لمن أراد الاقتداء، وأسوة لمن أحب التأسي.

الثالث: أنها مؤولة<sup>(٢)</sup>. [٣].

قلت: في هذا النقل عنه أخطاء عديدة وعظيمة، فهو قد عدَّ مذهب السلف وهو إجراء تلك الصفات على حقيقتها وظواهرها دون التعرض لها بالتأويل مع تزويه الله عن مشابهة خلقه، عدَّ هذا المذهب قول المشبهة!!

ثم عدَّ قول المفوضة، وهو شر الأقوال كما سيأتي هو قول السلف!

وهذا من عظيم ما وقع فيه القرضاوي، برغم اطلاعه على

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٢) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (ص ١٥٥)، والذي استقر عليه الشوكاني هو مذهب السلف كما في رسالته (التحف في مذاهب السلف) وهي من أواخر رسائله. انظر: (الإمام الشوكاني مفسراً ص ١٩٧) للدكتور محمد الغماري.

(٣) المرجعية العليا في الإسلام، ص ٣٠١، ٣٠٢.

كتب السلف الصالح التي تعرض مذهبهم بوضوح، لاسيما كتب شيخ الإسلام التي زعم الدكتور أنه استفاد منها كثيراً، كما مر معنا في المبحث الأول، وفي ظني أن الذي أوقع الدكتور في هذا المزلق أمران:

الأول: أنه قد درس مذهب الأشاعرة، وتتلذذ على كتبهم في الأزهر كما سبق، والأشاعرة أو كثير منهم كما هو معلوم، قد تقرر عندهم أن أهل السنة والجماعة لهم قولان في هذا الباب، أي باب الصفات:

القول الأول: هو قول السلف، وهو التفويض، أي تفويض المعاني.

والقول الثاني: هو قول الخلف، وهو تأويل هذه الصفات بمعاني يزعمون أنها تليق بالله تعالى.

وعندهم أن مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم !!.

وهذه الطريقة في التقسيم قد زلَّ بارتراكابها كثير من العلماء الذين يُشار إليهم بالبنان لعدم تصلعهم وتحقيقهم لعقيدة السلف الصالح، ولتأثيرهم الشديد بالمذهب الأشعري الذي صرف الأمة عن عقيدتها قروناً طويلاً.

فمن العلماء الجهابذة الذين قالوا بهذا التقسيم: النووي، الذي قال في شرح حديث الرؤبة في صحيح مسلم:

[اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وأيات الصفات قولين:]

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم: أنه لا يتكلم في معناها، بل يقول يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله وعظمته مع اعتقادنا الجازم بأن الله - تعالى - ليس كمثله شيء، وأنه متزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق. وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققיהם وهو أسلم.

والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها. وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون عارفاً بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع، <sup>ذا رياضة في العلم</sup><sup>(١)</sup>.

وأما علماء الأشاعرة فهم من قد ثبت وتأصل عندهم هذا التقسيم: يقول صاحب الجوهرة، وهي من المتون المعتمدة لديهم:

وكل نصٍ أو هم التشبيها  
أوله أو فَرْوَضٌ ورُمْ تنزيها

قال شارح الجوهرة: [«وكل نص»: أي لفظٌ ناص ورد في كتابٍ أو سنة صحيحة. «أو هم التشبيها»: باعتبار ظاهر دلالته: أي

(١) شرح مسلم للنووي (١٩/٣).

أوقع في الوهم صحة القول به. - ثم ذكر أمثلة من الصفات الخبرية - ثم قال: «أوله»: وجوباً بأن تحمله على خلاف ظاهره، والمراد: أوله تفصيلاً معيناً فيه المعنى الخاص، آخذاً من المقابل الآتي كما هو مختار «الخلف» من المتأخرین - ثم ذكر تأويلات لما سبق من الصفات - ثم قال: وأشار لتنوع الخلاف بقوله: «أو فوض»: علم المعنى المراد من ذلك النص تفصيلاً إليه - تعالى -. وأوله إجمالاً كما هو طريق السلف. «ورم» أي اقصد واعتقد مع تفويض علم ذلك المعنى «تنزيهاً» له - تعالى - عما لا يليق به؛ فالسلف يتزهونه - سبحانه - عما يوهنه ذلك الظاهر من المعنى المحال، ويفوضون علم حقيقته على التفصيل إليه - تعالى -، مع اعتقاد أن هذه النصوص من عنده - سبحانه -.

فظهر مما قررنا اتفاق السلف والخلف على تنزيهه - تعالى - عن المعنى المحال الذي دل عليه ذلك الظاهر، وعلى تأويله وإخراجه عن ظاهره المحال، وعلى الإيمان بأنه من عند الله، جاء به رسول الله ﷺ. لكنهم اختلفوا في تعين محمل له معنى صحيح، وعدم تعينه<sup>(١)</sup>.

وأما الأمر الثاني الذي قاد الدكتور للوقوع في هذا الخطأ الشنيع هو متابعته لإمامه حسن البنا الذي يرى هذا التقسيم الباطل.

(١) إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد، للقاني (١٣١ - ١٣٢).

فاسمعه يقول في رسالته (العقائد) بعد أن ذكر شيئاً من الآيات والأحاديث الدالة على الصفات:

[أما السَّلْفُ رضوان الله عليهم فقالوا: نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما وردت، ونترك بيان المقصود منها الله تبارك وتعالى، فهم يثبتون اليد والأعين والأستواء والضحك والتعجب... إلخ وكل ذلك بمعانٍ لا ندركها، ونترك الله تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها].

ثم قال: [فأما الخَلْفُ فقد قالوا: إننا نقطعُ بأن معاني الفاظ هذه الآيات والأحاديث لا يراد بها ظواهرها، وعلى ذلك فهي مجازاتٌ لا مانع من تأويلها، فأخذوا يؤوّلون الوجه بالذاتِ واليد بالقدرة وما إلى ذلك؛ هرّبَا من شبهة التشبيه].

ثم قال: [ونحن نعتقدُ أن رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله تبارك وتعالى أسلم وأولى بالاتّباع<sup>(١)</sup>، حسماً لمادة التأويل والتعطيل؛ فإن كنت ممن أسعده الله بطمأنينة الإيمان، وأثليج صدره ببرد اليقين فلا تعدل به بديلاً؛ ونعتقد إلى جانب هذا أن تأويلات الخَلْف لا توجّب الحكم عليهم بـكفرٍ ولا

(١) ولا عبرة - مع هذا النص الصريح - بقول من أنكر أن يكون حسن البناء مفهوماً، من متعصبي جماعة الإخوان، كالشيخ جاسم مهلهل في كتابه (اللducta فقط، ص ٩٨)، وعبد الله الوشلي في كتابه (النهج المبين لشرح الأصول العشرين، ص ٢٣٣) ولم يفهم كلام البناء.

فسوق، ولا تستدعي هذا التزاع الطويل بينهم وبين غيرهم قديماً وحديثاً، وصدر الإسلام أوسع من هذا كله<sup>(١)</sup>.

قلت: (فالإمام) يرى أن المذاهب في الصفات: إما تأوילها أو تفويض معانيها، ومعلوم أن كلا المذهبين باطل، وأن السلف لم يقولوا بأيٍّ منهما، بل قالوا بتفويض الكيفية لا تفويض المعنى، وشتان ما بينهما، فالسلف - رحمهم الله - مذهبهم [هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظاً ومعنىًّا، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقة تليق بجلال الله وعظمته. وأدلة ذلك أكثر من أن تُحصر، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة من القرآن كغيرها لا لبس فيها ولا إشكال ولا غموض فقد أخذ أصحاب رسول الله ﷺ عنه القرآن ونقلوا عنه الأحاديث لم يستشكلوا شيئاً من معاني هذه الآيات والأحاديث لأنها واضحة صريحة، وكذلك من بعدهم من القرون الفاضلة، كما يروى عن مالك لما سُئل عن قوله سبحانه: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى» ○<sup>(٢)</sup> قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وكذلك يروى معنى ذلك عن ربيعة شيخ مالك، ويروى عن أم سلمة مرفوعاً وموقوفاً.

أما كُنْه الصفة وكيفيتها: فلا يعلمه إلا الله سبحانه؛ إذ

(١) مجموعة رسائل البناء، ص ٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٨.

(٢) سورة طه، الآية: ٥.

الكلام في الصفة فرع عن الكلام في الموصوف، فكما لا يعلم  
كيف هو إلا هو، فكذلك صفاته، وهو معنى قول مالك:  
«والكيف مجهول»<sup>(١)</sup>.

وأما المفوضة أو أهل التجهيل كما يسميهم شيخ الإسلام  
- رحمه الله - فإنهم يؤمنون بهذه الألفاظ دون معرفة لمعانها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: [والصحابة والتابعون لهم  
بإحسان ومن سلك سبيلهم في هذا الباب على سبيل الاستقامة،  
وأما المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاثة طوائف، أهل التخييل،  
وأهل التأويل، وأهل التجهيل... إلى أن قال: وأما الصنف  
الثالث، وهم أهل التجهيل، فهم كثير من المتنسبين إلى السنة  
وابطاع السلف يقولون: إن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل الله  
إليه من آيات الصفات ولا جبريل يعرف معاني الآيات ولا  
السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات  
إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بها  
ابتداء...<sup>(٢)</sup>.

وقال - أيضاً - مبيناً قبح هذا المذهب وأنه من شر  
المذاهب:

[وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن،

(١) تعليق الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - على «لمحة الاعتقاد» ص ٣١.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٣١ - ٣٤).

وحضنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله]. إلى أن قال: [فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحيثئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه]. قال: [ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدى وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به رب عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكل شيء وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر، ونهى، وواعد، وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر لا يعلم أحد معناه فلا يعقل، ولا يتدبّر، ولا يكون الرسول بين الناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما ينافق ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به، فيبقى هذا الكلام سداً لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلاً عن أن يبينوا مرادهم، فتبين أن قول أهل التفويض الذين

يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع  
والإلحاد<sup>(١)</sup> أهـ كلامه رحمه الله.

قلت: ومن أراد زيادة القول في هذا المذهب الباطل ومعرفة  
كيف بدأ، ومن قال به، والرد عليه مفصلاً، فعليه بهذه الرسائل:

١ - (مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات) للشيخ أحمد بن  
عبدالرحمن القاضي.

٢ - (تبية السلف من تفويض الخلف) للشيخ محمد بن إبراهيم  
اللحيدان.

٣ - (علاقة الإثبات والتفسير بصفات رب العالمين) للدكتور:  
رضا بن نعسان معطي.

فليت الدكتور يطلع على هذه الرسائل، وما شابهها، لكي  
يتبرأ من نسبة هذا القول الشنيع للسلف الصالح متابعة لغيره، ولو  
عظم قدره، والله الموفق.

### القرضاوي وصفة العلو:

تحير القرضاوي في هذه الصفة كثيراً، ويتبيّن هذا من النقل  
الآتي عنه، حيث تبني تأويل هذه الصفة بطريقة (غامضة) ترك  
لأجلها النصوص الصريحة الواضحة التي تثبت هذه الصفة.

فإليك قوله مع التعقيب عليه:

(١) نقاً عن «تقرير التدمرية» للشيخ ابن عثيمين، ص ٨٢، ٨٣.

يقول الدكتور: [اعتقاد المسلم في الله يقوم على حقيقتين: أولاًهما: أنه تعالى فوق عباده علوًّا وقهرًا. وسلطاناً وتصرفاً، لا يشبهه شيء، ولا يحكم عليه شيء، ولا يقع في ملكه إلا ما يريد، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْفَيْرُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾<sup>(٤)</sup>، والخلق جمِيعاً عبيد في قبضته، ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ﴾ - فضلاً عن غيرهم - ﴿صَرَا وَلَا نَفْعَا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾<sup>(٥)</sup>.

ويتمثل هذا العلو الإلهي على الخلق في آية من القرآن عرفت عند المسلمين بآية الكرسي: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيُّ الْقَيُومُ لَا تَأْخُذُهُ سِرَّةٌ وَلَا نُومٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشَفَعُ عَنْهُ إِلَّا بِذِنِّهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسَعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضُ وَلَا يَئُودُهُ حَفْظُهُمْ وَهُوَ عَلَىٰ الْعَظِيمِ﴾<sup>(٦)</sup>.

والحقيقة الثانية: أنه تعالى - مع عظمته وعلو شأنه - قريب من خلقه، بل هو معهم أينما كانوا، في جلوتهم وفي خلوتهم،

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٨.

(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٣) سورة الإخلاص.

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٣.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

يسمع ويرى، ويرى ويهدى، يعطي من سأله، ويجب من دعاه، فهو تعالى قريب في علوه، عليّ في دنوه، وقد جمع تعالى بين العظمة والعلو، وبين القرب والدُّنُو، في آية واحدة، فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعْلُومُ أَيْنَ مَا كَسَمَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد عبر القرآن على لسان إبراهيم - أبي الأنبياء - عن العلاقة بين الإنسان والله فقال: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِنِي وَالَّذِي هُوَ يُطَعِّمُنِي وَيَسْقِيْنِي وَلَذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِيْنِي وَالَّذِي يُمْسِيْنِي ثُمَّ يُحْبِيْنِي وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيْئَتِي يَوْمَ الْدِيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال الله سبحانه مبيناً قربة من عبده: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسِّعُ بِهِ نَفْسُهُ وَمَنْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْلَ الْوَرِيدِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَمَنْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنَّ لَا يُتَصْرِّفُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وروى المفسرون أن رجلاً جاء يسأل النبي ﷺ: أقرب ربنا فتاجيه أم بعيد فتاجيه، فنزل القرآن يجيب عن هذا السؤال بهذه الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُحِبُّ دَعْوَةَ الدَّاعِ

(١) سورة الحديد، الآية: ٤.

(٢) سورة الشعراء، الآيات: ٧٨ - ٨٢.

(٣) سورة ق، الآية: ١٦.

(٤) سورة الواقعة، الآية: ٨٥.

إِذَا دَعَانِ ﴿١﴾ [٢].

[وبهاتين الحقيقتين: أنه تعالى فوق عباده قهراً وعلوًّا وسلطاناً، وأنه قريب منهم، بل معهم، علمًا وإحاطة، ورعاية وإجابة - يتبيّن لنا أن لا مكان في الإسلام للوسطاء والسماسرة الذين يدعون الشفاعة عند الله، ويزعمون احتكار الوساطة لديه، ويبيعون ويشترون في خلق الله، كما يصنع أنصار الملوك الجبارين، والرؤساء المستبدّين].<sup>(٣)</sup>

قلت: من هذا النقل عن الدكتور يتبيّن لنا أنه لا يثبت صفة العلو لله سبحانه وتعالى كما أثبتتها أئمّة السلف. فإنهم يعتقدون أن:

[العلو من صفات الله الثابتة له بالكتاب والسنّة وإجماع السلف. قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾].<sup>(٤)</sup>

وكان النبي ﷺ يقول في صلاته في السجود: «سُبْحَانَ رَبِّيِّ الْأَعْلَى»<sup>(٥)</sup> رواه مسلم من حديث حذيفة، وأجمع السلف على ثبوت العلو لله فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل وهو علوٌ حقيقيٌ يليق بالله.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

(٢) العبادة في الإسلام، ص ١٥٢، ١٥٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

(٥) أخرجه مسلم (٧٧٢).

وينقسم إلى قسمين:

(أ) علو صفة: بمعنى أن صفاته تعالى علیاً ليس فيها نقص بوجه من الوجوه ودليله ما سبق.

(ب) وعلو ذات: بمعنى أن ذاته تعالى فوق جميع مخلوقاته ودليله قوله تعالى: ﴿أَئِنَّمَا مَنِ اسْتَحْكَمَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ للجارية: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قالت: في السماء. قال: «أَعْتَقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»<sup>(٢)</sup> رواه مسلم في قصة معاوية بن الحكم.

وقوله ﷺ لحصين بن عبيد الخزاعي والد عمران بن حصين لما قال: (أَعْبَدْتُ سَتَّةً فِي الْأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ) قال ﷺ: «أَتُرُكُ السَّتَّةَ وَأَعْبُدُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

وأجمع السلف على ثبوت علو الذات الله وكونه في السماء فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكليف ولا تمثيل.

وقد أنكر أهل التعطيل كون الله بذاته في السماء وفسّروا معناها أنَّ في السماء ملْكُه وسُلْطَانَه ونحوه.

والمعنى الصحيح لكون الله في السماء أن الله تعالى على السماء، فـ «في» بمعنى «على» وليس للظرفية لأن السماء لا تحيط

(١) سورة الملك، الآية: ١٦.

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧).

(٣) أخرجه ابن قدامة في العلو (١٩). وفيه ضعف.

بإله، أو إنه في العلو، فالسماء بمعنى العلو، وليس المراد بها السماء المبنية<sup>(١)</sup>.

قلت: إذا فالقرضاوي قد خالف منهج السلف في هذه الصفة عندما تأولها بأنه تعالى [فوق عباده قهراً وعلواً وسلطاناً] كما يقول، ولم يصرّح بأنه سبحانه فوق عباده بذاته.

وهو قد قال بهذا القول تأثراً بمنهجه الأشعري الذي درسه صغيراً ولما يتخلص من شوائبها التي تبرز علينا بين الحين والآخر.

### بعض صفات الله من باب (المشاكلة) عند الدكتور:

ويرى الدكتور أن بعض صفات الله تكون من باب المشاكلة، يقول الدكتور:

«لكني استعملت هذه الكلمة (حتمية الحل الإسلامي) من باب (المشاكلة) كما يقول علماء (البديع) في البلاغة العربية. على نحو ما جاء في القرآن، من مثل قوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَتَكَرُّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿إِنَّ الْمُتَفَقِّينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿قَالُوا إِنَّا مَعْنُكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>، فَوَضَعْتُ الله سبحانه

(١) شرح لمعة الاعتقاد، للشيخ ابن عثيمين، تحقيق أشرف عبدالمقصود، ص ٦٨ - ٦٥.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٠.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٤٢.

(٤) سورة البقرة، الآيات: ١٤، ١٥.

بالمكر والخداع والاستهزاء لم يكن إلا مشاكلة ومقابلة لوصف المنافقين بهذه الأوصاف<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا القول من الدكتور غير صحيح، يقول الشيخ ابن عثيمين:

[إن فتح باب المشاكلة ينفتح به إشكالات، ألا ترى أن الذاهبين لذلك أنكروا من أجله صفات يثبتها السلف أهل السنة.

فقالوا: إن الاستهزاء الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> من المشاكلة.

وقالوا: إن الخداع الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿وَهُوَ خَدِيلُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> من المشاكلة.

وقالوا: إن المكر الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿وَيَسْكُنُ اللَّهَ﴾<sup>(٤)</sup> من المشاكلة.

وقالوا: إن الكيد الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿وَأَيْكُدُ كَيْدًا﴾<sup>(٥)</sup> من المشاكلة.

وقالوا: إن الرضى الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله:

(١) الحلول المستوردة، ص ٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٥.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٤٢.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٣٠.

(٥) سورة الطارق، الآية: ١٦.

﴿رَبَّنَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ﴾<sup>(١)</sup> من المشاكلة.

إلى غير ذلك مما ذكروه، ونفوا من أجله حقيقة ما وصف  
الله به نفسه من ذلك<sup>(٢)</sup>.

فالصواب أن يقال:

إن هذه الصفات: الاستهزاء، الخداع، المكر، الكيد، لا  
تُمدح مطلقاً، وإنما تُمدح مقيّدة، فهي ممدودة في محل دون  
آخر، فلا يُقال: إن الله ماكر أو مخداع، وإنما يقال بأن الله يمكر  
بمن يمكر به، ويخداع من يخداعه، وهكذا، فهي من الصفات  
الثابتة لله - عز وجل - المقيّدة بمحالها المحمودة.

قال ابن القيم - رحمه الله -: [لما كان غالب استعمال هذه  
الألفاظ في المعاني المذمومة ظن العاطلون أن ذلك هو حقيقتها  
فإذا أطلقت لغير الذم كانت مجازاً، والحق خلاف هذا الظن،  
 وأنها منقسمة إلى محمود ومذموم، فما كان منها متضمناً للكذب  
والظلم فهو مذموم، وما كان منها بحق وعدل ومجازاة على القبيح  
 فهو حسن محمود، فإن المخداع إذا خادع بباطل وظلم حَسْنٌ من  
المجازي له أن يخدعه بحق وعدل، وذلك إذا مكر واستهزأ وظلم  
متعدياً كان المكر به والاستهزاء عدلاً حسناً، كما فعله الصحابة  
بكعب بن الأشرف وابن أبي الحُقْيق وأبي رافع وغيرهم ممن كان

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

(٢) الجواب المختار لهداية المختار، للشيخ ابن عثيمين، ص ٢٧.

يعادي رسول الله ﷺ فخادعوه حتى كفوا شره وأذاه بالقتل، وكان هذا الخداع والمكر نصرة لله ورسوله وكذلك ما خدع به نعيم بن مسعود المشركين عام الخندق حتى انصرفا، وكذلك خداع الحجاج بن علّاط لامرأته وأهل مكة حتى أخذ ماله، وقد قال النبي ﷺ «الحرب خدعة» وجزا المسيء بمثل إساءاته جائز في جميع الملل مستحسن في جميع العقول، ولهذا كاد سبعانه ليوسف حين أظهر لإخوته ما أبطن خلافه جزاء لهم على كيدهم له مع أبيه حيث أظهروا له أمراً وأبطنوا خلافه، فكان هذا من أعدل الكيد، فإن إخوته فعلوا به مثل ذلك حتى فرقوا بينه وبين أبيه وأدّعوا أن الذئب أكله ففرق بينهم وبين أخيهم بإظهار أنه سرق الصواع ولم يكن ظالماً لهم بذلك الكيد، حيث كان مقابلة ومجازاة، ولم يكن أيضاً ظالماً لأخيه الذي لم يكده، بل كان إحساناً إليه وإكراماً له في الباطن، وإن كان طريق ذلك مستهجنة، لكن لما ظهر بالأخرة براءته ونزاهته مما قذفه به وكان ذلك سبباً إلى اتصاله بيوسف واحتضانه به، لم يكن في ذلك ضرر عليه، يبقى أن يقال وقد تضمن هذا الكيد إيهاد أبيه وتعريفه لألم الحزن على حزنه السابق فأي مصلحة كانت ليعقوب في ذلك؟ فيقال: هذا من امتحان الله تعالى له. ويُوَسْفَ إنما فعل ذلك بالوحى والله تعالى لما أراد كرامته كَمَلَ له مرتبة المحنَة والبلوى ليصبر، فينال الدرجة التي لا يصل إليها إلا على حسب الابتلاء، ولو لم يكن في ذلك إلا تكميل فرجه وسروره باجتماع شمله بحبيبه بعد الفراق، وهذا من كمال إحسان الرب تعالى أن يذيق عبده مرارة

الكسر قبل حلاوة الجبر، ويُعرفه قدر نعمته عليه بأن يبتليه بضدتها كما أنه - سبحانه وتعالى - لما أراد أن يكمل لأدم نعيم الجنة أذاقه مرارة خروجه منها ومقاساة هذه الدار الممزوج رخاؤها بشدتها، فما كسر عبده المؤمن إلا ليجبره، ولا منعه إلا ليعطيه، ولا ابتلاه إلا ليعافيه، ولا أماته إلا ليحييه ولا نَفَصَ عليه الدنيا إلا لِيُرْغِبَهُ في الآخرة، ولا ابتلاه بجفاء الناس إلا ليُرده إليه. فعلم أنه لا يجوز ذم هذه الأفعال على الإطلاق كما لا تُمدح على الإطلاق، والمكر والكيد والخداع لا يُذم من جهة العلم ولا من جهة القدرة، فإن العلم والقدرة من صفات الكمال، وإنما يُذم ذلك من جهة سوء القصد وفساد الإرادة، وهو أن الماكر المخادع يجور ويظلم بفعل ما ليس له فعله، أو ترك ما يجب عليه فعله، إذا عرف ذلك فنقول: إن الله تعالى لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع والاستهزاء مطلقاً، ولا ذلك داخل في أسمائه الحسنى، ومن ظن من الجهل المصنفين في شرح الأسماء الحسنى أن من أسمائه: الماكر المخادع المستهزيء الكائد، فقد فاه بأمر عظيم تُقشعر منه الجلود وتُكاد الأسماع تصمم عند سماعه، وغَرَّ هذا الجاَهُلُ أَنَّه - سبحانه وتعالى - أطلق على نفسه هذه الأفعال فاشتق له منها أسماء، وأسماؤه كلها حسنى فأدخلها في الأسماء الحسنى، وأدخلها وقرنها بالرحيم الودود الحكيم الكريم، وهذا جهل عظيم، فإن هذه الأفعال ليست ممدودة مطلقاً بل تُمدح في موضع وتُذم في موضع، فلا يجوز إطلاق أفعالها على الله مطلقاً، فلا يقال أنه تعالى يمكر ويخداع ويستهزيء ويُكيد، فكذلك بطريق

الأولى لا يُستق له منها أسماء يسمى بها، بل إذا كان لم يأت في أسمائه الحسنى: المريد ولا المتكلم ولا الفاعل ولا الصانع، لأن مسمياتها تنقسم إلى ممدوح ومذموم، وإنما يوصف بالأنواع المحمودة منها كالحليم والحكيم والعزيز والفعال لما يريد، فكيف يكون منها الماكر المخادع المستهزيء؟، ثم يلزم هذا الغالط أن يجعل من أسمائه الحسنى الداعي والآتى والجائى والذاهب والقادم والرائد والناسي والقاسم والساخط والغضبان واللاعن إلى أضعاف أضعاف ذلك من الأسماء التي أطلقت على نفسه أفعالها في القرآن، وهذا لا ي قوله مسلم ولا عاقل<sup>[١]</sup>.

### هل يوصف الله بالتحيز؟

يرى الدكتور أن الله لا يوصف بالتحيز.

يقول الدكتور عن العقيدة الإسلامية: [إنها خلت من التشبيه والتجمسي الذي وقعت فيه عقائد أخرى، كاليهودية جعلت الخالق كأنه أحد المخلوقين من الناس، ووصفته بالنوم والتعب والراحة، والتحيز والمحاباة والقسوة...]<sup>[٢]</sup>.

قلت: هذا الوصف (التحيز) لم يرد به الكتاب أو السنة، فلذلك نحن نتوقف فيه وفي ما شابهه من مصطلحات، فلا نشتبها ولا ننفيها حتى نستفسر عنها، قال شيخ الإسلام - رحمه الله -:

(١) مختصر الصواعق (٢/٣٤ - ٣٢).

(٢) الإيمان والحياة، ص ٥٠.

[معلوم أن الألفاظ «نوعان»:

لفظ ورد في الكتاب والسنة أو الإجماع؛ فهذا اللفظ يجب القول بموجبه سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه؛ لأن الرسول ﷺ لا يقول إلا حقاً والأمة لا تجتمع على ضلاله.

(والثاني): لفظ لم يرد به دليل شرعي، كهذه الألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام والفلسفة، هذا يقول: هو متحيز. وهذا يقول: ليس بمحيزة، وهذا يقول: هو في جهة. وهذا يقول: ليس في جهة. وهذا يقول: هو جسم أو جوهر. وهذا يقول: ليس بجسم ولا جوهر. فهذه الألفاظ ليس على أحد أن يقول فيها بمعنى ولا إثبات حتى يستفسر المتكلم بذلك، فإن بين أنه أثبت حقاً أثبته، وإن أثبت باطلأ رده، وإن نفى باطلأ نفاه، وإن نفى حقاً لم ينفعه، وكثير من هؤلاء يجمعون في هذه الأسماء بين الحق والباطل: في النفي والإثبات].

قال: [وكذلك لفظ المتحيز يراد به ما أحاط به شيء موجود، كقوله تعالى: «أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ»<sup>(١)</sup> ويراد به ما انحاز عن غيره وبيانه. فمن قال: إن الله متحيز بالمعنى الأول لم يسلم له، ومن أراد أنه مبادر للملائكة سُلِّم له المعنى، وإن لم يُطلق اللفظ]<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة الأنفال، الآية: ١٦.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٢٩٨ - ٣٠٠).

### الدكتور يتأنى حديث (الهرولة):

ويتأول الدكتور حديث (الهرولة)، وكان الأولى به حمله على ظاهره، مع اعتقاد تزويه الله عن مشابهة خلقه، ومتابعة قواعد السلف في مثل هذه الأحاديث.

يقول الدكتور: [ومثل ذلك قوله تعالى في الحديث القدسي المعروف: «إِنْ تَقْرَبْ عَبْدِي إِلَيَّ بِشَبَرْ تَقْرَبْتَ إِلَيْهِ ذَرَاعَّاً، وَإِنْ تَقْرَبْ إِلَيَّ ذَرَاعَّاً تَقْرَبْتَ إِلَيْهِ بَاعَّاً، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتَه هِرْوَلَةً»<sup>(١)</sup>.]

فقد شغب المعتزلة على أهل الحديث برواياتهم مثل هذا النص، وعزّوهم ذلك إلى الله تبارك وتعالى، وهو يوهم تشبيهه تعالى بخلقه في القرب المادي والمشي والهرولة، وهذا لا يليق بكمال الألوهية.

وقد ردّ على هؤلاء الإمام ابن قتيبة في كتابه: «تأويل مختلف الحديث» بقوله: إن هذا تمثيل وتشبيه وإنما أراد: من أتاني مسرعاً بالطاعة أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكنت عن ذلك بالمشي والهرولة<sup>(٢)</sup>].

قلت: [صفة الهرولة ثابتة لله تعالى كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

(١) متفق عليه، انظر: اللؤلؤ والمرجان، حديث (١٧٢١، ١٧٤٦) (ق).

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١٥٧.

قال: «يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي... فذكر الحديث وفيه: وإن أتاني يمشي أتيته هرولة». وهذه الهرولة صفة من صفات أفعاله التي يجب علينا الإيمان بها من غير تكليف ولا تمثيل لأنه أخبر بها عن نفسه وهو أعلم بنفسه، فوجب علينا قبولها بدون تكليف لأن التكليف قول على الله بغير علمٍ وهو حرام؛ وبدون تمثيل لأن الله يقول: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ أَكْبَرُ»<sup>(١)</sup> [١١].

وقد سئل الشيخ ابن باز عن هذا الحديث، فقال:

«لا ريب أن الحديث «المذكور» صحيح، فقد ثبت عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه قال: «يقول الله عزوجل: من ذكرني في نفسه ذكره في نفسي، ومن ذكرني في ملأ ذكره في ملأ خير منه، ومن تقرب إلى شبراً تقربت منه ذراعاً، ومن تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة».

وهذا الحديث الصحيح يدل على عظيم فضل الله عزوجل، وأنه بالخير إلى عباده أجود، فهو أسرع إليهم بالخير والكرم والجود، منهم في أعمالهم، ومسارعتهم إلى الخير والعمل الصالح.

ولا مانع من إجراء الحديث على ظاهره على طريق السلف الصالح، فإن أصحاب النبي ﷺ سمعوا هذا الحديث من رسول

(١) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٢) الجواب المختار لهداية المختار، للشيخ ابن عثيمين، ص ٢٤.

الله ﷺ ولم يعترضوه، ولم يسألوا عنه، ولم يتأولوه، وهم صفة الأمة وخيرها، وهم أعلم الناس باللغة العربية، وأعلم الناس بما يليق بالله وما يليق نفيه عن الله سبحانه وتعالى.

فالواجب في مثل هذا أن يتلقى بالقبول، وأن يُحمل على خير المحامل، وأن هذه الصفة تليق بالله لا يشابه فيها خلقه فليس تقربه إلى عبده مثل تقرب العبد إلى غيره، وليس مشيه كمشيه، ولا هرولته كهرولته، وهكذا غضبه، وهكذا رضاه، وهكذا مجิئه يوم القيمة وإليانه يوم القيمة لفصل القضاء بين عباده وهكذا استواوه على العرش، وهكذا نزوله في آخر الليل كل ليلة، كلها صفات تليق بالله جل وعلا، لا يشابه فيها خلقه<sup>(١)</sup>.

#### الدكتور يتأول حديث (الصورة):

ويتأول الدكتور حديث حديث (الصورة) الثابت في الصحيحين، فلا يحمله على ظاهره، وهذا مخالف للقول الصحيح عند أهل السنة.

يقول الدكتور: [وَالآن نضرب مثلاً بحديث دار حوله الجدل، وهو ثابت في الصحيحين. وهو حديث: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»<sup>(٢)</sup> فهذا قد يقرأه المسلم، ويرد الضمير في «صُورَتِهِ» إلى الله، ويفهم منه ما فهمه المشبهة المجسّمة أن آدم مخلوق على صورة الرحمن من الناحية الحسيّة، وأن له أبعاضاً وأعضاءً

(١) فتاوى نور على الدرب (١/٧٧).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الاستذان» باب: «بدء السلام». ومسلم في: «البر والصلة». باب: «النهي عن ضرب الوجه»، كلامها عن أبي هريرة (ق).

وأبعاداً، طولاً وعرضاً وارتفاعاً، وأنه متميز ومحدود... إلخ. فيرفض الحديث، ويعتبره خرافة أدخلت على المحدثين، فقبلوها ولم يمحصوها كما ينبغي.

ولكن هذا الفهم للحديث ليس بلازم، وتعيينه أنه التفسير الوحيد لمعنى الحديث خطأ. فالحديث يحتمل أوجهًا أخرى كلها صحيح مقبول:

منها: أن يكون الضمير في قوله: «على صورته» عائداً إلى غير لفظ الجلالة، وهو هنا يعود إلى آدم، وهو أقرب مذكور<sup>(١)</sup>.

قلت: جانب الدكتور الصواب في تأويله لهذا الحديث، والصواب حمله على ظاهره مع اعتقاد تنزيه الله عن مشابهة خلقه، وليته أخذ بنصيحة ابن قتيبة الذي قال في هذا الحديث:

«والذي عندي - والله تعالى أعلم - أن الصورة ليست بأعجب من اليدين، والأصابع، والعين، وإنما وقع الألف لتلك، لمجيئها في القرآن، ووافت الوحشة من هذه، لأنها لم تأت في القرآن. ونحن نؤمن بالجميع، ولا نقول في شيء منه، بكيفية ولا بحد<sup>(٢)</sup>.»

وقال الشيخ ابن باز - حفظه الله -: «إن الضمير في الحديث الصحيح في خلق آدم على صورته يعود إلى الله عز وجل وهو

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص ١٤٨.

(٢) تأويل مختلف الحديث، ص ٢٢١.

موافق لما جاء في حديث ابن عمر «أن الله خلق آدم على صورة الرحمن» وقد صححه الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه والجري وشيخ الإسلام ابن تيمية وأخرون من الأئمة رحمة الله عليهم جمِيعاً، وقد بينَ كثير من الأئمة خطأ الإمام ابن خزيمة - رحمة الله - في إنكار عود الضمير إلى الله - سبحانه - في حديث ابن عمر، والصواب ما قاله الأئمة المذكورون وغيرهم في عود الضمير إلى الله عز وجل بلا كيف ولا تمثيل بل صورة الله سبحانه تليق به وتناسبه كسائر صفاتِه ولا يشابهه فيها شيءٌ من خلقه سبحانه وتعالى كما قال عز وجل **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾**<sup>(١)</sup> **﴿الْصَّمَدُ ﴾**<sup>(٢)</sup> **﴿لَمْ يَكُلْدُ وَلَمْ يُوَلَّدُ ﴾**<sup>(٣)</sup> **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾**<sup>(٤)</sup>، وقال عز وجل: **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾**<sup>(٥)</sup>، وقال سبحانه: **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيَّاً ﴾**<sup>(٦)</sup>، وقال عز وجل: **﴿فَلَا تَصْرِيْبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾**<sup>(٧)</sup>.

والآيات في هذا المعنى كثيرة، والواجب على أهل العلم والإيمان إمرار آيات الصفات وأحاديثها الصحيحة كما جاءت وعدم التأويل لها بما يخالف ظاهرها كما درج على ذلك سلف الأمة وأئمتها، مع الإيمان بأن الله سبحانه ليس كمثله شيءٌ في

(١) سورة الإخلاص.

(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٣) سورة مريم، الآية: ٦٥.

(٤) سورة النحل، الآية: ٧٤.

صورته ولا وجهه ولا يده ولا سائر صفاته بل هو سبحانه له الكمال المطلق من جميع الوجوه في جميع صفاته لا شبيه له ولا مثل له، ولا تُكَيِّفُ صفاته بصفات خلقه كما نص على ذلك سلف الأمة وأئمتها من أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان رحمهم الله جميًعاً وجعلنا من أتباعهم بإحسان [١].

**الدكتور لا يرى التحدث بصفات الله:**

يقول الدكتور: [ولهذا أستغرب كل الاستغراب من موقف أولئك الدعاة الذين لا يفتاؤن يذكرون للناس حديث الذباب وغمسه في الطعام.]

أو حديث لطم موسى لملك الموت! أو حديث: «إن أبي وأباك في النار» جواباً لمن سأله: أين أبي؟ أو الأحاديث التي اختلف فيها السلف والخلف حول الصفات الخبرية أو الفعلية لله تعالى [٢].

ويقول: [قد يحتاج المفتى في بعض الأحيان إلى ترك الإجابة عن سؤال السائل لعدم أهميته... مثل ذلك من يسأل عن آيات الصفات مثل «عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى» [٣] وأحاديث الصفات «ينزل ربنا كل ليلة» ويريد أن يُسرع حرباً بين دعوة السلفية، وأتباع

(١) مقدمة كتاب «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن» للشيخ حمود التويجري - رحمة الله -.

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ٨٦.

(٣) سورة طه، الآية: ٥.

### الأشاعرة والماتريدية.

فمع أنني أؤمن بمذهب السلف<sup>(١)</sup>، وأراه أسلم وأعلم وأحكم، لا أحب أن أفتت الجهة الإسلامية الداخلية حول خلافات جزئية<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذا من (تمييع) الدكتور الذي رأينا له عدة أمثلة، فهو تحت وهم التجميع يدعونا إلى عدم الاهتمام بنشر العقيدة السلفية في الصفات وتوضيحها للمسلمين لكي لا يزلوا عنها إلى غيرها من عقائد المبتدعة كالأشعرية أو المعتزلة أو غيرهم.

فهو يريد من المسلم ومن الداعية أن تكون عقيدته في نفسه لا يحاول نشرها أو توضيحها للناس خوفاً من غضب أهل البدع وانفصالهم عن (الحركة الإسلامية!).

وهذا هو الفارق بين (سلفيي الإخوان) وبين السلفيين الآخرين، (فسلفيو الإخوان) يعتقدون العقيدة السلفية في صدورهم ولا يحاولون الدعوة إليها أو تعليمها للناس، بخلاف غيرهم من دعاة السلفية الحقة، الذين أخذوا على عاتقهم نشر عقيدة السلف الصالح، ولم يلتفتوا إلى تحذيرات المخدولين من دعاء (التجميع الموهوم).

ولعدم وضوح الرؤية عند الدكتور في مجال العقيدة، نجده

(١) ويعني به مذهب (التفويض)! وهو ليس مذهبًا للسلف، كما سبق.

(٢) الفتوى بين الانضباط والتسبيب، ص ١٣٩.

يخلط بين كتب أهل السنة، وكتب المبتدعة، والأشاعرة على وجه الخصوص، فنجده عندما يتحدث عن علم العقيدة يقول:

[في علم العقيدة نجد: شرح «الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة، وشرح العقيدة الطحاوية، وشرح العقيدة الواسطية، وشرح السنوسية، والعقائد النسفية، والجوهرة، وغيرها]<sup>(١)</sup>.

قلت: شرح العقيدة الطحاوية، وشرح العقيدة الواسطية،  
هما من شروح أهل السنة.

وأما شرح السنوسية، والعقائد النسفية، والجوهرة، فهما من الشروح والمتون المعتمدة عند الأشاعرة.

ولا تعجب - أخي القاريء - لهذا الخلط عند الدكتور، إذا علمت أنه يعد الأشاعرة من أهل السنة، وأنه لازال يعتقد أن المنهج الصحيح يمثله فريقان؛ هما: السلف والخلف، وكلاهما على حق!

فليست القسمة عنده هي: سنة ومبتدعة، وإنما: سنة وسنة، والفرق بينهما أن الأولين اختاروا السلامة، والآخرين اختاروا الحكمة!

(١) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص ٢٦.

رؤية الله بلا مقابلة.. عند الدكتور:

ويؤمن الدكتور برؤية الله في الآخرة، ولكنه يعتقد أن هذه الرؤية تكون بلا مقابل! ولا تصور جهة!

يقول الدكتور: [رؤية الله في الآخرة جائزة! إذ لا دليل في العقل يدل على أنه لا رؤية إلا على الوجه المعتمد عندنا إذ يمكن أن تصح الرؤية على أوجه صحيحة ليس فيها اتصال أشعة، ولا مقابلة، ولا تصور جهة، ولا فضل جسم شفاف، ولا غير ذلك...].<sup>(١)</sup>

قلت: هذا الذي قال به القرضاوي هو قول الأشاعرة<sup>(٢)</sup>! وهو مخالف لمذهب أهل السنة الذين يرون أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيمة، وأن الأحاديث النبوية أثبتت أن هذه الرؤية تكون بجهة.

وقد ردَّ شيخ الإسلام على الأشاعرة قولهم هذا وبين تناقضه.

قال شيخ الإسلام: [إن كون الرؤية مستلزمة لأن يكون الله بجهة من الرائي أمر ثبت بالتصوّص المتواترة، ففي الصحيحين وغيرهما الحديث المشهور عن الزهري قال: أنا سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي، أن أبا هريرة أخبرهما: أن الناس قالوا: يا

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص ٣٤٨.

(٢) انظر: «الإرشاد» للجويني (ص: ١٨١، ١٨٠)، و«الاقتصاد» للغزالى (ص: ٤٢).

رسول الله هل نرى ربنا يوم القيمة؟ فقال رسول الله ﷺ: «هل تضامون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟» قالوا: لا يا رسول الله. قال: «فإنكم ترونها كذلك» وذكر الحديث بطوله، قال أبوسعيد: أشهد لحفظته من رسول الله ﷺ، وهكذا هو في الصحيحين من حديث زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد قال: قلنا يا رسول الله هل نرى ربنا؟ قال: «هل تضارون في رؤية الشمس إذا كان صحوا؟» قلنا: لا يا رسول الله. قال: «فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر إذا كان صحوا؟» قلنا: لا. قال: «فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم إلا كما تضارون في رؤيتهما» وساق الحديث بطوله، وفي صحيح مسلم من حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال ناس يا رسول الله! أنرى ربنا يوم القيمة؟ قال: «فهل تضارون في رؤية الشمس في الظهرة ليست في سحاب؟» قالوا: لا. قال: «فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ليس في سحاب؟» قالوا: لا. قال: «والذي نفسي بيده لا تضارون في رؤيته إلا كما تضارون في رؤية أحدهما» وذكر الحديث بطوله.

فهذا فيه مع إخباره أنهم يرون إخبارهم أنهم يرون في جهة منهم، من وجوه:

أحداها: أن الرؤية في لغتهم لا تعرف إلا لرؤية ما يكون بجهة منهم. فاما رؤية ما ليس في الجهة فهذا لم يكونوا يتصورونه فضلاً عن أن يكون اللفظ يدل عليه كما قد اعترف هو بذلك فيما

تقديم، فإنك لست تجد أحداً من الناس يتصور وجود موجود في غير جهة، فضلاً عن أن يتصور أنه يُرى، فضلاً عن أن يكون اسم الرؤية المشهور في اللغات كلها يدل على هذه الرؤية الخاصة.

الوجه الثاني: أنه قال: «إنكم ترون ربكم كما ترون الشمس صحيحاً وكما ترون القمر صحيحاً» فشبه لهم رؤيته برؤية الشمس والقمر، وليس ذلك تشبيهًا للمرئي بالمرئي؛ ومن المعلوم أنه إذا كانت رؤيته مثل رؤية الشمس والقمر وجب أن يُرى في جهة من الرائي، كما أن رؤية الشمس والقمر كذلك؛ فإنه لو لم يكن كذلك لأخبرهم برؤيه مطلقة تتأولها على ما يتأنول من يقول برؤيه في غير جهة. أما بعد أن يستفسرهم عن رؤية الشمس صحيحاً ورؤيه البدر صحيحاً، ويقول: «إنكم ترون ربكم كذلك»، فهذا لا يمكن أن يتأنول على الرؤية التي يزعمونها؛ فإن هذا اللفظ لا يحتملها لا حقيقة، ولا مجازاً.

الوجه الثالث: أنه قال: «هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب، وهل تضارون في القمر ليس دونه سحاب» فشبه رؤيته برؤيه أظهر المرئيات إذا لم يكن ثم حجاب منفصل عن الرائي يحول بينه وبين المرئي. ومن يقول إنه يُرى في غير جهة يمتنع عنده أن يكون بينه وبين العباد حجاب منفصل عنهم؛ إذ الحجاب لا يكون إلا لجسم ولما يكون في جهة، وهم يقولون: الحجاب عدم خلق الإدراك في العين، والنبي ﷺ مثل رؤيته برؤيه هذين النورين العظيمين إذا لم يكن دونهما حجاب.

الوجه الرابع: أنه أخبر أنهم «لا يضارون في رؤيته» وفي حديث آخر «لا يضامون» ونفي الضير والضيم إنما يكون لإمكان لحوقه للرأي، ومعلوم أن ما يسمونه رؤية وهو رؤية ما ليس بجهة من الرأي لا فوقه ولا شيء من جهاته لا يتصور فيها ضير ولا ضيم حتى ينفي ذلك؛ بخلاف رؤية ما يواجه الرأي ويكون فوقه فإنه قد يلحقه فيه ضيم وضير: إما بالازدحام عليه أو كلال البصر لخفايه كالهلال، وإما لجلائه كالشمس والقمر<sup>(١)</sup>.

#### كلام الله عند الدكتور:

وهو يرى أن القرآن كلام الله، لفظه ومعناه، وهذا هو معتقد أهل السنة، وهو مخالف في هذا للأشاعرة الذين يرون أن معنى القرآن من الله، وأما لفظه فهو من غير الله! إما من جبريل أو من محمد ﷺ! وهذه العقيدة البدعية قد ردّ عليها علماء السنة في كثير من مصنفاته<sup>(٢)</sup>.

يقول الدكتور: [القرآن لفظه ومعناه من الله تعالى]<sup>(٣)</sup>.

ويقول: [وينبغي لمن يريد أن يفهم القرآن، أن يقرأه وهو يعي خصائصه ومميزاته ويدركها بعقله وقلبه. أولى هذه الخصائص: أنه كلام الله خالصاً، غير مشوب بأوهام البشر، ولا

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٤١١ - ٤٠٩/٢).

(٢) انظر: «العقيدة السلفية في كلام رب البرية» للشيخ يوسف الجديع.

(٣) المرجعية العليا في الإسلام، ص ٩٨.

بأهواء البشر، ولا بتحريفات البشر، وانحرافات البشر، فهو كله من الله، مائة في المائة، من ألفه إلى يائه، ليس لجبريل منه إلا النقل، ولا لمحمد منه إلا التلقى والحفظ، ثم التبليغ والبيان

﴿وَلَئِنْ كُنْتَ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾١٩١﴿ نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾١٩٢﴿ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴾١٩٣﴿ يُلْسَانِ عَرَفِيٍّ مِّيقِينَ ﴾١٩٤﴿﴾١٩٥﴾[١]﴾[٢]﴾[٣]﴾.

الدكتور يؤمن بالملائكة، والجن، والعرش، والكرسي:

ويؤمن الدكتور بالملائكة، والجن، والعرش، والكرسي.

يقول الدكتور: [لا ينبغي لعاقل أن يجحد وجود العالم الغيبي: من الملائكة أو الجن أو العرش والكرسي، لأنه لا يراه بعينه، فكم من مخلوقات ظل الإنسان لا يراها إلا ما شاء الله من آلاف السنين أو ملايينها. ثم رأها واضحة للعيان بواسطة المجاهر المكبّرة (الميكروسكوبات) وهي التي عُرفت باسم الجراثيم أو البكتيريا أو الفيروسات ونحوها].

ويؤمن الدكتور بوجود الجن، وأنهم خلق مستوروون عن أبصارنا، ولكنه ينكر تلبسهم بالإنس، وهذا مخالف لعقيدة أهل السنة الذين يؤمنون بأن الجن قد يتلبسون الإنس لسبب من الأسباب، وقد وردت في ذلك عدة أحاديث صحيحة لا مجال

(١) سورة الشعرا، الآيات: ١٩٢ - ١٩٥.

(٢) ثقافة الداعية، ص ١١.

(٣) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص ١٠٤.

لإنكارها.

يقول الدكتور: [قد وردت أحاديث كثيرة تتعلق بالجن، كلها تؤكد ما جاء به القرآن من أنهم خلق مستورو، ولهذا أسمائهم العرب جنًا، وأنهم مكلفون كالإنس، وأن فيهم الصالح والطالع، والمؤمن والكافر، وقد بالغ بعض الناس في تصور الجن وقدراتهم الخارقة، وأن لهم من القدرة ما يجعلهم يتقمصون الإنسان ويسلطون عليه ويتكلمون على لسانه، وهو لا يملك أمامهم حولاً ولا قوة]<sup>(١)</sup>.

قلت: أكتفي بإيراد حديث صحيح يثبت تلبس الجن للإنس ليكون حجة للمؤمنين، وعبرة للمعتبرين الذين قد يوافقون الدكتور في ما ذهب إليه.

عن عثمان بن أبي العاص - رضي الله عنه - قال: لما استعملني رسول الله ﷺ على الطائف؛ جعل يعرض لي شيء في صلاتي، حتى ما أدرى ما أصلى! فلما رأيت ذلك رحلت إلى رسول الله ﷺ، فقال:

«ابن العاص؟».

قلت: نعم يا رسول الله! قال.

«ما جاء بك؟».

قلت: يا رسول الله! عرض لي شيء في صلاتي حتى ما

(١) المصدر السابق، ص ١٠٣.

أدرى ما أصلني ! قال :  
«ذاك الشيطان ، ادْنُه» .

فدنوت منه ، فجلست على صدور قدميّ ، قال : فضرب  
صدرني بيده ، وتفل في فمي وقال :  
«اخْرُجْ عَدُوَّ اللَّهِ!» .  
ففعل ذلك ثلث مرات ، ثم قال :  
«الْحَقُّ بِعَمْلِكَ» .

أخرجه ابن ماجه (٣٥٤٨) ، والروياني في «مسنده»  
(١/١٤٨ - ٢) كلاهما بإسناد واحد عنه . وهو إسناد صحيح<sup>(١)</sup> .

قال الشيخ الألباني : [وفي الحديث دلالة صريحة على أن  
الشيطان قد يتلبس بالإنسان ويدخل فيه ولو كان مؤمناً صالحاً ،  
وفي ذلك أحاديث كثيرة]<sup>(٢)</sup> .

قلت : هذا حديث واحد اكتفيت بإيراده هنا للدلالة على هذه  
المسألة التي خالف فيها الدكتور ، ومن أراد الزيادة والتفصيل فعليه  
برسالة الشيخ علي بن حسن الحلبي (برهان الشرع في إثبات المس  
والصرع) .

**عذاب القبر ، والصراط ، والميزان ، والحوض :**  
والدكتور يؤمن بعذاب القبر ، والصراط ، والميزان ،

(١) صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (حديث ٢٩١٨) .

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/١٠٠٢) .

والحوض، ولا يتأول شيئاً من ذلك أو يرد الأحاديث الواردة فيه.

يقول الدكتور: [وقد ذكر الإمام الشاطبي في كتابه *القيم (الاعتظام)* أن من خصال أهل الابداع والانحراف: ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدعون أنها مخالفة للمعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل، فيجب ردها، كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط، والميزان، ورؤية الله عز وجل في الآخرة]<sup>(١)</sup>.

ويقول: [ونقرأ في السنة أيضاً عن الحياة الآخرة تفصيلات وصوراً ومشاهد شتى لا نجدها في القرآن إلا مجملة أو مشاراً إليها مجرد إشارة، أو مسكونةً عنها. مثال ذلك: ما جاء من أحاديث في الحوض والميزان والصراط...]<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر الأحاديث التي تثبت الحوض والميزان والصراط، ولم يتأولها.

**الدكتور يؤمن بنزول عيسى عليه السلام وبخروج**

**المهدي:**

ويؤمن الدكتور بنزول عيسى عليه السلام آخر الزمان، وبخروج المهدي، ولم ينكر أو يتأول الأحاديث الواردة في ذلك كما فعل غيره، يقول الدكتور:

(١) *كيف نتعامل مع السنة النبوية*، ص ١٧٤.

(٢) *السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة*، ص ١١٤ - ١١٨.

[هناك مبشرات أخرى في السنة، مثل: نزول المسيح عليه السلام حاكماً بشرعية الإسلام، وظهور حاكم أو مسلم يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وهو المعروف باسم (المهدي)]<sup>(١)</sup>.

ويقول تحت عنوان (تأويلات مرفوضة):

[ومن ذلك تأويل بعض الكتاب المعاصرين من المسلمين، الأحاديث التي جاءت بنزول المسيح آخر الزمان - وهي أحاديث بلغت حد التواتر كما بين ذلك جمع من الأئمة الحفاظ - إلى أنها ترمي إلى عصر يسود فيه السلام والأمن، فقد اشتهر بين الناس أن المسيح هو داعية السلام والسماحة بين البشر.

ونسي الكاتب أن هذا التأويل يتنافي تماماً مع مدلول الأحاديث الصحيحة في نزول المسيح، والتي وصفته بضد ذلك: «لينزلن ابن مريم حكماً عدلاً، فليكسرن الصليب، وليرقى الخنزير، وليرضعن العجزة»<sup>(٢)</sup> فلا يقبل إلا الإسلام، وهذا مناقض كل المناقضة للتأويل المذكور. على أن هذا التأويل يعطي ظللاً للمقوله التبشيرية والاستشرافية الظالمة، التي تزعم أن الإسلام هو دين السيف، وأن المسيحية هي وحدها دين السلام!<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة. (ق).

(٣) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١٦٩، ١٧٠.

## الدكتور يؤمن بخروج المسيح الدجال وبالدابة وبطلوع الشمس من مغربها:

يقول الدكتور: [ومما جاءت به السنة من أنباء الغيب المستقبلية، ما يُعرف بأشراط الساعة أو علاماتها الكبرى، وهي التي تؤذن بقرب النهاية لهذا الكون الذي نعيش فيه. ومن ذلك: ظهور (المسيح الدجال) الذي يدعى الألوهية، ويدعو الناس إلى عبادته، مع أنه بشر، بل بشر ظاهر النقص، فهو أبور]، ثم ذكر الأحاديث الواردة في الدجال، ثم قال: [ومن أشراط الساعة الكبرى: ظهور الدابة التي تُكلم الناس] [ومن هذه الأشرطة: طلوع الشمس من مغربها]<sup>(١)</sup>.

ويقول - أيضاً - تحت عنوان (تأويلات مرفوضة):

[ومن ذلك تأويل الأحاديث الواردة في شأن المسيح الدجال الذي أمرنا أن نستعيذ بالله من شر فتنته في كل صلاة، بأنها ترمي إلى الحضارة الغربية السائدة الآن، فهي حضارة عوراء - مثلاً وصف الدجال بأنه أبور - وأنها تنظر إلى الحياة والإنسان بعين واحدة هي العين المادية فقط، وما عدا ذلك لا تراه، فلا روح للإنسان، ولا إله للكون، ولا آخراً بعد هذه الحياة الدنيا، فهذا التأويل مخالف لما أثبتته الأحاديث المتکاثرة أن الدجال إنسان فرد شخص يغدو ويروح، ويدخل ويخرج، ويدعو ويغري ويهدد...]

(١) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، ص ١٢٨، ١٢٩.

إلخ ما صحت به الأحاديث في ذلك، وقد بلغت حد التواتر<sup>(١)</sup>.

### تأويلات للدكتور:

تأول الدكتور بعض أشراط الساعة، كفتح روما الذي أخبر به النبي ﷺ في الحديث الصحيح.

يقول الدكتور: [ظني أن هذا الفتح سيكون بالقلم واللسان لا بالسيف والسنان، وأن العالم سيفتح ذراعيه وصدره للإسلام، بعد أن تشقّيه (الأيديولوجيات) الوضعية، والفلسفات المادية، ويتطلع إلى مدد من السماء، وهدى من الله، فلا يجد إلا الإسلام طوقاً للنجاة]<sup>(٢)</sup>.

وكذلك تأول الدكتور نطق الحجر والشجر الوارد في حديث مقاتلة المسلمين لليهود آخر الزمان، وكان الأولى بالدكتور حمله على ظاهره، لاسيما وهو قد قال بعدم التعرض لأمور الغيبات.

يقول الدكتور: [فهل ينطق الحجر والشجر بلسان المقال - آية من آيات الله وما ذلك على الله بعزيز - أو ينطقان بلسان الحال؟ بمعنى أن يدل كل شيء على اليهود ويكشف عنهم، وأيّا كان المراد، فالمعنى أن كل شيء سيكون في صالح المسلمين]<sup>(٣)</sup>.

(١) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١٦٩.

(٢) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص ١٢٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٦.

### القرضاوي والصحابة:

يثنى الدكتور على الصحابة ويبيّن أنهم قد زفّاهم القرآن والسنّة فيقول:

[يجب ألا ننسى إذا كتبنا عن الصحابة في تاريخنا الإسلامي أن هؤلاء الصحابة هم الذين آمنوا برسول الله ﷺ ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه من المهاجرين والأنصار، وأن القرآن الكريم أشاد بهم وأن الرسول ﷺ ذكرهم بكل خير وحذر من الإساءة إليهم، فأي كتابة عنهم ينبغي أن تضع هذه العناصر المتفق عليها في اعتبارها لا على معنى أن الصحابة معصومون وأنهم لا يقع منهم خطأ ولكن على ما قاله النبي ﷺ في شأن واحد من أهل بدر خطأً كبيراً عند تخطيّطهم لفتح مكة، حتى همَ عمر أن يضرب عنقه قاثلاً إله قد نافق، فقال النبي ﷺ: «وما يدرِيك يا عمر.. لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فإني قد غفرت لكم»، فعلمَه النبي ﷺ أن الرجل الذي له تاريخ لا يسقط بموقف واحد وأن سوابقه تشفع له، وهذا هو العدل والإنصاف في النّظرة إلى هذه المرحلة الخطيرة من مراحل تاريخنا العظيم<sup>(١)</sup>.

قلت: أما عثمان - رضي الله عنه - وهو من قد أُولع بالطعن فيه كثير من الكتاب المسمين بالإسلاميين، نجد أن الدكتور يدافع عنه، ويثنى عليه، ويُفند أقوال خصومه، يقول

(١) لقاءات ومحاورات...، ص ٦٢.

الدكتور:

[أما عثمان - رضي الله عنه - فلم يزعم يوماً من الأيام أنه يحكم بحق إلهي. والثابت أنه بoyer من المسلمين على أن يحكم بكتاب الله وسنة رسوله، وأن يسير سيرة الشيفين قبله.

وليس في سيرته - رضي الله عنه - ولا في أقواله ما يؤيد دعوى أنه كان يحكم في الأرض باسم السماء، بل روي عنه قوله: أمري لأمركم تبع.

وحيث ثار عليه من ثار من الغاضبين والطائشين، وأنكروا عليه بعض أمور من سيرته في الرعية - أشاعها من أشاعها من أعداء الإسلام، وصدقها من صدقها من المغرر بهم من المسلمين - لم يقل لهم: إن معي حقاً إليها أحكم به، فليس لكم إلا أن تذعنوا، بل دافع عن نفسه وعن تصرفاته دفاعاً مجيداً، بالمنطق العلمي والموضوعي، لا بأي دعوى أخرى.

وأما كلمة «قميص سربلنيه الله لا أخلعه» فقد قيل: إنما قال ذلك، لأن النبي ﷺ أوصاه بذلك في نبوءة من نبوءات الغيب، حيث قال له: «إن الله لعله يقمصك قميصاً، فإن أرادك أحد على خلعه، فلا تخلعه» (ثلاث مرات). رواه الإمام أحمد والترمذى وحسنه وأبن ماجه عن النعمان بن بشير عن عائشة. وهنا يكون موقفه موقف امتناع وتنفيذ لوصية النبي ﷺ، وتوجيهه له.

وإذا لم يصح ذلك - عند بعض الناس - فهو إنما يقصد

بكلمته ألا تصبح الخلافة ألعوبة في يد الطائشين والمتعجلين، الذين تحركهم قوى خفية، تستغل حماسهم وهم لا يشعرون.

ومن المعلوم الذي لا شك فيه أن الذين طالبوه بالتخلي عن منصبه ليسوا هم أهل الحل والعقد، الذين هم أولو الأمر، وأصحاب الشأن في هذه القضية، حتى يسلم الخليفة لهم، وينزل على رأيهم.

وفيما ذكره الطبرى وابن كثير وغيرهم: أنه أبى أن ينزع قميصاً قمىصه الله إياه - وهو الخليفة - ويترك أمة محمد يعدو بعضها على بعض، ويولى «السفهاء والغوغاء» من يختارونه هم، فيقع الهرج، ويفسد الأمر.

فعثمان بن عفان - ذلك الخليفة المظلوم - كان يتحدث عن بيعة له، وكان يعلم أن الذين بايعوا لم ينقضوا بيعته - وأن الذين خرجوا عليه وطالبوه بخلعه كانوا قلة من الغاضبين أو الطائشين، وكان يرى بعينيه ثُدُر فتنة تهدد كيان الأمة، وعندما رفض أن يستجيب للخارجين على خلافته، فإنه قرر أن يقدم نفسه فداءً وقرباناً. وكان بوسعه أن يستنفر مؤيديه ليصدوا الخارجين. إذ تجمّع ببابه كثير من أبطال الصحابة وأبنائهم من المهاجرين والأنصار، وجاءه الحسن والحسين وعبدالله بن عمر، ليقفوا إلى جواره ويدافعوا عنه، لكنه قال لمن حوله: لا حاجة لي في ذلك، ومنع من سل السيف بين المسلمين، ثم اتجه إلى الله ومضى يقرأ القرآن، حتى دخلوا عليه وقتلوا!

هل يمكن أن تحمل مقوله ذلك الشهيد العظيم بأنها احتماء بالحق الإلهي لفرض السلطان على الناس؟ وهل يقبل عقلاً أن يتمسك حاكم بالتفويض الإلهي - كما يصوروه - ثم يقدم نفسه إلى الشهادة راضياً مرضياً؟! [١].

ثم يقول: [أن الذين ثاروا على ذي التورين عثمان - رضي الله عنه -، لم يكونوا هم جمهور الأمة، ولا أهل الرأي والمكانة فيها، بل جماعة من «الغوغاء» كما وصفهم المؤرخون استغلهم آخرون من أهل الأهواء، ومن الكائدين للإسلام في الخفاء. وقد كان هؤلاء نواة للذين قالوا بعد ذلك بانحصار الحكم في سلالة خاصة توارثه بحكم «الحق الإلهي» خروجاً على الخط الإسلامي العام]. [٢].

قلت: وأما معاوية - رضي الله عنه - الذي أصبح ديدن بعض الكتاب (الإسلاميين!) الطعن فيه، وفي خلافته، إضافة إلى طعونات الروافض المعلومة لكل أحد، نجد الدكتور يحفظ له عرضه، ويذب عنه فيقول:

[وإذا نظرنا إلى حاكم مثل معاوية بن أبي سفيان نجده من عظم حكام العالم، وأقربهم إلى العدل، وإنما نزلت مرتبته لمقارنته بمثل عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، في

(١) بینات الحل الإسلامي، ص ١٦٧ - ١٦٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٠.

مثاليتهما الرفيعة، ولأنه انحرف بالحكم عن سنة الخلافة الراشدة، القائمة على الشورى، إلى الملك العضوض، القائم على الوراثة؛ ولأنه بغي على أمير المؤمنين «علي» في حربه في صفين. وعواطفنا نحن المسلمين جمِيعاً مع علي ومن معه.

وقد رأينا من الصحابة، بل من التابعين من يجده بمر الحق، وصريح القول، فيقابله بالسماحة واللطف، لا بالخشونة والعنف.

ذكر الحافظ الذهبي في «سير الأعلام» عن ابن عون قال: كان الرجل يقول لمعاوية: والله لستقيمن بنا يا معاوية، أو لنقومك. فيقول بماذا؟ فيقولون: بالخُشب. فيقول: إذن أستقيم! «والخُشب»: جمع خشيب، وهو: السيف الصقيل».

ووجدنا أبا مسلم الخولاني، يدخل عليه، فيقول: السلام عليك أيها الأجير، ويرد عليه منْ حول معاوية، مصححين عبارته: السلام عليك أيها الأمير، ويصر أبومسلم على قوله. فيقول معاوية: دعوا أبا مسلم، فهو أعلم بما يقول. فقال أبومسلم: أنت أجير المسلمين، استأجروك على رعاية مصالحهم.

ولكن معاوية - وبني أمية بصفة عامة - ظلمهم «الأخباريون» من رواه التاريخ الذين حرّقوا الواقع بالهوى، أو تناقلوها بغير تمحيص، وبخاصة أن تاريخ بني أمية لم يكتب إلا بعد أن زالت دولتهم، وجاء خصومهم من بني العباس.

وقد رأينا بأعين رؤوسنا كيف يكتب المنتصرون تاريخ «العهود البائدة» من قبلهم.

ولو كان معاوية بالسوء الذي تصوره بعض الروايات، ما تنازل له عن الخلافة راضياً، رجل مثل الإمام الحسن بن علي - رضي الله عنهما -، حرصاً على وحدة الكلمة، وحقن الدماء، ولهذا سمي المسلمين ذلك العام «عام الجماعة»، بل جاء في الحديث الشريف التنويه ب موقف الحسن - رضي الله عنه - والثناء عليه، حيث قال جده عليه السلام: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فتئين عظيمتين من المسلمين» رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

قلت: وما صنعه الدكتور في هذا الباب (باب الصحابة) هو مما يُشكّر له لأنّه لم يخض فيه كما خاض غيره، من أصحاب الإحسان والعداوات لخير خلق الله بعد الرسول عليهم السلام.

### القرضاوي والبدع:

يدعو الدكتور إلى الاتّباع في أمور الدين، وأنّ عبادة الله لا تتم إلا بالإخلاص والمتابعة، وهذا هو ما يرددده شيخ الإسلام كثيراً في كتبه، ومنه استقاء الدكتور.

يقول الدكتور: [ومن مفاهيم هذا الفقه الحضاري: أنّ الأصل في أمور الدين هو الاتّباع، وفي شؤون الدنيا هو الابتداع.

(١) الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، ص ١٧٣ - ١٧٤.

فالدين قد أكمله الله تعالى، وأتم علينا به النعمة، فلا يقبل الزيادة، كما لا يقبل النقصان: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيْنًا»<sup>(١)</sup>.

والتعبد لله تعالى يقوم على أصلين كبيرين:

الأول: ألا يعبد إلا الله تعالى. وكل ما عبده الناس، من نجم في السماء، أو صنم في الأرض، أو نبات أو حيوان أو إنسان فهو باطل، وهذا ما جاء به كل رسول الله: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحَىٰ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ»<sup>(٢)</sup>.

والثاني: ألا يعبد الله تعالى إلا بما شرعه في كتابه وعلى لسان رسوله، وكل من أحدث في دين الله أمراً لم يجيء به قرآن ولا سنة، فهو مردود على صاحبه، كما في الحديث الصحيح: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»<sup>(٣)</sup> «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»<sup>(٤)</sup>.

وفي الحديث الآخر: «إِيَاكُمْ وَمَحْدُثَاتُ الْأُمُورِ، فَإِنْ كُلَّ مَحْدُثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالٌ»<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.

(٣) متفق عليه عن عائشة. (ق).

(٤) رواه مسلم. (ق).

(٥) رواه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذى (٢٦٧٨) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه

(٤٢) وابن حبان (الإحسان: ٥) وأحمد (٤/١٢٦، ١٢٧) كلهم عن =

وبهذا حمى النبي ﷺ الدين من المحدثات والمبتدعات التي دخلت على الأديان السابقة فحرفتها، وأضافت إليها ما ليس منها، وعسرت منها ما يسره الله، وحرّمت ما أحله، أو أحلت ما حرمها<sup>(١)</sup>.

ويقول - أيضًا - [ومن هذ المفاهيم الأساسية للفقه الحضاري المنشود: التنبية على أمرتين أساسين يغدو العمل بتوافقهما صالحًا مقبولاً عند الله تعالى. أولهما: أن يكون خالصاً لله تعالى، غير مشوب بالرياء، وحب الجاه والدنيا. وثانيهما: أن يكون صواباً مراعياً سنن الله في خلقه، ومنهاجه في شرعيه]<sup>(٢)</sup>.

### البدعة عند الدكتور:

ويعتقد الدكتور [أن البدعة ما كان في أمر الدين الممحض، مثل العقائد والعبادات وما يلحق بها، أما ما كان من أمور الحياة المتغيرة من العادات والأعراف والأوضاع الإدارية والاجتماعية والثقافية والسياسية ونحوها فليس هذا من البدعة في شيء]<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهذا القول مجمل، مما هي (الأوضاع الإدارية والاجتماعية والثقافية والسياسية) التي لا تدخلها البدعة؟ ليت

العرباض بن سارية. (ق).

(١) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص ٢٤٥، ٢٤٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٢.

(٣) أولويات الحركة الإسلامية، ص ١٢٦.

الدكتور فصل في هذا الموضوع ليعلم مراده، لأن الأمور الاجتماعية، وهي تشمل العلاقات بين الناس قد يدخلها البدعة، سواء في زيارتهم أو في تحياتهم أو في تعازيهم أو... أو... وهكذا الأمور الثقافية والسياسية.

### الدكتور يحارب السحر والشعودة:

ويشدد الدكتور على الاهتمام بمحاربة السحر والشعودة

بقوله:

[ومما وقع فيه الخلل والاضطراب:

١ - . . .

٢ - انصراف الكثيرين إلى مقاومة الصغائر مع إغفال الكبائر الموبقات كالعرافة والسحر، والكهانة، واتخاذ القبور مساجد، والذر، والذبح للموتى، والاستعانة بالمقبورين، ونحو ذلك مما كدّر عقيدة التوحيد<sup>(١)</sup>.

ويرى حرمة الاستخارة بفتح المصحف أو الخط على الرمل:

يقول الدكتور:

[ومن سأله عن الاستخارة بفتح الكتاب أو الخط على الرمل، أو نحو ذلك، بيّنا له حرمتها، ودلّلناه على الاستخاراة الشرعية، وهي صلاة ركعتين، يعقبها بالدعاء المأثور

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص ١٧٩.

المعروف [١].

### الخوارق والكرامات:

ويرى أن الله قد يمن على رسول الله ﷺ وعلى المؤمنين بخوارق وكرامات فيقول:

«اللهُ فَصَّلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْخَاتِمَةِ فَلَمْ يَجْعَلْ الْخَوارِقَ الْكُوْنِيَّةَ أَسَاسًا فِي ثَبَوْتِ رِسَالَتِهَا، وَلَا فِي نُصْرَةِ دُعُوتِهَا» ثُمَّ يُعَقِّبُ فِي الْحَاشِيَّةِ قَائِلًا: [لَمْ يَجْعَلْهُمْ أَسَاسًا، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ الْأَصْلُ وَالْعُمَدَةُ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا لَا يَنْفِي أَنْ تَكُونَ هَنَاكَ خَوارِقَ كَثِيرَةً لِتَأْيِيدِ نَبْوَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَعْدِ مَعْجَزَتِهِ الْكَبِيرِ وَآيَتِهِ الْعَظِيمِ]، وَهِيَ الْقُرْآنُ، بَلْ هَذَا مَا ثَبَّتَ بِالْفَعْلِ ثَبَوْتًا مُسْتَفِيدِيًّا قَاطِعًا، كَمَا لَا يَنْفِي أَنْ يَقُعَ كَثِيرٌ مِنَ الْخَوارِقَ نَصْرَةً لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْذِ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، مُثْلِ نَزْوَلِ الْمَلَائِكَةِ فِي بَدْرِ وَالْخَنْدَقِ وَهَنْيَنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَا حَفِلَتْ بِهِ الْكُتُبُ وَالْمَصَادِرُ الْمُوْثَقَةُ» [٢].

وهو يرد على أصحاب التيار العصري الرافض لقبول مثل هذه الخوارق والمعجزات والكرامات، يقول: [ويغضّهم رد الحديث الصحيح، بل الأحاديث الصالحة، لا لشيء إلا لمجرد الاستبعاد، ولأنّ ذوق العصر، أو معدة العصر، لا تهضم الخوارق والمعجزات الحسية!] ولهذا ترى هذا الصنف من لا يسيء رداء

(١) الفتوى بين الانضباط التسبيب، ص ١٣٤.

(٢) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص ١٠٢.

«العقلانية» ودعاة «التحديث» و«العصرنة» يرفضون الأحاديث التي وردت في السيرة النبوية من تكثير الطعام القليل له بِكَلِيلٍ حتى أشبع جيشاً، ومن نبع الماء بين أصابعه حتى روى المئات... ومن حنين الجذع إليه، وشكوى الجمل له، وهطول المطر بدعائه... وتسليم الحجر عليه، والواقع أن هذه الأخبار رويت في أصح الكتب وبأصح الأسانيد<sup>(١)</sup>.

وهو يدم السحر والشعوذة في قوله تحت عنوان (الحملة على الأوهام والخرافات):

[وأهم من هذا كله: الحملة المشددة المتكررة على الأوهام، والخرافات، والشعوذات، التي كان لها في الجاهلية سوق نافقة، ولها في ظل كثير من الديانات السماوية المحرفة والوضعية سماسراً ودعاة، يقولون فُيسمعون، ويأمرون فيطاعون، ويذُعُون فيجبون، أولئك هم الكهنة والعرفون، والسحرة والمنجمون، الذين يزعمون أنهم قادرون على خرق سنن الكون، وهتك أستار الغيب، وكشف مكنونات الصدور.

وجاء رسول الإسلام، فأغلق - بقوة - هذه السوق المخربة، وحجر على تجارها المحترفين، وسماسرتها المخادعين، وصادر بضاعتها الزائفة، وأعلن في وضوح مشرق أن سنن الله في الكون لا تتبدل، وأن الغيب لا يعلمه إلا الله، وأن الخير كل الخير في

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص ١٣٩.

احترام السنن، ورعاية قانون الأسباب والمسيبات.

ولا غرو في أن نقرأ في كتب السنة المشرفة مثل هذه الأحاديث عن رسول الله ﷺ: روى الشیخان عن المغيرة بن شعبة<sup>(١)</sup>. قال: كسفت الشمس يوم مات إبراهيم (ابن النبي ﷺ) من مارية القبطية) فقال الناس: انكسفت لموت إبراهيم! فقال رسول الله ﷺ: «إن الشمس والقمر آيات من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته». وبذلك طارد الأوهام التي شاعت عند الناس في الجاهلية أن كسوف الشمس أو القمر إنما يحدث لموت عظيم أو نحو ذلك. وأثبتت أنها آية من آيات الله، تجري على سنن الله.

وهذه جملة أخرى من الأحاديث النبوية: ...<sup>(٢)</sup> ذكر شيئاً منها،

### القرضاوي وال فلاسفة:

يذم الدكتور الفلاسفة ويوضح خطأ منهجهم، فيقول: [قد رأينا أن ابن سينا وأمثاله من كبار الفلاسفة في العصور الإسلامية اعتقدوا صحة ما ذهب إليه أرسطو وغيره من فلاسفة اليونان في الإلهيات والطبيعيات وغيرها، فلما اصطدم ذلك بآيات القرآن الوفيرة طفقوا يؤلونها تأويلاً ترفضها اللغة، كما يرفضها

(١) انظر: اللؤلؤ والمرجان (٥٢٧ - ٥٣٠). (ق).

(٢) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، ص ١٩٤.

الدين [١].

ويقول: [يا ليت هؤلاء الفلاسفة يعلمون أن كثيراً من الأفكار التي قدسواها وأولوا القرآن لأجلها قد أصبحت في عداد الخرافات وأساطير الأولين [٢].

ويقول: [كم وقع العقليون - طول التاريخ - في أخطاء شنيعة، وتبني منهم من تبني أفكاراً باطلة، ودافعوا عن أشياء ظنواها حقائق، وهي أوهام، وتناقضوا فيما بينهم تناقضاً لا يُرجى معه التقاء على أساس، فهذا يُشرق والآخر يُغرب، وهذا يثبت وغيره ينفي [٣].

ويقول: [لقد قدم الفلاسفة الإسلاميون - كما يسمونهم - عقولهم على شرع الله، وأولوا كثيراً من عقائد الإسلام وغيبياته التي ثبتت بقواعد الكتاب والسنّة، وأجمعت عليها الأمة، وأمست معلومة من الدين بالضرورة [٤].

ويقول: [هذه الأشياء التي حسبوها قطعيات وبرهانيات، تؤول من أجلها ثوابت الدين ليست إلا تصورات توهموها، وبعضها خرافات اعتقدوها، وما هي إلا بناء على شفير هار! ليتهم اكتفوا مما نقلوه عن اليونان بجوانب الطبيعة والرياضيات

(١) ثقافة الداعية، ص ٣٤.

(٢) الناس والحق، ص ٧٣.

(٣) المرجعية العليا في الإسلام، ص ٣٣٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٤٣.

والتجريبيات وهذبوا وطوروها ونقلوها من النظر إلى الملاحظة والتجريب كما صنعوا بالفعل، وتركوا الجانب الإلهي من فلسفتهم فلم يولوه اهتماماً... <sup>(١)</sup>.

### القرضاوي والمعتزلة:

ويذم الدكتور المعتزلة وغلوهم في الاتجاه العقلاني فيقول: [وما وقع فيه الفلسفه وقع في بعضه المعتزلة. فرغم دفاعهم عن الدين، وردهم شبهات الملحدين، ووقفهم في وجه الدهريين والمشككين والمخالفين، من طائف المجوس واليهود والنصارى والصابئين.. نراهم سقطوا في هوة الغرور بالعقل، والمعلاة به، والتقدس لما يصل إليه، حدّ تقديمهم على ما يقرره الوحي في كثير من القضايا الثابتة بالمحكمات من آيات القرآن، وأحاديث الرسول ﷺ].

ربما أثارهم بعض الحشوية من الجامدين، ولكنهم لم يقفوا عند حد في تجاوز النصوص البيّنات، وحَكَمُوا فيها فكرهم القاصر، وعلمهم المحدود بحدود البيئة والعصر، واعتبارهم كثيراً من الأفكار «مسلمات عقلية» ولم تكن كذلك لو أنصفوا وتحرروا.

ولهذا أنكر من أنكر منهم الجن رغم ثبوت ذلك بتصريح القرآن ومتواتر الحديث.

وأنكر من أنكر سؤال القبر وما فيه من نعيم وعذاب.

(١) المصدر السابق، ص ٣٤٤.

وأنكر من أنكر الصراط والميزان.

وأنكروا جميعاً رؤية الله تعالى في الآخرة.

وعلة ذلك أنهم سجنوا أنفسهم في إطار العوائد الجارية، وكأنما المعتاد المعروف لازم لزوماً عقلياً، مع أن خرق العوائد ممكناً<sup>(١)</sup>.

ويقول: [لقد مجَّدَ كثير من كُتاب العصر «مدرسة المعتزلة» الكلامية، وأضفوا عليها من النعوت ما بوأها مكانة عالية في الفكر الإسلامي، واعتبروا المعتزلة فرسان العقل، ودعاة الحرية الفكرية في الإسلام. ولطموا الخدود، وشقوا الجيوب، لهزيمة هذه المدرسة العقلانية أمام جمهور السنة، والوجдан العام للأمة، وذرفوا العبرات على غيابها عن ساحة العقيدة والفكر، منذ عصر المตوكل العباسي، الذي انتصر للسنة وأهلها.

وصورَ هؤلاء الكُتابَ أهلَ السنة وعلماءَها في صورة «الكهنة» من رجال الدين الجامدين، المتصرين على كل قديم، المعادين لكل جديد، المناوئين لكل تفكير حر، وكل بحث أصيل، واعتبروا انتصارَ أهلَ السنة والجماعة بدايةً لأفول نجم الحضارة الإسلامية، وتراجع التقدم العلمي الإسلامي.

وكاد بعض المثقفين الطيبين من كثرة ما قرأوا وسمعوا عن هذا الأمر يصدقون ما قيل ويقال عن المعتزلة المظلومين !!

(١) المصدر السابق، ص ٣٤٥، ٣٤٦.

والحق أن هؤلاء المتباكين على المعتزلة وأفكارهم، لم يكونوا إلا مقلّدين للمستشرقين الذين عظّموا المعتزلة، وأبرزوه في صورة «الضحايا» و«المنكوبين» من خصومهم من أهل السنة، المؤيدين من أولي الأمر من الخلفاء والوزراء.

فهل هذا كله صحيح؟ أو هل بعضه صحيح؟

التاريخ المؤوث يقول: لا.

والدراسة العلمية الجادة تقول: لا.

والفكر المتأمل الناضج يقول: لا.

أولاً: لم يكن «المعتزلة» وحدهم دعاة «العقلنة» في الفكر الإسلامي، فقد كان هناك من هو أكثر «عقلنة» منهم وهم «الفلسفه» على اختلاف نزعاتهم.

ثانياً: لم يكن خصوم المعتزلة، الذين انتصروا عليهم، وهم أهل السنة الذين عبّر عنهم الأشاعرة والماتريدية<sup>(١)</sup> ضد «العقل» يوماً. بل وفقوا بين العقل والنقل، بل أعلنوا أن العقل أساس النقل، إذ به إثبات الصانع، وإثبات النبوة. إنما كانوا ضد العقل غير المحايد، العقل التابع للهوى.

ومن يقول عن الأشعري أو الماتريدي، أو الباقلاني أو ابن فورك أو الإسفرايني أو الجويني أو الغزالي أو الشهريستاني أو الأدمي أو الرازى، وأمثالهم: أنهم من نفأة العقل أو من دعاة

(١) سؤالي أن الدكتور يرى أن الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة!

الجمود [٢٩٩].<sup>(١)</sup>

### تسامح مع أهل البدع:

يرى الدكتور أنه لا داعي للحديث عن فرق المبتدةعة، أو الرد عليهم وتوضيح أخطائهم، وكشفها لل المسلمين لكي يحذروها، وإنما الواجب عنده أن نتعاون معهم ضد العدو المشترك من أعداء الأمة الإسلامية، وأن نكون وإياهم صفاً واحداً تجاه الملحدين! والمستشرقين! وأمثالهم من لا يؤمن بالإسلام أو يشكك فيه.

أما هؤلاء المبتدةعة فمن الحكمة أن لا ننفرهم أو نغضبهم بالحديث عن عقائدهم وبدعهم.

يقول الدكتور: [لهذا عجبت من يتحدث عن الزيدية أو الإباضية أو غيرهما من الطوائف بأنهم يقولون بخلق القرآن، فما ينبغي لهذه المشكلة أن تثار عند أي من الفريقين. إن مشكلتنا اليوم ليست مع من يقول بأن القرآن كلام الله مخلوق، بل مع الذين يقولون: القرآن ليس من عند الله، بل هو من عند محمد].<sup>(٢)</sup>

قلت: هذا خطأ جسيم من الدكتور مخالف لصنع السلف الصالح الذين حرصوا على نقاء العقيدة وصفاء الإسلام أن يفسدھما مبتدع مخذول، فقاموا بحماية هذا النقاء والصفاء

(١) المصدر السابق، ص ٣٥١، ٣٥٢.

(٢) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص ٨٩.

بالردود على المبتدعين منذ عصر الصحابة إلى اليوم.

والأمثلة في هذا الباب كثيرة لا داعي بإثقال الكتاب بها ومن أرادها فليراجع كتب العقيدة السلفية، وينظر إلى مقولات الأئمة في التحذير من مقولات المبتدعة على اختلاف أجناسهم، دون خوف أو وجل، أو ادعاء أن هذا يفرق الأمة ويصرفها عن أعدائها.

وهكذا صنع الصحابة قبلهم، وأضرب لذلك مثالين ليعتبر بهما الدكتور.

الأول: أن علياً رضي الله عنه عندما انشق عنه الخوارج في الحادثة المشهورة، وابتدعوا بدعتهم، لم يحاول التقريب معهم، والالتقاء هو وهم على قضايا مشتركة ليكونوا صفاً واحداً تجاه معاوية رضي الله عنه، وإنما بادر إلى نصحهم وتهديدهم، ثم قتالهم.

الثاني: موقف ابن عمر - رضي الله عنه - عندما حذر من بدعة القدرية التي بدأت ظلائعها في عصره، فبادر إلى التحذير منهم، والتبرؤ من بدعتهم، ولم يداهن في ذلك أو يداري<sup>(١)</sup>.

الحاصل: أن التحذير من أهل البدع والرد عليهم واجب محتم على الأمة، لكي لا تشوّه صورة الإسلام الصحيح فينصرف الناس عنه رويداً رويداً إلى البدع. ومن يتناهى اليوم مع

(١) شرح التوسي على مسلم (١٥٠/١).

المبتدعة، سيساهم غداً مع غيرهم من يدعى أنهم أعداء الأمة الحقيقين.

### القرضاوي والصوفية:

الدكتور يحمل على أهل التصوف الغالي المبتدع، ويذم ما ابتدعوه من عقائد وخرافات، وخاصة عقيدتهم في وحدة الوجود.

يقول الدكتور: [بعض الناس يظن الذكر هو ما يفعله الدراويس وأدعية الصوفية من الآهات والكلمات والإشارات، إنما الذكر الذي عرفه الصحابة والتابعون هو تذاكر أمور الدين، وتلاوة كتاب الله...].<sup>(١)</sup>

ويقول: [توصف العقيدة الإسلامية بالشمول من ناحية أخرى، وهي أنها لا تعتمد في ثبوتها على الوجود أو الشعور وحده، كما هو شأن الفلسفات الإشراقية والمذاهب الصوفية].<sup>(٢)</sup>

ويقول: [رغم انتشار الصحوة بين المثقفين من الشباب، فلazالت مجموعات كبيرة تجاهل الإسلام أو تفهمه فهماً مبتوراً، أو مشوشاً، أو مشوهاً، نتيجة للرواسب القديمة من عصور التخلف، أو المشوهات الجديدة من آثار الغزو الفكري].

ما زال بعضهم - رغم ثقافته الجامعية - يؤمن بالخرافات،

(١) الفتوى بين الانضباط والتسبيب، ص ٥٩.

(٢) الخصائص العامة للإسلام، ص ١١٤.

ويستسلم للمشعوذين ويدخل عليه الشرك في عقيدته، والابداع في عبادته، والاضطراب في سلوكه، وهو يحسب أنه متدين.

ما زال بعض المثقفين يطوفون بأضরحة الأولياء، كأنها الكعبة، ويستغشون بالمقبورين، ويعلقون التمام، ويعؤمنون بتحضير الأرواح، ويحلفون بغير الله، وينذرون لغير الله، ويذبحون لغير الله.

وهؤلاء - وإن كانوا قلة نسبيّة بحكم طغيان الموجة المادية، والغزوّة الفكرية الغربية - لازال لهم وجود، بحكم تأثير الصوفية المنحرفة، والتي لا يزال لها قوة ونفوذ في أكثر أقطار المسلمين، وتسندها - علّنا ومن وراء ستار - السلطات الرسمية، لأسباب لا تخفي على اللبيب!

والواجب أن يعرف هؤلاء مقومات العقيدة السليمة، والعبادة المقبولة عند الله<sup>(١)</sup>.

ويقول الدكتور: [لابد من قدر من التربية الصوفية السليمة المقومة بميزان الكتاب والسنة والتي تعمل على تكوين الشخصية الربانية التي تؤثر الخالق على الخلق، والآخرة على الدنيا، وباعت الدين على باعث الهوى].

والتصوف ليس كله شرّاً، كما يتصور بعض الناس، والمتصوفة ليسوا كلهم ضللاً، كما يدعي من ينقصهم العلم أو

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص ٤٤.

العدل. بل هم كغيرهم من الطوائف كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته عن «القراء»: ففيهم المستقيم والمنحرف، وفيهم الظالم لنفسه، والمقتصد، والسابق بالخيرات بإذن الله.

ولا شك أننا نرفض أباطيل التصوف الفلسفية (القائل بالحلول والاتحاد)، وشطحات التصوف البدعي، وانحرافات التصوف الارتزاقية، ونريد لباب التصوف الذي كان عليه الرُّهاد الأوائل، كالحسن البصري، والفضل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، وأبي القاسم الجنيد، وأمثالهم..

إننا نريد التصوف السُّني الملائم بالمنهج القرآني النبوى المتوازن، والذى يعنى بـ «تقوى القلوب» قبل «أعمال الجوارح»، وبروح العمل قبل صورته. وفي الحديث الصحيح: «إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم»<sup>(١)</sup>.

ويعنى بعلاج أمراض القلوب وسد مداخل الشيطان إليها، وجهاد أهواء النفس، حتى تتهذب أخلاقها، وتحلى بالفضائل، وتخلى عن الرذائل<sup>(٢)</sup>.

قلت: كان الأولى بالدكتور أن لا يربط الأمة وشبابها بالتصوف وأهله، لأن التمييز في هذا المقام لا يجده إلا أهل العلم وال بصيرة، فكم من صوفي ملحد يدعى الالتزام بالكتاب

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة. (ق).

(٢) أولويات الحركة الإسلامية، ص ٧٥، ٧٦.

والسنة، وهو يُلُّس على الأمة دينها تحت مسمى (التصوف)، فكان الأولي بالدكتور أن يبتعد عن هذه التسمية المذمومة وأن يستخدم مسميات شرعية تخص هذا الباب، كمسمى (التزكية) أو (تزكية النفس) الذي لا يخرج عن إطار الكتاب والسنة، وأن يربط الأمة وشبابها بالأئمة العاملين من رموز أهل السنة الذين أجادوا في هذا الباب، كالحسن البصري، وسفيان الثوري، والفضيل بن عياض، وابن القيم، وابن رجب، وغيرهم.





# القرضاوي والسنة



## القرضاوي والسنّة

للدكتور القرضاوي كلمات كثيرة متفرقة في تعظيم السنّة، والرجوع إليها، إضافة إلى القرآن في الأحكام الشرعية، وعدم ردها. فمن ذلك قوله:

إننا قبل أن نؤمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين أمرنا أن نتبع سنة النبي ﷺ، التي هي الأصل الثاني في الإسلام، وهي - مع كتاب الله - المرجع عند التنازع والاختلاف، وفي حديث العرياض المذكور: «عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين...» إلخ، فقدم سنته ﷺ [١].

ويقول: [القرآن والسنّة هما المصادران الوحيدان لتعريف الإسلام وتعاليمه: في العقائد والتصورات والعبادات والتشريعات، والأخلاق والآداب، وشتي مجالات الحياة، على أن نفهم القرآن والسنّة فهما صحيحاً] [٢].

ويقول: [قد دلت الأحاديث الكثيرة على وجوب اتباعه ﷺ وطاعته، ومن ذلك، ما رواه أبو هريرة أنه قال: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي» قيل: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: «من

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص ١٢٤.

(٢) المرجعية العليا في الإسلام، ص ١٦.

أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى»<sup>(١)</sup> [٢].

ويقول: [إن قوله تعالى: «إِنَّا نَخْتَنُ تَرْزِلَنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَمْ  
لَكْفِظُوهُنَّ»<sup>(٣)</sup> يدل على حفظ القرآن بدلالة المطابقة، ويدل  
على حفظ السنة النبوية المبينة للقرآن بدلالة التضمن]<sup>(٤)</sup>.

ويقول: [أما السنة فهي محفوظة ضمناً، بحفظ الله للقرآن،  
باعتبارها بياناً له، وحفظ المبين يستلزم حفظ ما يبينه]<sup>(٥)</sup>.

ويرى الدكتور وجوب الرد إلى القرآن والسنة الصحيحة عند  
التعارض، وهذا هو منهج السلف الصالح.

وينقل الدكتور قول ابن القيم مؤيداً له: [إن الناس أجمعوا  
أن الرد إلى الله سبحانه هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو  
الرد إليه نفسه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته]<sup>(٦)</sup>.

ويقول: [ما كان محكماً بينا في كتاب الله، وال الصحيح  
الثابت من سنة رسول الله ﷺ، فهو القول الفضل، والحكم  
العدل]<sup>(٧)</sup>.

(١) رواه البخاري. (ق).

(٢) المرجعية العليا في الإسلام، ص ٦٥.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٩٩.

(٦) المصدر السابق، ص ٩٣.

(٧) الإسلام والعلمانية...، ص ٢٥.

ويقول: [أجمع المسلمين على أن الرد إلى الله تعالى معناه الرد إلى كتابه الكريم، والرد إلى الرسول معناه الرد إلى سنته عليه السلام].<sup>(١)</sup>

وينهى الدكتور على الدين يخالفون بفتواهم أحاديث الصحيحين! فيقول:

[أكثر ما تقع الغفلة عنه هنا هو: نصوص السنة، فقد فشا الجهل بها في هذا العصر فشوًا مخيفًا حتى أن بعضهم ليقتي بما ينافق أحاديث الصحيحين أو أحدهما مناقضة صريحة بينة].<sup>(٢)</sup>

ويدافع الدكتور عن سنة رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه تجاه المشككين والطاغين، ففي جواب على سؤال حول ما تتعرض له السنة النبوية من حملات وهجمات شرسة من قبل من [يدعون العلم والتجديف، والفكر الحر...].

يجيب الدكتور: [أود أن أطمئن الأخ الكريم أن السنة النبوية والحديث الشريف بخير إن شاء الله، ولن تناول هذه الأقلام الجاهلة والمشبوهة من السنة إلا كما تناول هبة الريح من طود راسخ أشم، ومهما علا ضجيج الباطل في فترة من الفترات، فإنه عن قريب سيسكت، ولن يبقى إلا صوت الحق، وصدق الله إذ يقول: «بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَطْلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ»].<sup>(٣)</sup>

(١) المصدر السابق، ص ٨٠.

(٢) الفتوى بين الانضباط والتسبيب، ص ٦٥.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ١١٨.

وقد رد الإمام الشافعي على أمثال هؤلاء، ورد ابن قتيبة على آخرين. ولازلنا نراهم في عصرنا يختفون كالخفافيش ثم يظهرون.

ولكن لم أرَ من تبجح وتطاول كهذا الذي أشار إليه الأخ السائل وأمثاله من الجهال الذين جمعوا بين الجهل الفاضح، والإفك الواضح.

لقد رأينا من هؤلاء المجترئين - الذين يقتربون حمى العلم، وهم ليسوا من أهله - من يزعم أن الأئمة والفقهاء، كانوا إذا أرادوا أن يجيزوا أمراً منعه الشريعة، أو يلغوا أمراً أوجبه الشريعة، اخترعوا له حديثاً!! فيالله من هذا الاجتراء، بل هذا الافتراء!!

أيمكن أن ينسب لمثل أبي حنيفة، أو مالك، أو الشافعي، أو الثوري، أو الليث بن سعد، أو الأوزاعي، أو ابن حنبل، أو داود، وأصحابهم أو شيوخهم، وشيوخ شيوخهم من أمثال سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وعطاء، والحسن، والزهري، وعلقمة، والأسود بن يزيد، وإبراهيم النخعي، ومسروق، وغيرهم من جبال العلم، وأئمة الورع، وقمم التقوى - أن يفتروا على رسول الله ﷺ ويكتذبوا عليه متعدين، ويخترعوا أحاديث من عند أنفسهم، ليحللوا بها، ويحرموا ما شاءت لهم أهواهم؟!![١].

(١) فتاوى معاصرة (٢٩/٢، ٣٠).

ثم راح الدكتور يفند أقوالهم واتهاماتهم للسنة، ويبيّن أن علماء الحديث قد قعدوا [قواعد وأصلوا أصولاً، أصبحت علمًا شامخة الذرا، بل علوماً جمة، هي علوم الحديث].

[كانت أولى هذه القواعد أن لا يقبلوا حديثاً بلا إسناد، فلا يُقبل من أحد أن يقول: قال رسول الله ﷺ، إلا أن يكون صحيحاً، من رأه ﷺ وسمع منه، وهو لاء الصحابة عدول، عدّلهم الله في كتابه، وأثنى عليهم في أكثر من سورة من قرآنٍ...].

[ولابد أن تتصل حلقات الرواية، بحيث يكون كلّ منهم قد أخذ مباشرة عمن روى عنه].

وهم - أي علماء الحديث - [إنما يقبلون الإسناد إذا توافرت له جملة شروط لابد منها]:

أ - أن يكون كل راوٍ من رواته معلوم العين والحال، وبعبارة أخرى: معروف الشخصية...

ب - أن يكون موصوفاً بالعدالة...

ج - ولا يكون الراوي ثقة مقبولاً بمجرد اتصافه بالعدالة والتقوى، بل لابد أن يُضم إلى العدالة والأمانة: الضبط.

د - أن تكون حلقات السنّد كلها متصلة متّصلة من مبدأ السنّد إلى منتهاء.

ه - لا يكون الحديث شاذّاً، ومعنى الشذوذ عندهم: أن يرويه الثقة مخالفًا من هو أوثق منه...

و- ألا يشتمل الحديث على علة قادحة في سنته أو متنه . . . [١].

[ومن هنا نتبين أنه لا مجال لما أوهمه بعض الغرباء عن هذا العلم، أن بإمكان بعض الناس أن يخترع إسناداً صحيحاً بل في غاية الصحة، ويركب عليه حديثاً يُحلل ويُحرم، أو يوجب ويسقط ما شاء، ثم يأتي به إلى الفقهاء، رجال الحديث، فيقبلوه منه على عواهنه، فهذا كلام أمراء مغرق في الخيال. بل في الجهل المركب؛ لأنه جاهم، ويعتقد أنه عالِم [١].]

ويقول - أيضاً - [لقد واجهت السنة النبوية المطهرة جملة هجمات شرسة من عبيد الفكر الغربي، الذين حاولوا اغتيالها والإجهاز عليها، بكل ما استطاعوا من قوة، وما ملكوا من حيلة. تعددت لذلك وسائلهم، وختلفت مسالكهم، وإن اتحدت مآربهم .

فمنهم من تولوا حملات التشكيك في (ثبوت السنة) إما التشكيك فيها كلها أو في السنة القولية خاصة - وهي جمهرة السنة ومعظمها - أو في الرواية المشاهير كأبي هريرة - رضي الله عنه - .

ومنهم من حملوا لواء الطعن في حجيتها ومصدريتها لتشريع الإسلام وتوجيهه، وزعموا أنهم استغنو بالقرآن الكريم عنها!

ومن هؤلاء وأولئك، من يحاول هدم السنة بالسنة نفسها، وذلك بأخذ بعض الأحاديث وتحريفها عن مواضعها، والاستدلال

(١) فتاوى معاصرة (٢/٣٧ - ٣١).

بها على غير ما تدل عليه<sup>(١)</sup>.

ويرى أن علماء الحديث قد اهتموا بالمتن إضافة إلى اهتمامهم بالسنة، فيقول الدكتور:

«الظاهر أن مسلك علماء الحديث أنهم ركزوا على السند أكثر من تركيزهم على المتن. وهذا له سببه المعروف.

ولكن ليس معنى هذا أنهم أهملوا المتن تماماً، كما يتوهם بعض الذين لم يتعقلا في علوم الحديث، فكثيراً ما تكلموا عن المتن وردوها لمخالفتها لقواطع القرآن أو السنة أو العقل، أو الحسن، أو التاريخ، أو غير ذلك، وقد اعتبروا من علامات وضع الحديث وكذبه، أموراً تتعلق بالراوي، وأموراً تتعلق بالمروي، أي بنص الحديث<sup>(٢)</sup>.

ويقول: [ومن عجيب ما قرأناه وسمعناه في عصرنا: ما قيل من أن علماء السنة في القرون الماضية، التفتوا إلى الأسانيد لا المتن، واقتصرت على نقد الشكل دون المضمون. وهو اتهام صدر أول ما صدر من المستشرقين، ثم نقله عنهم بعض المزهون بهم، ثم تناقله آخرون.

وهذا في الواقع جور على الحقيقة، واتهام علماء الأمة بغير حق، وانتهاك لأقدار رجال أفتاد مخلصين أفنوا أعمارهم في

(١) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، ص ١٢.

(٢) فتاوى معاصرة (٤١/٢).

خدمة العلم، والذود عن حقائقه، ورد الأباطيل عن ساحته. الواقع أن علماء السنة اهتموا بالجانبين كليهما: السندي والمتني، ونقدوا كلاً منهما. أي أنهم عنوا بالنقד الداخلي للنص، بجوار النقد الخارجي لرواته<sup>(١)</sup>.

ويوصي الدكتور من يهتم بالسنة، والاشغال بها، بوصايا مهمة، فيقول:

[ومن هنا ينبغي لمن يتعامل مع السنة النبوية، لكي ينفي عنها اتحال المبطلين وتحريف الغالين وتأويل الجاهلين أن يتثبت بعدة أمور، تعتبر مباديء أساسية في هذا المجال:

أولاً: أن يستوثق من قبول السنة وصحتها حسب الموازين العلمية الدقيقة التي وضعها الأئمة الأثبات، والتي تشمل السندي والمتني جميعاً سواء كانت السنة قولًا أم فعلًا، أم تقريرًا...].

[ثانياً: أن يحسن فهم النص النبوي، وفق دلالات اللغة، وفي ضوء سياق الحديث، وسبب وروده، وفي ظلال النصوص القرآنية والنبوية الأخرى وفي إطار المباديء العامة، والمقاصد الكلية للإسلام، مع ضرورة التمييز بين ما جاء منها على سبيل تبليغ الرسالة، وما لم يجيء كذلك، وبعبارة أخرى: ما كان من السنة تشرعياً وما ليس بشرع<sup>(٢)</sup>، وما كان من التشريع له صفة

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص ٨٧.

(٢) سيأتي الحديث عن (السنة التشريعية وغير التشريعية) عند الدكتور.

العموم والدوام، وما له صفة الشخص أو التأقيت، فإن من أسوأ الآفات في فهم السنة خلط أحد القسمين بالآخر.

ثالثاً: أن يتأكد من سلامة النص من معارض أقوى منه، من القرآن، أو أحاديث أخرى أوفر عدداً، أو أصح ثبوتاً، أو أوفق بالأصول وأليق بحكمة التشريع، أو من المقاصد العامة للشريعة، التي اكتسبت صفة القطعية، لأنها لم تؤخذ من نص واحد أو نصين بل أخذت من مجموعة من النصوص والآحكام أفادت - بانضمام بعضها إلى بعض - يقيناً وجزماً بشبوبتها<sup>(١)</sup>.

ويتبه الدكتور على خطورة رد الأحاديث الصحيحة لأدنى سبب، فيقول:

[إذا كان من الخطأ والخطل والخطر قبول الأحاديث الباطلة الموضوعة، وعزوها إلى رسول الله ﷺ، فمثله في البطلان رد الأحاديث الصلاح الثابتة بالهوى والعجب والتعالم على الله ورسوله، وسوء الظن بالأمة وعلمائها وأئمتها في أفضل أجيالها، وخير قرونها. إن قبول الأحاديث المكذوبة يدخل في الدين ما ليس منه، أما رد الأحاديث الصحيحة فيُخرج من الدين ما هو منه، ولا ريب أن كليهما مرفوض مذموم، قبول الباطل ورد الحق]<sup>(٢)</sup>.

(١) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ٣٣، ٣٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٧.

ويرى الدكتور أن على المسلم أن يعتمد على الأحاديث الصحيحة، وعلى رأسها ما ثبت في الصحيحين، يقول الدكتور:

[أول ما ينبغي على الداعية أن يعتمد عليه وينهل من معينه من كتب السنة: الصحيحان: صحيح البخاري وصحيح مسلم، اللذان تلقتهما الأمة بالقبول، ولم يُنتقد عليهما إلا أحاديث معدودة، يتعلّق النقد في جُلّها بأمور شكلية وفنية]<sup>(١)</sup>.

ويُطالب الدكتور بالتحري عند إيراد الحديث فيقول:

[الشيء المهم للداعية هنا أن يتحرى عند إيراد الحديث مستشهاداً به على معنى من المعاني، أو قيمة من القيم، أو موقف من المواقف، وهذا في الواقع واجب أهل العلم جمِيعاً: أن يعتمدوا على المصادر الموثوقة، وأن يحرروا ثقافتهم من الأحاديث الواهية والمنكراة والموضوعة والتي لا أصل لها، التي تنتفع بها بطون كثير من الكتب في ثقافتنا الدينية، فتختلط بغيرها من الصحاح والحسان، دون تمييز بين الصنفين: المقبول والمردود، وبعض الناس تغره شهرة الحديث بين الناس، وشيوخه في الكتب أو على الألسنة، فيحسب هذا كافياً في توثيقه، وإعطائه جواز المرور والقبول]<sup>(٢)</sup>.

(١) المصدر السابق، ص ٦١.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٦.

### رأيه في أحاديث الأحاد<sup>(١)</sup>

يرى الدكتور بدايةً أن أحاديث الأحاد هي أكثر ما ورد في السنة، وهذا قول صحيح.

يقول الدكتور: [أما السنة فأقلها ما ثبت بالتواتر، وأكثرها إنما ثبت بطريق الأحاد]<sup>(٢)</sup>.

ويقول: [من المقرر المعلوم أن جمهرة السنة من أحاديث الأحاد]<sup>(٣)</sup>.

ويرى الدكتور عدم كفر من ردّ حديث الأحاد لشبيهة عرضت له، فيقول:

[ومن الخطأ البالغ الذي يقع فيه بعض الناشئين في العلم، أو الحدثاء في الدعوة، أو المتعجلين في الفتوى: تكفير من ينكر بعض الأحاديث الصاحح من أحاديث الأحاد، التي ر بما أخرجها الشیخان: البخاري ومسلم، أو أحدهما لشبهات لاحت لهم، قد تكون قوية معتبرة، وقد تكون واهية لا اعتبار لها، ولكنها - في نظر أنفسهم - شبهات جعلوها عللاً قادحة في ثبوت الحديث.

فهم يردون الحديث، لأنهم يرونها مخالفًا لدلالة القرآن

(١) حديث الأحاد هو الحديث الذي رواه واحد أو اثنان أو أكثر، لم يبلغوا حد التواتر.

(٢) المرجعية العليا في الإسلام، ص ٩٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٥٧.

الواضحة، أو للأحاديث اليقينية المتواترة، أو للعلم القطعي المؤكد، أو للواقع التاريخي الثابت، أو لدلالة الحس أو العقل، أو غير ذلك - مما جعله علماء الحديث أنفسهم من دلائل الوضع في الحديث - وإن كان غيرهم لا يسلم لهم بذلك.

ولا وجه للحكم بالكفر في هذه المسألة، إذ العلماء لا يكفرون إلا من أنكر السنة مطلقاً، ولم يعتبرها مصدراً للأحكام الشرعية بعد القرآن، لأن من فعل ذلك يلزمها أن ينكر الأمور المعلومة من الدين بالضرورة التي لم تثبت إلا بالسنة مثل كون الصلوات خمساً، وأن لكل منها وقتها المعلوم، ورकعاتها المحددة، وهيئاتها المعينة المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم، وهذا كله مما يثبت بالسنة.

أما من أنكر حديثاً أو جملة أحاديث من أحاديث الأحاديث فلم يذهب فقيه واحد ولا عالم معتبر إلى كفره.

وهؤلاء أئمة أهل السنة لم يكفروا الخوارج ولا المعتزلة، رغم إنكارهم لأحاديث كثيرة من أحاديث الصاحب، كأحاديث رؤية الله تعالى في الجنة رغم استفاضتها، وحديث سحر النبي ﷺ وغيرها، مما ذكره ابن قتيبة ورد عليه في كتابه الشهير (مختلف الحديث).

وكم من إمام رد حديثاً يراه غيره صحيحاً، ولا يراه هو

كذلك [١].

قلت: الصواب في هذه المسألة (وهي كفر منكر الأحاداد) أن يقال: [بأن من اتضحت له السنة ولو آحاداً وتحقق ثبوتها عن النبي ﷺ، ثم ردتها بدون تأويل ولا شبهة، وقامت عليه الحجة فإنه يكفر. لظهوره برد شيء مما جاء به الرسول ﷺ عن ربه، ومن رد شيئاً من دين الرسول كمن رده جميعه.]

وعلى هذا فلا فرق بين الأصول والفرع في التكفير [٢].

### رأي الدكتور في الأحاديث الضعيفة:

وأما عن رأيه في الأحاديث الضعيفة فيقول الدكتور:

[أما الأحاديث الضعيفة فقط، فقد أجاز جمهور العلماء الاستفادة منها في فضائل الأعمال أي في الأمور التي لا يترتب عليها حكم، ولا يؤخذ منها حلال ولا حرام.]

ولهذا نرى الحافظ الفقيه ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» يذكر كثيراً من الأحاديث الضعيفة ثم يعقب عليها بمثل قوله: «والفضائل تروى عن كل أحد، والحججة من جهة الإسناد إنما تقتضى في الأحكام، وفي الحلال وفي الحرام».

وهذه الفكرة جعلت الأحاديث الضعيفة تزحف على

(١) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، ص ١١٢.

(٢) «أخبار الأحاداد في الحديث النبوي» للشيخ ابن جبرين، ص ١٣١.

الأحاديث الصلاح والحسان وتغطي عليها. هذا مع عدم الحاجة إليها، لأن في الأحاديث المقبولة ما يغنى عنها.

ولم يتقييد الأكثرون بما اشترطه أئمة المحدثين عند الاستشهاد بالحديث الضعيف. وهو ألا يكون ضعيفاً جداً، وأن يندرج تحت أصل كلي ثابت، وألا يعتقد ثبوته بل الاحتياط.

على أننا حين نريد أن نجلي موقف الإسلام، أو موقف الرسول ﷺ من أمر من الأمور، فلابد أن نعتمد على الصحيح والحسن، لأن الضعيف لا يتبيّن منه موقف، كما لا يُبيّن عليه حكم<sup>(١)</sup>.

وقال: [أعتقد أن سبب رواج هذا النوع من الأحاديث الواهية والمنكرة والموضوعة لدى جمهرة الخطباء والمذكّرين والواعظين هو إطلاق القول بأن جمهور العلماء يجيزون رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال، والرقائق والزهد والترغيب والترهيب والقصص ونحوها، مما لا يتعلّق به حكم شرعي من الأحكام الخمسة، من حِلٍّ وحُرمة، وكرامة، وإيجاب، واستحباب]<sup>(٢)</sup>.

ثم بيّن أن الأحاديث الضعيفة التي تساهل في إيرادها والاحتجاج بها بعض العلماء هي الأحاديث التي فيها [بعض الرواية

(١) الرسول والعلم، ص ٦.

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ٧٠.

الذين في حفظهم بعض اللين أو الضعف وإن لم يكونوا من الرؤساء المشهورين بالعلم<sup>(١)</sup>.

ثم بين أن بعض العلماء رفض الاحتجاج بالحديث الضعيف سواء في الأحكام أم في الترغيب والترهيب.

وأن العلماء نبهوا على أن راوي الضعيف لا يجزم بشبهته عن رسول الله ﷺ فلا يقول: [قال رسول الله ﷺ] بصيغة الجزم والقطع، وإنما يقول: [روي عن رسول الله ﷺ].

وأن الأولى أن نستغني بالصحيح عن الضعيف.

ثم قال الدكتور: [إننا إذا أخذنا برأي الجمهور في جواز رواية الضعيف في الترغيب والترهيب بالشروط الثلاثة التي ذكروها، فينبغي في نظري أن نضيف إليها شرطين مكملين:

- ١ - لا يشتمل على مبالغات وتهويات يمجها العقل، أو الشرع، أو اللغة.
- ٢ - لا تعارض دليلاً شرعاً آخر أقوى منها<sup>(٢)</sup>.

قلت: ما سبق من تعظيم الدكتور للسنة، ووجوب الرد إليها هو مما يُشكّر عليه لو لم نجد له أقوالاً أخرى تنقض هذا الرأي منه، فيختار المسلم في أيهما القول الصحيح للدكتور.

(١) المصدر السابق، ص ٧١.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٢، ٨٣.

فالدكتور في الأقوال السابقة يعظم السنة، ويرجع إليها في الأحكام المختلفة فيها كما يزعم، ولكنه في أقوال أخرى ينقض هذه السنة بشتى أنواع التحايل المغلق بخلاف العلمية! وإليك شيئاً من أقواله المحيّرة:

يقول الدكتور: [قد نجد في بعض الأحاديث ضرباً من الإشكال، وخصوصاً بالنسبة للمثقف المعاصر، وذلك إذا حملت على معانيها الحقيقة، كما تؤديها الألفاظ بحسب الدلالة الأصلية، فإذا حملت على المعنى المجازي، زال الإشكال وأسفر وجه المعنى المراد].

لناخذ مثلاً لذلك: حديث الشيفيين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «اشتكى النار إلى ربها، فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً! فأذن لها بنفسين: نَفَسٌ في الشتاء، ونَفَسٌ في الصيف فهو أشد ما تجدون من الحر، وأشد ما تجدون من الزمهرير»<sup>(١)</sup>.

فطلبة المدارس في عصرنا يدرسون في الجغرافيا أسباب تغير الفصول، وظهور الصيف والشتاء، والحر والبرد، وهي تقوم على سنن كونية وأسباب معلومة للدارسين.

كما أن من المعلوم المشاهد أن بعض الكرة الأرضية يكون شتاءً قارس البرد، وبعضاً حار شديد الحرارة، وقد زرت استراليا

(١) انظر: اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيفان لمحمد فؤاد عبدالباقي. حديث: (٣٥٩). (ق).

في صيف سنة ١٩٨٨م فوجدت عندهم شتاءً وبرداً عضوضاً، وزرت أمريكا الجنوبية في شتاء ١٩٨٩م فوجدت عندهم صيفاً حاراً.

فينبغي حمل الحديث على المجاز والتصوير الفني، الذي يصور شدة الحر على أنها نفس من أنفاس جهنم، كما يصور الزمهرير على أنه نفس آخر من أنفاسها، وجهنم تحوي من ألوان العذاب أشد الحرارة وأشد الزمهرير!

ومثل ذلك حديث أبي هريرة في الصحيحين عن النبي ﷺ، قال: «إن الله خلق الخلق، حتى إذا فرغ من خلقه، قال الرحم: هذا مقام العائد بك من القطعية! قال: نعم. أما ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟ قالت: بل يا رب. قال: فهو لك. قال رسول الله ﷺ: فاقرءوا إن شئتم: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقْطَعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾...﴾<sup>(١)</sup>.

فهل كلام الرحم - وهي القرابة - هنا حقيقي أم مجازي؟<sup>(٢)</sup>.

ثم اختار الدكتور أنها نوع من أنواع المجاز، ثم قال: [وأعتقد أن هذا اللون من التأويل، بحمل الحديث على المجاز،

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب وكتاب التفسير من صحيحه، ومسلم في البر والصلة، انظر: اللؤلؤ والمرجان، حديث ١٦٥٥. (ق).

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١٥٨، ١٥٩.

لا يضيق الدين به ذرعاً، على أن يكون مقبولاً غير متكلف ولا متعسف وأن يكون ثمت موجب للتأويل، والخروج من الحقيقة إلى المجاز، على معنى أن يوجد مانع من صريح العقل، أو صحيح الشرع، أو قطعي العلم، أو مؤكд الواقع، يمنع من إرادة المعنى الحقيقي.

وهنا قد يحدث الاختلاف: هل يوجد مانع حقيقي أو لا؟  
بعض ما يعتبر ممتنعاً عقلاً لدى إنسان أو طائفة، قد يعده آخرون ممكناً، وهذا ما يجب التدقيق فيه.

فالتأويل بغير مسوع مرفوض، والتأويل المتعسف مرفوض،  
كما أن حمل الكلام على الحقيقة، مع وجود المانع العقلي أو الشرعي أو العلمي أو الواقعي - مرفوض أيضاً<sup>(١)</sup>.

ويقول الدكتور في موضع آخر:

[من حق المسلم أن يتوقف في أي حديث يرى معارضته لمحكم القرآن إذا لم يجد له تأويلاً مستساغاً]<sup>(٢)</sup>.

ثم يذكر أمثلة على هذه الأحاديث التي - يظنُ هو - أنها معارضة للقرآن:

١ - منها: حديث «الوائدة والمؤدة في النار» معارض لقوله

(١) المصدر السابق، ص ١٥٩، ١٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٦.

تعالى: ﴿وَإِذَا أَمْوَادَهُ سِيلَتْ يَأْتِي ذَئْبٌ فَتَلَتْ﴾<sup>(١)</sup>.

٢ - ومنها: حديث «إن أبي وأباك في النار». قال الدكتور: [ما ذنب عبدالله بن عبدالمطلب حتى يكون في النار، وهو من أهل الفترة، وال الصحيح أنهم ناجون]!!.

[لهذا توقفت في الحديث حتى يظهر لي شيء يشفي الصدر، أما شيخنا الشيخ محمد الغزالى فقد رفض الحديث صراحة، لأنه ينافي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ يَتَعَذَّبَ رَسُولًا﴾<sup>(٢)</sup>.]

[ولكني أؤثر في الأحاديث الصالحة التوقف فيها، دون ردّها بإطلاق]<sup>(٣)</sup>.

ثم يتتبّع الدكتور إلى أن مسلكه العقلي هذا قد يؤدي إلى ردّ كثير من الأحاديث الصحيحة، فيؤنبه ضميره، ويراجع نفسه قائلاً: [لابد أن نحذر من التوسيع في دعوى معارضة القرآن، دون أن يكون لذلك أساس صحيح، فقد ركب المعتزلة متن الشطط، حين اجترأوا على رد الأحاديث الصحيحة المستفيدة في إثبات الشفاعة]<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة التكوير، الآيات: ٨، ٩.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

(٣) كف تعامل مع السنة النبوية، ص ٩٧، ٩٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٩.

ويقول الدكتور في موضع آخر:

[إن البحث في متن الحديث مقبول بل مطلوب، وإن الحديث الذي يرفضه العقل مردود بلا شك.]

بيد أن الأمر المهم هنا، هو: من الذي ينظر في متن الحديث ليعرف مدى قبوله من عدمه؟ ومن الذي يقول: إن هذا الحديث يرفضه العقل، فهو ضعيف؟

إن إعطاء هذا الحق لكل من هب ودب من الناس، غير مقبول شرعاً ولا عقلاً، وإنما يجب أن يعطى هذا للثقات من أهل الاختصاص، وهم الذين جاء في مثلهم قوله تعالى: «وَلَوْرَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أَوْلَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُمْ يَسْتَنِطُونَهُ مِنْهُمْ» <sup>(١)</sup> [٢].

ويقول عن حديث صحيح صححه الحاكم والألباني:

[يمكنا أن نرفض هذا التصحيح لمناقضته للقرآن، وللثبات من السنة، وللواقع، وبخاصة أن الحاكم معروف بتساهله في التصحيح، والألباني يصحح بكثرة الطرق، دون نظر إلى المتن، وإن خالف العقول، وبيان النقول، ونافق الأصول] <sup>(٣)</sup> !!

قلت: يتبيّن من العرض السابق أن الدكتور المعظم للسنة!

(١) سورة النساء، الآية: ٨٣.

(٢) فتاوى معاصرة (٤٢/٢).

(٣) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، ص ٧١. والحديث هو: «عليكم بآلابان البقر فإنها شفاء...». الحديث.

١ - يرفض (كل) حديث يعارضه القرآن.

٢ - ويرفض (كل) حديث يعارضه العقل!

فاما ما يعارضه القرآن فقد ذكر له مثالين:

١ - حديث «الوائدة والمؤودة في النار» معارض لقوله تعالى:

﴿وَإِذَا الْمَوْدَةُ دَهَّ سُلَيْلَتْ ﴾ ٨ ﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ ١﴾ (١).

٢ - حديث «إن أبي وأباك في النار» معارض لقوله تعالى: «وَمَا

كَمَاعْدَيْنَ حَتَّىٰ يَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (٢).

قلت: أما الحديث الأول فهو حديث صحيح رواه أبو داود وغيره. قال الشيخ الألباني: [ظاهر الحديث أن المؤودة في النار ولو لم تكن بالغة، وهذا خلاف ما تقتضيه نصوص الشريعة: أنه لا تكليف قبل البلوغ، وقد أجيبي عن هذا الحديث بأجوبة أقربها عندي إلى الصواب أن الحديث خاص بمؤودة معينة، وحيثني فـ (أـلـ) في (المؤودة) ليست للاستغراف بل للعهد، ويؤيده قصة ابني مليكه، وعليه فجائز أن تلك المؤودة كانت بالغة، فلا إشكال، والله أعلم]. (٣).

قلت: قصة ابني مليكة هي ما جاء في أحد طرق الحديث أنها وَادَتْ ولَدًا لَهَا، فقال ﷺ: «الوائدة...» الحديث.

(١) سورة التكوير، الآيات: ٨، ٩.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

(٣) تعليقه على «مشكاة المصايح» (٤٠/١).

وأما ابن القيم - رحمه الله - فقد اختار توجيهها آخر لهذا الحديث بسبب لفظة وردت فيه وهي أن هذه المؤودة «لم تبلغ الحنث» فبين فيه أن مذهب أهل السنة في أطفال المشركين أنهم يمتحنون يوم القيمة كما جاء في الأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup>، فمنهم من يُجيز فيدخل الجنة، ومنهم من لا يُجيز فيدخل النار، وهذه المؤودة المسئولة عنها هي من أطفال المشركين الذين لن يجيوا، فيكون مصيرها إلى النار.

قال يرحمه الله: [قد رد بعضهم هذا الحديث بأنه مخالف لنص القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَمْوَادَهُ سُئِلَتِ﴾<sup>(٢)</sup> سواء كان المعنى أنها تُسأل سؤال توبیخ لمن وأدها، أو تُطلب من وأدها كما تطلب الأمانة من اؤتمن عليها، وعلى التقديرين فقد أخبر سبحانه أنه لا ذنب لها تُقتل به في الدنيا قتلة واحدة، فكيف تقتل في النار قتلات دائمة ولا ذنب لها؟ فالله أعدل وأرحم من ذلك، لأنه إذا كان قد أنكر على من قتلها بلا ذنب، فكيف يعذبها تبارك وتعالى بلا ذنب؟ وهذا المعنى حق لا يعارض القرآن، فإنه لم يخبر بأن المؤودة في النار بلا ذنب، فهذا لا يفعله الله قطعاً، وإنما يُدخلها النار بحجته التي يقيمه يوم القيمة إذا ركب في الأطفال العقل، وامتحنهم، وأخرجت المحنـة منهم ما يستحقون به

(١) انظرها في «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (٦٥٠/٢).

(٢) سورة التكوير، الآيات: ٨، ٩.

النار<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: [الجواب الصحيح عن هذا الحديث أن قوله ﷺ: «إن الوائدة والمؤودة في النار» جواب عن تينك الوائدة والمؤودة اللتين سُئل عنهما، لا إخباراً عن كل وائدة ومؤودة، فبعض هذا الجنس في النار، وقد يكون هذا الشخص من الجنس الذي في النار]<sup>(٢)</sup>.

وقال - أيضاً - : [هذا الحديث إنما يدل على أن بعض الأطفال في النار، ولا يدل على أن كل مؤودة في النار]<sup>(٣)</sup>. إذن فعلماء الإسلام إذا ثبت الحديث وكان مما يُشكّل في الفهم لا يبادرون لإنكاره وتجريء السفهاء عليه وإسقاط هيبة السنة من صدورهم كما يفعل العقلانيون، وإنما يحملونه على المحمل الحسن، ويتقبلونه بقبول حسن.

أما الحديث الثاني الذي زعم الدكتور معارضته للقرآن فهو حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه، يُخبر فيه النبي ﷺ بأن من مات مشركاً فإن مصيره إلى النار، ولو كان أبو الرسول ﷺ، ولا أدرى لماذا الاستنكار الشديد لهذا الحديث الصحيح الذي عارضه بعض الناس بالأحاديث الموضعية التي تزعم أن الله قد

(١) أحكام أهل الذمة (٦٢٨/٢ - ٦٢٩).

(٢) المصدر السابق (٦٣٩/٢).

(٣) المصدر السابق (٦٤٧/٢).

أحيا أبي الرسول ﷺ له حتى أسلموا على يديه، ثم ماتا من فورهما! حتى ألف بعضهم رسائل في هذا الإحياء المزعوم كالسيوطى<sup>(١)</sup>.

وفاتهم أن الله سبحانه قد أخبر في كتابه بأن أبا إبراهيم - عليه السلام - قد مات كافراً، وأن ابن نوح - عليه السلام - قد ارتضى الكفر على الإيمان، فقال تعالى لنوح ﴿إِنَّهُ لَيَسَّ مِنْ أَهْلَكَ﴾<sup>(٢)</sup>، وأخبر سبحانه عن زوجتي نوح ولوط - عليهما السلام - أنهما قد (خانتاهما)، وأخبر أيضاً عن محمد ﷺ بأن عمه أبا لهب ﴿سَيَّصِلُّ نَارًا ذَاتَ هَبَّ﴾<sup>(٣)</sup>، ونحن نعلم أن الأب والعم صنوان لا فرق بينهما.

وهذا الحديث: «إن أبي وأباك في النار» قد ارتضاه العلماء المحققون، ولم يعارضوه بعقولهم، أو بدعوى معارضته للقرآن الكريم، وإنما صدقوا بحديث رسول الله ﷺ عندما صح عندهم وتلقته الأمة بالقبول، وجمعوا بينه وبين ما قد يرد عليه من إشكالات.

قال النووي - رحمه الله - معلقاً على الحديث: [فيه أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تنفعه قربة المقربين، وفيه أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان

(١) في رسالته «مسالك الحنف في والدي المصطفى» كما في الحاوي للفتاوى (٢٠٢/٢).

(٢) سورة هود، الآية: ٤٦.

(٣) سورة المسد، الآية: ٣.

فهو من أهل النار، وليس هذا مؤاخذه قبل بلوغ الدعوة، فإن هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم<sup>(١)</sup>.

وقال ابن كثير - رحمه الله - : [إِخْبَارُهُ عَنْ أَبْوِيهِ وَجَدِهِ عَبْدِ الْمُطَلَّبِ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَا يَنْفَيُ الْحَدِيثُ الْوَارِدُ عَنْهُ مِنْ طَرْقٍ مُتَعَدِّدٍ أَنْ أَهْلُ الْفَتْرَةِ وَالْأَطْفَالِ وَالْمَجَانِينَ وَالصَّمِّ يُمْتَحَنُونَ فِي الْعَرَصَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا بَسْطَنَا سَنَدًا وَمَتَنًا فِي تَفْسِيرِنَا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَقَّنَ تَبَعَّثَ رَسُولًا »<sup>(٢)</sup> فَيَكُونُ مِنْهُمْ مَنْ يُجِيبُ وَمَنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيبُ . فَيَكُونُ هُؤُلَاءِ مِنْ جَمْلَةِ مَنْ لَا يُجِيبُ فَلَا مَنَافَاةَ لِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمُنْتَهَا .

وأما الحديث الذي ذكره السهيلي وذكر أن في إسناده مجهولين إلى ابن أبي الزناد عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ سأله أن يحيي أبويه؛ فأحياهما وأمانا به، فإنه حديث منكر جداً<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ ابن باز - حفظه الله - :

[أَهْلُ الْفَتْرَةِ لَيْسُ فِي الْقُرْآنِ مَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُمْ نَاجِونَ أَوْ هَالِكُونَ، إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا: « وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَقَّنَ تَبَعَّثَ رَسُولًا »<sup>(٤)</sup>، فَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا مِنْ كَمَالِ عَدْلِهِ لَا يَعْذِبُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ

(١) شرح مسلم للنووي (٧٩/٣).

(٢) البداية والنهاية (٢/٢٦١)، وانظر : دلائل النبوة للبيهقي (١/١٩٢).

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

بعث الرسول، فمن لم تبلغه الدعوة فليس بمعدب حتى تقام عليه الحجة، أخبر سبحانه أنه لا يعذبهم إلا بعد إقامة الحجة.

والحججة قد تقوم عليهم حتى يوم القيمة، كما جاء في السنة أنه تقام الحجة على أهل الفرات ويتمتحنون يوم القيمة؛ فمن أجاب وامتثل نجا، ومن عصى دخل النار، والنبي ﷺ قال: «إن أبي وأباك في النار» لرجل سأله عن أبيه قال: أين أبي، فقال: «في النار» فلما رأى ما في وجهه من التغير قال: «إن أبي وأباك في النار»، حتى يتسلى بذلك، وأنه ليس خاصاً بأبيه، ولعل هذين بلغتهما الحجة، فلعل أبا الرجل وأبا النبي ﷺ بلغتهما الحجة.

والنبي ﷺ حينما قال: «إن أبي وأباك في النار» قاله عن علم، فهو عليه الصلاة والسلام لا ينطق عن الهوى، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالْجَنَّمُ إِذَا هَوَىٰ ۚ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا عَوَىٰ ۚ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمُؤْمَنِ ۚ إِنَّهُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾<sup>(١)</sup>.

فلولا أن عبدالله بن عبدالمطلب والدالنبي ﷺ قد قامت عليه الحجة؛ لما قال النبي ﷺ في حقه ما قاله، فلعله بلغه ما يوجب عليه الحجة من جهة دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإنهم كانوا على ملة إبراهيم حتى أحدثوا ما أحدثه عمرو بن لحي الخزاعي، وسار في الناس ما أحدثه عمرو، من بث الأصنام ودعوتها من دون الله، فلعل عبدالله كان قد بلغه ما يدل على أن ما

(١) سورة النجم، الآيات: ١ - ٤.

عليه قريش من عبادة الأصنام باطل فتابعهم؛ فلهذا قامت عليه الحجة<sup>(١)</sup>.

قلت: وأما قاعدة القرضاوي في رد الأحاديث التي تعارض ظاهر القرآن فهي قاعدة باطلة.

يقول العلامة ابن القيم: [والذي يجب على كل مسلم اعتقاده أنه ليس في سنن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصحيحة سنة واحدة تخالف كتاب الله، بل السنن مع كتاب الله على ثلاث منازل:

المنزلة الأولى: سنة موافقة شاهدة بنفس ما شهد به الكتاب المنزل.

المنزلة الثانية: سنة تفسر الكتاب، وتبيّن مراد الله منه، وتقييد مطلقه.

المنزلة الثالثة: سنة متضمنة لحكم سكت عنه الكتاب فتبيّنه بياناً مبتدأ.

ولا يجوز رد واحدة من هذه الأقسام الثلاثة، وليس للسنة مع كتاب الله منزلة رابعة.

وقد أنكر الإمام أحمد على من قال: «السنة تقضي على الكتاب» فقال بل السنة تفسر الكتاب وتبيّنه.

والذي يشهد الله ورسوله به: أنه لم تأت سنة صحيحة

(١) فتاوى نور على الدرب (١٣٦/١ - ١٣٧).

واحدة عن رسول الله ﷺ تناقض كتاب الله وتخالفه البتة، كيف ورسول الله ﷺ هو المبين لكتاب الله، وعليه أنزل وبه هداه الله، وهو مأمور باتباعه، وهو أعلم الخلق بتأويله ومراده؟

لو ساغ رد سنن رسول الله ﷺ لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردة بذلك أكثر السنن وبطلت بالكلية<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام الشافعي - رحمه الله -: [لا تخالف سنة رسول الله كتاب الله بحال]<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: [فوجب على كل عالم أن لا يشك أن سنة رسول الله إذا قامت هذا المقام مع كتاب الله في أن الله أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف ما فرض على لسان نبيه، وأبان على لسان نبيه ﷺ ما أراد به العام والخاص، كانت كذلك سنته في كل موضع لا تختلف وأن قول من قال: تعرض السنة على القرآن فإن وافقت ظاهرة وإن استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث: جهل، لما وصفت.

فأبان الله لنا أن سنن رسول الله ﷺ فرض علينا بأن ننتهي إليها لا أن لنا معها من الأمر شيئاً إلا التسليم لها، واتباعها، ولا أنها تعرض على قياس ولا على شيء غيرها وأن كل ما سواها من

(١) الطرق الحكيمية (ص ١٠١).

(٢) الرسالة (ص ٥٤٦).

الآدميين تبع لها]<sup>(١)</sup>.

وقد عقد الحافظ ابن القيم في كتابه «الصواعق المرسلة» فصلاً ممتعاً في بيان أقسام الطوائف التي ردّت الحديث الصحيح وذكر من بينها تلك الطائفة التي ردّت الحديث إذا خالف ظاهر القرآن بزعمهم فقال: [وطائفة ثانية عشر: ردوا الحديث إذا خالف ظاهر القرآن بزعمهم، وجعلوا هذا معياراً لكل حديث خالف آراءهم فأخذوا عموماً بعيداً من القرآن لم يقصد به فجعلوه مخالفأ للحديث وردوه به]. ثم ذكر أمثلة مما ردّوه.

ثم قال: [ونحن نقول قولأ كلياً نشهد الله تعالى عليه وملائكته أنه ليس في حديث رسول الله ﷺ ما يخالف القرآن ولا ما يخالف العقل الصريح بل كلامه بيان للقرآن وتفسير له وتفصيل لما أجمله. وكل حديث ردّه من رد الحديث لزعمه أنه يخالف القرآن فهو موافق للقرآن مطابق له، وغايته: أن يكون زائداً على ما في القرآن وهذا الذي أمر رسول الله ﷺ بقبوله ونهى عن ردّ قوله: «لا أَفْهِن أَحَدَكُمْ مُتَكَبِّراً عَلَى أَرْيَكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ» فهذا الذي وقع فيه من وضع قاعدة باطلة له لرد الأحاديث بها بقولهم في كل حديث زائد على ما في القرآن: هذا زيادة على النص فيكون نسخاً والقرآن لا ينسخ بالسنة].

(١) اختلاف الحديث (ص ٥٨).

فهذا بعينه هو الذي حذر منه رسول الله ﷺ ونهى عنهم وأخبرهم أن الله تعالى أوحى إليه الكتاب ومثله معه فمن رد السنة الصحيحة بغير سنة تكون مقاومة لها متأخرة عنها ناسخة فقد رد على رسول الله ﷺ ورد وحي الله [١].

قلت: وأما ما يرفضه العقل كما مثل الدكتور، فهو حديث: «اشتكى النار إلى ربها فقالت: ...» الحديث.

و الحديث: «إن الله خلق الخلق، حتى إذا فرغ من خلقه، قال الرحم: ...» الحديث.

فما أدرى ما رأى الدكتور من هذين الحدبيين الصحيحين؟ إن كان الذي رأبه هو كلام النار والرَّحْم وأن هذا مما يستبعده العقل - بزعمه - فنقول له: إن الذي أنطقهما هو الذي أنطق كل شيء، وهذه حقيقة قد قررها الله في كتابه الكريم لكي لا يتجرأ أحد على جحدها كما صنع الدكتور في أحاديث الرسول ﷺ.

فقد قال تعالى عن النار في سورة (ق) ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ أَمْتَلَّتِ وَنَقُولُ هَلِّ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [٢] قال ابن كثير:

[يُخْبِرُ تَعَالَى أَنَّهُ يَقُولُ لِجَهَنَّمَ: ﴿هَلِ أَمْتَلَّتِ﴾؟ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَعْدُهَا أَنْ سِيمَلُؤُهَا مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، فَهُوَ

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٥٠٧، ٥٠٨) والنقل السابقة بواسطة (جناية الغزالى على الحديث) لأشرف عبد المقصود - حفظه الله ...

(٢) سورة ق الآية: ٣٠

- سبحانه وتعالى - يأمر بمن يأمر به إليها، ويُلقي وهي تقول: «**هَلْ مِنْ مَزِيلٍ**» أي: هل بقي شيءٌ تزيدوني؟ هذا هو الظاهر من سياق الآية، وعليه تدل الأحاديث<sup>(١)</sup> ثم ذكر الأحاديث.

وأخبر سبحانه عن غيرها بأنه ينطق ولكننا لا نفهم ما يقول، سبّحانه: «**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسْمِعُ بِمُهِمَّتِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْهَمُونَ تَسْبِيحَهُمْ**»<sup>(٢)</sup>، وأخبر تعالى أن الجبال كانت تسبح مع نبي الله داود عليه السلام «**أَصَبَرَ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَأَذْكَرَ عَبْدَنَا دَاؤِدَّا الْأَيْدِيْلِ إِنَّهُ أَوَّلُ بِإِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ وَيُسْبِحُنَّ بِالْعَشَقِ وَالْإِشْرَاقِ**»<sup>(٣)</sup>، «**يَنْجِيَّبَ الْأَوَّلِيَّ مَعْهُ وَالظَّرِيفَ**»<sup>(٤)</sup> وأخبر سبحانه أنه ينطق أعضاء الإنسان لتشهد عليه بما فعل في الدنيا، فتقول له الأعضاء: «**أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ**»<sup>(٥)</sup>.

وأما السنة فيها الكثير من الأحاديث التي تدل على كلام الحيوانات والجمادات في مناسبات شتى تعمدت عدم ذكر شيء منها لأن الدكتور سيرفضها بعقله ويتأولها كما تأول غيرها.

ونحن نؤمن بهذا الحديث الصحيح، ونعتقد أن ما نجده من شدة الحر وشدة البرد هو نفس من أنفاس جهنم، كما أخبر بذلك بالرد أو التأويل، فإن كان يترجح من الرد - كما يزعم - فإنه قد

(١) تفسير ابن كثير (٤/٢٤٢).

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٤٤.

(٣) سورة ص، الآيات: ١٧، ١٨.

(٤) سورة سباء، الآية: ١٠.

(٥) سورة فصلت، الآية: ٢١.

ردها بأسلوب آخر، وهو تأويلها، وكلاهما شنيع، وليته وسعه ما وسع علماء السنة الذين قبلوا هذه الأحاديث بقبول حسن، واتهموا عقولهم لثلا تعترضها بتأويلات بدعاية ما أنزل الله بها من سلطان، وقالوا: رضينا برسول الله ﷺ، وبما جاء عن رسول الله ﷺ على مراد رسول الله ﷺ.

ورحم الله القرطبي القائل: [أن الله - سبحانه وتعالى - لم يَنْ أَمْرِ الدِّينِ عَلَى عُقُولِ الْعِبَادِ وَلَمْ يَعْدْ وَلَمْ يَوْعَدْ عَلَى مَا تَحْتَمِلُهُ عُقُولُهُمْ وَيَدْرُكُونَهَا بِأَفْهَامِهِمْ، بَلْ وَعْدٌ وَعِدَّةٌ بِمَشِيَّتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ بِحُكْمِتِهِ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ مَا لَا تَدْرِكُهُ الْعُقُولُ مَرْدُودًا لَكَانَ أَكْثَرُ الشَّرَائِعِ مُسْتَحِيلًا عَلَى مَوْضِعِ عُقُولِ الْعِبَادِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الغَسْلَ بِخَرْوْجِ الْمَنِيِّ الَّذِي هُوَ طَاهِرٌ عِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَأَوْجَبَ غَسْلَ الْأَطْرَافِ مِنَ الْغَائِطِ الَّذِي لَا خَلَفَ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ وَسَائِرِ مَنْ يَقُولُ بِالْعُقْلِ وَغَيْرِهِ فِي نِجَاسَتِهِ وَقَذَارَتِهِ وَنَتْنَتِهِ، وَأَوْجَبَ بِرِيحَ يَخْرُجُ مِنْ مَوْضِعِ الْحَدِيثِ مَا أَوْجَبَ بِخَرْوْجِ الْغَائِطِ الْكَثِيرِ الْمُتَفَاحِشِ فَبِأَيِّ عَقْلٍ يَسْتَقِيمُ هَذَا؟ وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ قَطْعَ يَمِينِ مَؤْمِنٍ بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ وَعِنْدَ بَعْضِ الْفَقَهَاءِ بِشَلَاثَةِ دِرَاهِمٍ وَدُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ سَوَّى بَيْنَ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْمَالِ وَبَيْنَ مَائَةِ أَلْفِ دِينَارٍ فَيَكُونُ الْقَطْعُ فِيهَا سَوَاءً، وَأَعْطَى الْأُمَّ مِنْ وَلَدِهَا الثَّلَاثَ ثُمَّ إِنْ كَانَ لِلْمَتَوْفِيِ إِخْرَجٌ جَعَلَ لَهَا السَّدِسُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرِثَ ﷺ، وَلَا تَأْوِلَ ذَلِكَ أَوْ نَرِدَهُ، فَنَكُونُ مَمْنُوْنَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿بَلَّ

كَذَبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ<sup>(١)</sup>، وَقُولُهُ: «أَكَذَبْتُمْ بِنَيَّاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا<sup>(٢)</sup>».

كَانَ الْأَوْلَى بِالدَّكْتُورِ أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِأَحَادِيثِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِخْوَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَبِأَيِّ عَقْلٍ يَدْرُكُ هَذَا؟ إِلَّا تَسْلِيمًا وَانْقِيَادًا مِنْ صَاحِبِ الْشَّرْعِ؟<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) سورة يومن، الآية: ٣٩.

(٢) سورة النمل، الآية: ٨٤.

(٣) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (١/٣٣٢ - ٣٣٣).



## القرضاوي والسنة غير التشريعية



## القرضاوي والسنّة غير التشريعية

قضية تقسيم السنة إلى (تشريعية) و(غير تشريعية) هي من القضايا التي أطّال الدكتور حولها الحديث لأنها من نسج بنات أفكار أساتذته، وقد وجدوا فيها بغيتهم للتخلص من بعض النصوص النبوية التي لا تتوافق (عقولهم) و(أهواءهم).

فهي من القضايا التي نفذ منها (العقلانيون) ولازالوا، حتى بدلوا دين الله، و(شذبوه) تشذيباً غير ملامحه، فبدا إسلاماً غير الإسلام الذي نعرف.

والدكتور قد خاض في هذا الموضوع، وحاول أن يكون وسطاً بين المتطرفين في هذه القضية، وبين علماء المسلمين الذين أنزلوا هذه القضية منزلتها، ولم يضخموها كما صنع غيرهم.

يقول الدكتور: [من اللازم هنا لتحقيق هذا الموضوع أن أبرز حقيقة، أحسب أن لا خلاف عليهما، أو لا ينبغي الخلاف عليهما، وهما:

أولاً: أن جمّهرة السنة - سواء كانت أقوالاً أم أفعالاً أم تقريرات - هي للتشريع، ومطلوب فيها الاتباع للنبي ﷺ الذي جعل الله الهدى في اتباعه: «وَأَتَيْعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهتَّدُونَ»<sup>(١)</sup>.

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

ثانياً: أن من السنة ما ليس للتشريع، ولا يجب الطاعة فيه، وهو ما كان من أمر الدنيا المحسن، وهو الذي جاء في الحديث الصحيح: «أنت أعلم بأمر دنياكم» وهو الذي ورد في تأبير النخل، كما سبق بيانه<sup>(١)</sup>

ثم بين الدكتور أن بعض أقوال الرسول ﷺ قالها بوصفه إماماً، فهي خاصة بظروف عصره! ولا يلزمها الأخذ بها! بل لنا الاجتهاد في الأخذ بغيرها مما يناسب عصرنا!!

ومن ذلك: تقدير نصاب البقر في الزكاة، والعفو عن زكاة الخيل في عصره ﷺ.

فكلا الأمرين عند الدكتور من الأمور التي قال بها الرسول ﷺ بوصفه إماماً، فلا يلزمها الأخذ بها!

ثم بين الدكتور أمراً مهماً فقال: [ولكن كيف السبيل إلى تمييز ما ي قوله النبي ﷺ بوصف النبوة، وما يقوله بوصف الإمامة؟ إن تحقيق ذلك وتمييزه إنما يكونان بمعرفة قرائن الأحوال، وأن يكون موضوع الحديث أمراً مصلحيّاً يتعلق بشئون الدولة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الإدارية ونحوها، ومما يدل على اعتبار وصف الإمامة وجود نص آخر أو نصوص تخالف النص المذكور، لا اختلاف مكانهما أو زمانهما أو حالهما عن النص الآخر، مما يشهد أنه روعي فيه مصلحة جزئية وقديمة خاصة، ولم

(١) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، ص ٤٨.

يقصد به تشريع أبدي عام<sup>(١)</sup>.

ثم قال الدكتور: [على أن من المهم هنا أن نعلم أن بعض ما ورد عنه ﷺ، ليس من شئون الدين التي يُطلب فعلها أو الكف عنها، ابتعاء ثواب الله تعالى وطلبًا لمرضاته؛ حتى ما كان منها بصيغة الأمر أو النهي]<sup>(٢) !!</sup>

قال: [وفي رأيي، أن جل الأحاديث المتعلقة بـ (الوصفات الطبية) وما في معناها، مثل الترغيب في نوع معين من الكحل، أو في لون معين من المأكولات، أو الملبوسات ونحو ذلك، هي من هذا الباب - باب الإرشاد - الذي لا ينقص الثواب بتركه ولا يزيد بفعله]<sup>(٣)</sup>.

أخيرًا قال الدكتور: [وبهذا تبين لنا من خلال هذا البحث، أن من السنة النبوية المنقولة إلينا: ما لا يدخل في باب التشريع، وإنما هو من أمر دنيانا المحسن الذي ترك تدبيره وتنظيمه إلى عقولنا واجتهاهنا - ونحن أعلم به - كما أن منها ما لا يحمل صفة التشريع العام المطلق الدائم، الذي يُخاطب الناس به في كل زمان ومكان، بل قصد به حالات جزئية في ظروف معينة، وهو ما قاله أو فعله ﷺ، بصفة الإمامة والرئاسة التي كانت له، فهو إمام

(١) المصدر السابق، ص ٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٦.

المسلمين ورئيس دولتهم، والقائم بأمر سياستهم، وبيده سلطة التنفيذ، أو بصفة القضاء والحكم التي كانت له أيضاً.

والنظر إلى السنة المشرفة بهذا المنظار الفاحص: يحل لنا كثيراً من المشكلات في تراثنا الفقهي العريض<sup>[١]</sup>.

قلت: هذه المسألة، وهي تقسيم السنة، إلى (تشريعية) و(غير تشريعية) هي - كما سبق - من المسائل التي ابتدعها العصريون والعلقانيون في زمان الانهزام الفكري أمام الآخرين ليتوصلوا بها إلى التخلص من أمور الشريعة التي لا تعجبهم، وقد غلا بعضهم فيها غلواً فاحشاً، حتى أضحت الإسلام كالعلمانية، لأن غلاة العلقانيين كأحمد خان - مثلاً - حصروه في مجموعة العقائد والعبادات فقط، ورأينا شيخاً كشلتوت، وهو من أساتذة القرضاوي، يخرج [ما سببـه سبـيل الحاجـة البـشرـية، كـالأـكل والـشـرب والـنـوم والـمشـي والـتـزاـور]<sup>[٢]</sup>.

يخرج هذا كله من السنة التشريعية! ويجعله من باب السنة غير التشريعية التي لا يلزمـها الأخـذ بها! - والعـيـاذ بـالـلـه -.

ورأينا عقلانياً آخر هو أحمد كمال أبوالمجد يقول: [إن كثيراً من أقوال الرسول وأفعاله قد صدرت عنه بحكم بشريته بـشـرـيـة دون أن يكون المقصود منها التشريع، وتقرير الأحكام الملزمة

(١) المصدر السابق، ص ٧٩.

(٢) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، ص ٤٠.

للناس من بعده<sup>(١)</sup>.

ولاحظ قوله [كثيراً].

ورأينا الدكتور العوا وهو من منظريهم يقول:

[يلاحظ كون أغلب تصرفات الرسول مبناه التبليغ، قوله قد يصل الباحث إلى خلافه عند إمعان النظر في الصحيح من سنة رسول الله ﷺ، بل الذي يغلب على الظن أن أغلب المروي عنه ﷺ في شؤون الدنيا - خارج نطاق العبادات والمحرمات - ليس من الشرع اللازم]<sup>(٢)</sup>.

إذن: فالعقلانيون قد غلو في هذا الباب حتى أخرجوا (كثيراً) من السنة النبوية أن يكون تشريعاً عاماً للأمة، وأبقوا لنا شيئاً قليلاً يخص العقائد والعبادات.

والقرضاوي وإن لم يكن متفلتاً في هذا الباب كشأن أولئك نظراً لتكوينه الفقهي والعلمي، إلا أنه وافقهم في شيء غير يسير، وسأوضح فيما يلي هذه المسألة التي أثارها العقلانيون مسترشداً بأقوال الثقات من العلماء الذين بحثوها بحثاً واسعاً في كتبهم<sup>(٣)</sup>.

(١) مجلة العربي (عدد ٢٢٥)، وانظر: «العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب» للأستاذ محمد الناصر، ص ٢٤٥.

(٢) مجلة المسلم المعاصر، العدد الافتتاحي.

(٣) وقد استفدت كثيراً من هذه الكتب: «مفهوم تجديد الدين» لبساطامي سعيد، و«مناقشة هادئة لبعض أفكار الدكتور الترابي» للأمين الحاج محمد أحمد، =

[يقوم مبدأ تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية على مبدأ التمييز بين بشرية الرسول ونبيته. ومن القضايا التي تلتقي فيها العصرانية في الشرق والغرب يهوديتها ونصرانيتها ومسلمها هذه القضية، التي يُعبر عنها أحياناً بمبدأ التمييز بين ما هو إلهي وبشري في الدين. ولعل لليهود والنصارى عذرهم في المناداة بهذا المبدأ، لأن الحاخamas والباباوات عندهم زعمت أن كل ما يصدر منها هو وحي من عند الله، وادعت هذه الطبقة لنفسها العصمة من الخطأ في آرائها وأقوالها، بل وبلغ التطرف نهايته في المسيحية في ادعاء ألوهية المسيح. ولهذا كانت المطالبة بفصل ما هو إلهي ومصدره الإله، عما هو بشري ومصدره البشر، وتأكيد بشرية المسيح، مطالبة لها مسوغاتها ودوافعها في اليهودية والمسيحية، إذ قُصد من ذلك إزاحة القدسية عن الإضافات البشرية للكتب المقدسة، وإزاحة القدسية عن طبقة رجال الدين، واعتبارهم في منزلة عادية كسائر البشر، واعتبار آرائهم وتفسيراتهم للدين آراء بشرية تخضع للنقد وتقبل الخطأ والصواب].

وقد أخذ العقلانيون عندنا بهذا المبدأ النصراني وحاولوا تطبيقه على سيرة الرسول ﷺ وأقواله وأفعاله لكي يحذفوا منها ما شاؤا مما لا يوافق عقولهم ويظهرهم بمظهر الحرج أمام الغربيين. قلت: [والصواب الذي ليس بعده صواب، والحق الذي ما

و«العصرانيون...» لمحمد الناصر، وقد أنقل منهم بالنص وأضعه بين قوسين.

سواء باطل، أن كل ما أقرَّ عليه رسول الله ﷺ: من قول، أو عمل، أو تقرير، قبل مفارقته لهذه الحياة الفانية، ثم لم يُنسخ هو شرع ودين يُعبد الله به.

ولكن هذا الدين والتشريع يختلف حكمه، فمنه ما هو فرض عين، ومنه ما هو فرض كفاية، ومنه ما هو واجب، ومنه ما هو سنة مؤكدة، ومنه ما هو مندوب، ومنه ما هو مباح. وكل من عمل شيئاً من ذلك بنية التقرب إلى الله عز وجل يثاب على فعله سواء كان فرضاً أو سنةً أو مندوباً أو مباحاً.

وقد قال الله تعالى: «أَيُّومَ أَكْلَمْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ نَعْمَلْتُ وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيْنَكُمْ»<sup>(١)</sup> وما لم يكن في ذلك اليوم ديناً فلن يكون اليوم ديناً، وحدود الشريعة حددها رسول الله ﷺ، وليس لأحد بعده أن يحذف منها أو يضيف إليها لأسباب واضحة لكل ذي عينين منها:

١ - أن أمور الدين توثيقية، فالله - سبحانه وتعالى - هو المشرع، والرسول ﷺ هو المبلغ وما علينا إلا التسليم، قال الإمام الزهري: (من الله الرسالة وعلى الرسول التبليغ وعلىنا التسليم). وحذف شيء مما جاء به الرسول ﷺ لا يقل خطراً وإنما عن إضافة شيء جديد، وقد جعل الله رسوله قدوة المؤمنين فقال: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَشْوَأُ حَسَنَةً لِمَنْ كَانَ

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾<sup>(١)</sup> وهذا يعم كل نواحي حياته الشريفة بلا تمييز.

٢ - من الذي يحدد أن هذا الشيء من السنة التشريعية وأن ذلك من غير التشريعية؟ إن ما تراه أنت داخلاً في السنة التشريعية يراه غيرك خارجاً عنها، فالبعض يرى - حسب هواه - أن السياسة، والاقتصاد، وسائل الزواج ليست من باب السنة التشريعية، والبعض الآخر يراها منها؛ وهناك من يقول إن السنة التشريعية هي كل ما علمنا إياه الرسول ﷺ حتى آداب الخراءة وقضاء الحاجة، بينما يحصر آخرون السنة التشريعية في العبادات وبعض قضايا الأحوال الشخصية، والبعض الآخر يرى أن السنة التشريعية قاصرة على العبادات كما يقوله العلمائيون.

فما هو الضابط الذي يضبط لنا المسألة ويوضح الحد الفاصل بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي إن صح هذا التقسيم الذي ما أنزل الله به من سلطان؟

وعلام إذن نلوم العلمانيين الذين ينادون بفصل الدين عن الحياة وحصره في ركن قصي؟

أليس الأمر في نظركم خاضعاً للتحسين العقلي؟

٣ - لماذا لم يُدْرِّ هذا الموضوع في خلد أولئك الأخيار من

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

ال المسلمين الذين عاصروا رسول الله ﷺ والذين جاؤوا من بعدهم؟ هل أنتم أحداً ذكاءً، وأكثر فطنة، وأشد حرصاً، من قوم اصطفاهم الله لصحبة نبيه، وحفظ سنته، وتبلغها أمته؟ والله لو كان خيراً لسبقوكم إليه، ولقد فقتم أيها العصريانيون أصحاب محمد علماً أو لقد جئتم ببدعة ظلماً].

والأدلة على بطلان هذا التقسيم بجانب ما ذكرنا كثيرة أشير إلى طرف منها:

فمنها: قوله تعالى: «وَمَا نَهَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْهُوَا»<sup>(١)</sup> فقد أمر الله في هذه الآية بطاعة رسوله ﷺ دون قيد ولا شرط ولم يستثن شيئاً من سنته، ولم يقل أطيعوه في كذا ولا تطيعوه في كذا.

وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ الْمُنْكَرُ فَإِن تَنْزَعُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تَرْوِيْنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا»<sup>(٢)</sup>.

وقال ﷺ: «ما نهيتكم عنه فانتهوا وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٣)</sup>.

وعن عبدالله بن عمرو - رضي الله عنهم - أنه كان يكتب كل

(١) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(٣) متفق عليه.

ما سمع من النبي ﷺ فقال له بعض الناس: إن رسول الله ﷺ يتكلم في الغضب فلا تكتب كل ما تسمع، فسأل النبي ﷺ عن ذلك فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج من بينهما إلا حق - يعني شفتيه»<sup>(١)</sup>.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رد على سائل: [وقول السائل: ما قاله في عمره أو بعد النبوة «تشريعًا» فكل ما قاله بعد النبوة وأقر عليه، ولم يُنسخ فهو تشريع، لكن التشريع يقتضي الإيجاب والتحريم، والإباحة، ويدخل في ذلك ما دل عليه من المنافع في الطب فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد يكون شرعاً لاستحبابه، فإن الناس قد تنازعوا في التداوى هل هو مباح أو مستحب أو واجب؟].

إلى أن قال:

[والمقصود أن جميع أقواله يستفاد منها شرع]<sup>(٢)</sup>.

ومما يؤكد - أيضاً - بطلان هذا التقسيم: (تشريعية وغير تشريعية) أو (أمور دنيا) لا نأخذ بها، و(أمور دين) نأخذ بها، أمران:

[الأول: أن النبي ﷺ لم يبين لنا فرقاً واضحاً في سنته بين أمور الدنيا وأمور الدين، ولو كان مثل هذا التقسيم حقيقة قائمة

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ج ١/٧٦ عن ابن عمرو.

(٢) مجموع الفتاوى ١١/٨ - ١٢ - ١٣.

لأوضح لنا كيف نميز بين القسمين تمييزاً لا نقع معه في لبس، لأن الحاجة لا شك ماسة لمثل هذا التمييز، فلما لم نجد بياناً عن الرسول ﷺ مع قيام الحاجة إليه تأكيناً أن التقسيم إلى سنتَ خاصة بأمور الدين وسنتَ خاصة بأمور الدنيا تقسيم لا وجود له. وحتى أولئك الذين ولدُوا وهمهم هذا التقسيم، لم يستطع أحد منهم أن يقدم معياراً صحيحاً للتمييز بين ما ظنوه سنتَ تشريعية وغير تشريعية، ولن يستطيعوا، لأن هذا التمييز لا يقوم إلا في أذهانهم فقط.

والثاني: أن الصحابة والتابعين وأئمة المجتهدین والفقهاء وقادة الرأی والفكر خلال أربعة عشر قرنًا، لم یُعرف عن أحد منهم أنه رد سنة من سنن الرسول ﷺ بحجة أنها خاصة بأمور الدنيا، مع كثرة اختلافهم ورد بعضهم على بعض عند تعارض الأدلة].

قلت: أما شبكات العقلانين على هذا التقسيم، فمنها: أن الوصفات الطبية الواردة في الأحاديث النبوية هي من السنة غير التشريعية، وقد تلطّف القرضاوي فجعلها جميعاً من قبيل (الإرشاد!) [الذى لا ينقص الثواب بتركه ولا يزيد ب فعله]! وقد سبق معنا قول شيخ الإسلام [التشريع يقتضي الإيجاب والتحريم والإباحة، ويدخل في ذلك ما دلّ عليه من المنافع في الطب، فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد

يكون شرعاً لاستحبابه<sup>(١)</sup>.

إذن: فكل ما ورد عنه عليه السلام في باب الطب هو شرع، ويتفاوت هذا الشرع بين الأحكام التكليفية المعروفة. فمنها ما جاء للتحريم كالنهي عن الدواء الخبيث، ومنها ما جاء للاستحباب كبعض الوصفات النافعة لبعض الأمراض وهكذا. فالحاصل أنها كغيرها من الأمور الأخرى تعد من الشرع، وتتفاوت أحكامها، ولا يجوز لأحد إخراجها من (الشرع) وادعاء أنها جمياً للإرشاد كما يزعم الدكتور، أو من (السنة غير التشريعية) كما يزعم غيره.

ومن شبّهات العقلاةين على هذا التقسيم - والدكتور منهم - حديث تأبير النخل، فقد روى الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل ما يأتي:

عن موسى بن طلحة عن عبيد الله عن أبيه قال: مررت مع رسول الله عليه السلام بقوم على رؤوس النخل، فقال: «ما يصنع هؤلاء؟» فقالوا: يلقوهونه، يجعلون الذكر في الأنثى فتتفتح. فقال رسول الله عليه السلام: «ما أظن يغنى ذلك شيئاً» قال فأخبروا بذلك فتركوه، فأخبر رسول الله عليه السلام بذلك فقال: «إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه فإني إنما ظنت ظناً، فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثكم عن الله شيئاً فخذوا به فإني لن أكذب على الله عز وجل».

(١) المصدر السابق.

فهذه الحادثة أو القصة قد صنع منها العقلانيون قصوراً عالية وحملوها ما لا تتحمل، فهي قصة فريدة قالها الرسول ﷺ في الأمور الدينية البعثة ظناً منه ثم أخبرهم بهذا الظن ولم يقرهم على فهمهم أنها من أمور الوحي.

فهذه القصة قد اشتملت على مجرد ظن ظنه الرسول ﷺ، فهو لم يأمر ولم ينه ولم يقرر حقيقة، والنزاع بيننا وبين العقلانيين إنما هو في الأوامر والنواهي والأمور التي أقر عليها النبي ﷺ وقررها قبل أن يفارق الدنيا، ومن ظن أن الرسول ﷺ قد توفي ولم يبين أمراً من الأمور الشرعية هل هو وحي أو حادث الله إليه أم هو من الأمور (الدينية) التي قد يخطيء فيها الرسول ﷺ فقد قال قوله عظيماً وافترى على الله أنه لم يبين لعباده أمور دينهم، ما يأخذون منه وما يذرون، وهذه القصة الوحيدة تشهد بذلك، فهو قد أخبرهم بأن هذا ظن منه لا غير، ولم يكن وحيًا يوحى، وهو ﷺ قد يجتهد ويخطيء اجتهاده ولكن لا يُقر على الخطأ كما يقول أهل السنة.

فالحاصل: أن هذه القصة الوحيدة لا تشهد لبدعة العقلانيين وإنما هي ظن ظنه رسول الله ﷺ في الأمور الدينية البعثة وأخبرهم بذلك.

[وهكذا الحال في أقرب الأمور شبيهاً بتلقيح النخل وأمور الفلاحة، فإننا لا نجد خبراً عن الرسول ﷺ عن كيفية حياطة الملابس مثلاً، أو عن كيفية صنع السيوف والدروع، وعن كيفية

طبع الأطعمة أو نصب الخيام، أو أمثالها من معايش الدنيا. فلما لم نجد ذلك علمنا أن النبي ﷺ لم تكن مهمته أن يبين هذه الأمور، وإنما مهمته أن يبين أمور الدين ولهذا قال لهم: «إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئاً من أمر دينكم فإليّ» وقال لهم: «أنتم أعلم بأمور دنياكم».

فكل ما بيّنه الرسول ﷺ وجاءت به سنته، فهو من أمور الدين، وأما معايش الدنيا من مثل الأمور المذكورة، فلم يتعرض لها الرسول [بيان].

ومن شبّهاتهم - وهي ما ذكره الدكتور - أن تصرفات الرسول ﷺ في القضاء والإمامية ليست من السنة التشريعية الملزمة، وقد استشهدوا على هذا بأقوال الإمام القرافي في كتابه (الإحکام في تمیز الفتاوی عن الأحکام وبتصرفات القاضی والإمام) لم یفهموها حق الفهم، ومن تأمل كلام القرافي علم أنه لم یقصد بها ما یريده العقلاّنیون وهو أن تلك التصرفات تخرج من إطار السنة التشريعية.

[بل إن صفة الرسالة وهي الوظيفة التشريعية، لا تفارق الرسول ﷺ حتى وهو حين يتصرف باعتباره رأس دولة أو حين ترفع إليه الخصومات ويقضى فيها بوصفه قاضياً. فهو حين يقسم الغنائم، أو حين يقيم الحدود، أو حين يعلن الحرب وكل ذلك من تصرفات الإمام (رأس الدولة)، فتشريعه في هذه الأمور تشريع لازم لكل إمام بعده وكذلك أحكامه القضائية].

[فالذي قاله القرافي رحمة الله ليس فيه أدنى إشارة إلى تقسيم السنة إلى شرعية وغير شرعية، وليس فيه دعوة لفصل الدين عن الحياة، وحصره في ركن قصي؛ وكل ما أراده القرافي أن هناك أموراً خاصة بالسلطة القضائية، وهناك أموراً خاصة بالسلطة التنفيذية (الإمام ونوابه)، حيث لا يمكن للفرد العادي الفصل فيها - مع خلاف بين أهل المذاهب في ذلك - وكذلك الأمر بالنسبة للفتوى، فما أفتى به فلاناً في مسألة معينة ليس من الضروري أن تفتى به الآخر لأن لكل قضية ملابساتها وظروفها الخاصة.]

ولنضرب لذلك مثالاً:

أنا أدين الله بأن تارك الصلاة كفراً كفراً يخرجه من الملة - وذلك للأدلة الكثيرة التي منها قوله عليه السلام في الحديث: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر» و: «ليس بين الرجل وبين الكفر - وفي رواية: الشرك - إلا ترك الصلاة» وإن كانت هذه المسألة خلافية - ولكنني لا أستطيع كفرد أن أحكم على شخص معين بالكفر، وأمر زوجه أن تفارقه وألا تعتد عليه عند وفاته وأنهاها عن أن ترثه إذا مات؛ فإن كل هذا لا يتم إلا إذا جيء بذلك الشخص إلى الإمام، أو القاضي، فيبيّن له مكانة الصلاة وأن تركها كفر، ونصحه وهدده وخوّفه من عذاب الله، ثم بعد ذلك إذا قال: أنا مقر بأن الصلاة واجبة عليّ ولكنني لن أصل، وأفضل أن أُقتل على أن أسجد لله، فإن الحاكم أو القاضي يحكم

بكفره ويقتله، وإن كان هذا من المستحيل أن يحدث إلا لمن لم يكن مقرًا بالصلة أصلًا].

فالحق [أن القرافي يقرر بوضوح أن كل تصرفات رسول الله ﷺ سواء كانت بوصفه مبلغًا، أو بوصفه قاضيًا، أو بوصفه إمامًا هي شرع يقتدي به، ولكن جزءًا من هذا الشرع لا يقوم بتنفيذه إلا الأئمة، وجزءًا آخر يقوم بتنفيذ القضاة، وأخر يكلف به عامة أفراد المسلمين].

فهل هناك إشارة إلى أن بعض السنن الشرعية يُعمل به، وبعضها الآخر غير شرعي يُهجر ويترك؟!].

والخلاصة: أن هذا الموضوع، وهو تقسيم السنة إلى (شرعية وغير شرعية) هو من البدع المحدثة التي لم يعرفها السلف، والحق فيها أن كل ما صدر عنه ﷺ من قول أو فعل لم يُنسخ هو تشريع عام للأمة، تتفاوت أحکامه حسب السياق والقرائن، لقوله تعالى: «إِنَّهُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ»<sup>(١)</sup> ولا يخرج شيءٌ عن هذا الأصل الواضح والقاعدة المقررة إلا بنص صريح، كأن يكون خاصًا بالنبي ﷺ، أو اجتهادًا صدر منه ﷺ ولم يُقر عليه.

(١) سورة النجم، الآية: ٤.

# القرضاوي والكافر



موقف القرضاوي من (كفار) أهل الكتاب موقف متعدد - تقريباً - مع مواقف أهل الفكر التنويري منذ محمد عبده إلى اليوم، على تفاوتٍ فيما بينهم في درجات (التسامح) و(التساهل) مع هؤلاء الكفار. ويظهر للمتأمل في آراء الدكتور القرضاوي تجاه أهل الكتاب أنها تمثل أنموذجاً واحداً لنماذج عديدة مشابهة لازالت إلى اليوم تعيش ألم الهزيمة النفسية من جراء التعاظم الديني ل بهذه المجتمعات الكافرة.

وقد أدته هذه الهزيمة - ولو كانت خفيةً - إلى تقديم تنازلات على حساب النصوص الشرعية لهؤلاء الكتابيين لعلها تُظهر أهل الإسلام عندهم بمظهر التحضر واللطف والتسامح ... إلخ.

وفي بداية هذا المبحث سأنقل عن الدكتور نقاً من بعض كتبه يبين أن المجتمع المسلم يجب أن يتميز عن غيره من المجتمعات الأخرى، وهذا كلام حسن طيب لو لم ينقضه الدكتور بتلك التنازلات المتتالية، التي تجعل هذا المجتمع المسلم يذوب في غيره من المجتمعات.

يقول الدكتور: [وعلى ضوء ما ذكرنا نستطيع أن نتبين موقف هذا المجتمع - أي المسلم - من المجتمعات الأخرى، المخالفة له في العقيدة والوجهة والmbda، إنه لا يذوب فيها، ولا يتبع أهواءها، ولا يقلدتها ويتشبه بها فيما هو من خصائصها، فيفقد بذلك أصالته وشخصيته المتميزة، ويُسir وراءها شبراً بشبر،

وذراعاً بذراع، وهذه هي التبعية التي يرفضها الإسلام لأمته، التي بوأها الله مكان الأستاذية للبشرية كلها.

ومع هذا لا ينعزز المجتمع المسلم عن غيره من المجتمعات، بل يستطيع أن يقتبس منها، ويكتنف بما لديها من معارف وخبرات ومهارات لا تضر بكتابه المادي والمعنوي، لأن العلم المحسن وما يتفرع عنه من مكتشفات وأجهزة، وأدوات ومختبرات، لا جنسية له، ولا لون له، إنه كالماء، يأخذ لون الإناء الذي يوضع فيه، فعنصر الثبات يتجلّى هنا في رفض المجتمع المسلم للعقائد والمبادئ، والأفكار، والقيم، والشعارات التي تقوم عليها المجتمعات الأخرى غير المسلمة وتميّزها، لأن مصدرها غير مصدره، ووجهتها غير وجهه، وسبلها غير صراطه، فهو مجتمع متميّز في المصدر والوجهة والمنهج، بل في السمة والشعار أيضاً.

ولهذا حرص رسول الله ﷺ على تمييز المسلمين في كل شؤونهم عن مخالفتهم من المشركين واليهود والنصارى، فرفض البوّق والناقوس للإعلام بالصلوة، واختار الأذان، ووردت عبارة (خالفوهم) في أمور كثيرة، مما يدل على أن تمييز المجتمع المسلم أمر مقصود للشارع.

ولهذا جاء القرآن يحذر الرسول ﷺ من اتباع أهواء الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين أو التأثير بدسائسهم ووساوسهم، فيقتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه. قال تعالى: ﴿ ثُمَّ

جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَنْتَعِيْهَا أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ إِنَّهُمْ لَنْ يُعْنِوا عَنْكَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ شَيْءَ ﴿٢﴾ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلَيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُنْصَقِينَ ﴿٣﴾ ﴾١﴾

هذا في مكة. وفي المدينة قال: «وَإِنَّ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَنْتَعِيْهَا هُمْ وَأَحَدُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ» إلى أن قال: «أَفَحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةَ يَعْبُدُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُؤْقَنُونَ ﴿٤﴾ ﴾٢﴾».

وهذا هو موقف الفرد المسلم، والمجتمع المسلم من أحكام الكفار، إنه يرفضها رفضاً حاسماً، ولا يقبل إلا أحكام الله. لأن من لم يقبل حكم الله، سقط في حكم الجاهلية، ولا ثالث لهما.

إن شعار المسلم إزاء كل ما يعرض عليه من مباديء، وأفكار ومذاهب هو هذه الكلمة الموجزة: (إن كان فيها ما في الإسلام فقد أغنانا الله بالإسلام. وإن كان فيها ما يخالف الإسلام، فنحن لا نبيع ديننا بملك المشرق والمغرب).

وفي مقابل هذا الثبات نجد مرونة وسماحة في الناحية العلمية والتطبيقية في الحياة، مما يتصل بالطرائق، والأساليب، لا بالمبادئ والأهداف.

إِنَّا لَدِي مجتمع غير مسلم نظام حسن في تعبئة الجيوش، أو في تنظيم المواصلات، أو في توزيع البريد، أو في

(١) سورة الجاثية، الآيات: ١٨، ١٩.

(٢) سورة المائدة، الآيات: ٤٩، ٥٠.

تحسين الإنتاج، أو في ترقية الصناعة أو الزراعة، أو في تخطيط المدن والقرى، أو في حفظ الصحة العامة، ومقاومة الأوبئة، أو في تسخير القوى الكونية بسلطان العلم لمصلحة الإنسان، أو نحو ذلك من كل ما يتعلق بالجانب العلمي (التقني)، والإبداع المادي، والتنظيم العملي. فالإسلام يرحب به، ويعمل على اقتباسه في مجتمعه، بشرط ألا يصطدم بأحكام الإسلام وقد جاء الحديث «الحكمة ضالة المؤمن، فحيث وجدها فهو أحق بها»<sup>(١)</sup>.

لقد رأينا النبي ﷺ يخطب على جذع نخلة في أول أمره بالمدينة، فلما كثر المسلمون، واستقر له الأمر، استدعي له نجار رومي فصنع له منبراً من ثلاثة درجات، فكان يخطب عليه في الجمعة والمناسبات، وفي غزوة الأحزاب أشار عليه سلمان الفارسي بحفر خندق حول المدينة يحميها من الغزوة المشركين، وهذا من أساليب الفرس الدفاعية، فأعجب به ونفذه ولم يقل: هذا من أساليب المجروس لا نأخذ به.

بل رأينا الصحابة - رضي الله عنهم - يقتبسون بعض التنظيمات الإدارية، والمالية الصالحة من الفرس، أو الروم وغيرهم، ولم يجدوا بذلك أساساً، مادام يحقق لهم مصلحة، ولا يصادم نصاً ولا قاعدة، كما في نظام الخراج، وهو نظام فارسي الأصل، ونظام الديوان، وهو نظام روماني

(١) رواه الترمذ عن أنس في كتاب «العلم» وابن ماجه في كتاب «الزهد» من سنتهما، وفي سنته كلام. (ق).

الأصل<sup>(١)</sup>.

ويقول أيضاً - موضحاً ذلك في كتاب آخر :

[وليس مجتمع ذلك الذي يعادى المسلمين، ويواли أعداء الإسلام، أو يسوى بين المسلمين والمشركين أو الملحدين في المعاملة، فمشاعر الولاء للإسلام وأهله هي التي تقود المجتمع المسلم، وكذلك مشاعر البعض لأعداء الإسلام الذين يكيدون لأهله، ويصدون عن سبيله، فأوثق عرى الإيمان: الحب في الله، والبغض في الله، والولاء لله، والعداوة في الله.]

ومن هنا تكرر في القرآن الكريم مثل هذا النداء الإلهي:

﴿ يَتَائِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنْجِذُهُمْ الْكَفَّارُ إِنَّ أُولَيَاءَ اللَّهِ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ يَجْعَلُوا اللَّهَ عَلَيْهِ عِلْمَكُمْ سُلْطَنَةً مُّبِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> !، ﴿ يَتَائِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنْجِذُهُمْ عَذَّبُوا وَعَذَّبُوكُمْ أُولَيَاءَ تَلْقُوا إِنَّهُمْ بِالْمَوْدَةِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ يَتَائِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنْتَهُوا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ يَتَائِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنْجِذُهُمُ الْيَهُودُ وَالظُّنُنُرَى أُولَيَاءَ بَعْضُهُمْ أُولَيَاءَ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَهَّمُ أَنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ يَتَائِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنْجِذُهُمْ أَبَاءَكُمْ وَلِخَوَانِكُمْ أُولَيَاءَ إِنَّ أَسْتَحْبُوا الْكُفَّارَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَوْلِهِمْ فَنَكُمْ فَأُولَئِكَ هُمْ

(١) الخصائص العامة للإسلام، ص ٢٥١ - ٢٥٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٤٤.

(٣) سورة الممتحنة، الآية: ١.

(٤) سورة الممتحنة، الآية: ١٣.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٥١.

الظَّلِيلُونَ (٢٢)

وهكذا يدمغ القرآن من اتخذوا أعداء الله أولياء لهم وأحباباً بأنهم منهم، وأنهم ظالمون، وأنهم ضلوا سوء السبيل، وأنهم جعلوا الله عليهم سلطاناً مبييناً، كما جعل ذلك في آية أخرى من صفات المنافقين: «بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ٢٣ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَفِيرِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْبَثْغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَلَمَّا أَعْرَضُوا عَنْهُمْ جَيَّعُوا ٢٤». (٢)

ونفى عنهم الإيمان في آية أخرى فقال: «لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُؤَدِّوْنَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَلَوْ كَانُوا أَبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ» (٣).

وفي آية ثالثة جعلهم ليسوا من الله في شيء، قال تعالى: «لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَفِيرِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيَسْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ تَقْنَةً وَيُحَدِّرُنَّكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَيَّ اللَّهُ الْمَصِيرُ ٢٥». (٤)

المجتمع المسلم لا ينظر إلى الناس من خلال الأرض أو اللون، أو العنصر، أو الطبقة، بل من خلال العقيدة بالنسبة

(١) سورة التوبه، الآية: ٢٣.

(٢) سورة النساء، الآيات: ١٣٨، ١٣٩.

(٣) سورة المجادلة، الآية: ٢٢.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٢٨.

للمسلمين، ومن خلال الرابطة الإنسانية بالنسبة لغير المسلمين.  
فالولاء لله ولرسوله وللمؤمنين.

والبر والقسط لكل الناس ما لم يقاتلوا المسلمين أو يظاهروا عليهم: «لَا يَتَهَنَّكُرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَمْ يُخْرُجُوكُمْ مِّنْ دِيَرِكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتَقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» <sup>(١)</sup>.

والرحمة لكل مخلوقات الله، حتى البهائم العجماء، والقطط والكلاب، فلا يجوز الخلط بين الولاء وغيره من البر والرحمة، فتخصيص الولاء للمسلمين لا ينفي البر والعدل والرحمة بالآخرين <sup>(٢)</sup>.

فالشيخ في هذه النقول السابقة يرى:

- ١ - أن المجتمع المسلم مجتمع متميز عن غيره من المجتمعات.
- ٢ - أن الولاء يكون للمسلمين، والعداء يكون لأعداء الإسلام.
- ٣ - أن المسلمين تربطهم جمیعاً رابطة العقيدة.
- ٤ - أن المسلم يبر ويقسط غير المسلمين ممن لم يقاتل المسلمين أو يظاهر عليهم.
- ٥ - أن المجتمع المسلم - برغم تميزه - له الاقتباس من غيره من المجتمعات الأخرى (المتطورة دنيوياً) ما يدخل ضمن [الناحية العملية والتطبيقية في الحياة].

(١) سورة الممتحنة، الآية: ٨.

(٢) ملامح المجتمع المسلم، ص ٨٧، ٨٨.

وكل هذا لا خلاف فيه، وهو قول سليم لو لم يتعرض له الدكتور بما ينافق مفهومه في آرائه و اختياراته المتساهلة مع كفار أهل الكتاب، مما يجعل هذا المجتمع المسلم لا يتميز عنها إلا بشيء يسير لا يكاد يُذكر.

### الدكتور يرى أن الكفار إخوان لنا!!

فالدكتور يرى أن اليهود والنصارى إخوان لنا نحن المسلمين!! فلا حرج من أن نطلق على أحدهم (الأخ فلان) أو (أخونا فلان) أو (إخواننا النصارى) مثلاً، وإليك أقواله في ذلك بليها حجته التي استند إليها ثم نقض ذلك.

يقول الدكتور: [إن بعض ما نراه من التعصب لدى بعض المسلمين، قد يكون رد فعل لتعصب آخر من إخوانهم و مواطنهم من غير المسلمين]<sup>(١)</sup>.

ويقول: [إذا كان الإخوة المسيحيون يتآذون من هذا المصطلح، فليُغيّر أو يُحذف...]<sup>(٢)</sup>.

ويقول: [...] وما لا أنساه في هذا المؤتمر: أن أحد إخواننا الأقباط تكلم في هذا المؤتمر...]<sup>(٣)</sup>.

(١) فتاوى معاصرة (٦٦٨/٢).

(٢) المصدر السابق (٦٧٠/٢).

(٣) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص ٨١.

وتحت عنوان (مبدأ الإخاء الإنساني) يوضح القرضاوي حجته في اختياره لهذا القول الغريب فيقول: [أما مبدأ الإخاء البشري العام، فقد قرره الإسلام بناءً على أن البشر جميعاً أبناء رجل واحد وامرأة واحدة، صمّتهم هذه البنوة الواحدة المشتركة، والرحم الوالصلة، ولهذا قال تعالى في أول سورة النساء: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَجَنَّةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَنْقَوَا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلَ عَنْهُ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَّقِيبًا»<sup>(١)</sup> .

وما أحق كلمة (الأرحام) المذكورة في هذه الآية أن تفسر بحيث تشمل بعمومها الرحم الإنسانية العامة، لتنسق مع بداية الخطاب بـ: (يا أيها الناس) ومع ذكر النفس الواحدة التي خلق الله منها جميع الناس رجالاً ونساء، وهي نفس آدم عليه السلام وعطفها على لفظ الجلالة (الله) في هذا المقام يدل على أن لهذه الأرحام شأنًا أي شأن.

وقد كان رسول الله ﷺ يقرر هذا الإخاء ويؤكده كل يوم أبلغ تأكيد وأوثقه.

فقد روى الإمام أحمد في مسنده عن زيد بن أرقم رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان يقول دبر كل صلاة:

«اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه، أنا شهيد أنك الله وحدك لا شريك لك».

(١) سورة النساء، الآية: ١.

اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه، أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة»<sup>(١)</sup>.

بهذا الدعاء كان ينادي رسول الله ﷺ ربه بعد كل صلاة، وانه ليدلنا أوضح دلالة على قيمة الإخاء البشري في رسالة الإسلام.

١ - فهو - أولاً - يعلن الأخوة بين عباد الله كلهم لا بين العرب وحدهم، ولا بين المسلمين وحدهم، مشيراً إلى الجامع المشترك بينهم، الموحد بين أجناسهم وألوانهم وطبقاتهم وهو العبودية لله تعالى.

٢ - وهو يقرر ذلك في صيغة دعاء ينادي به ربه، ويشهد بنفسه أمامه سبحانه على حقيقة هذا المبدأ وصدقه، أي: أن تقرير هذا المبدأ ليس مجرد كلام للاستهلاك المحلي أو للتضليل العالمي، وإنما هو حقيقة دينية لا ريب فيها.

٣ - أنه قرن هذا المبدأ بالمبادرتين الأساسيةن في عقيدة الإسلام، واللذين لا يدخل أحد هذا الدين إلا إذا آمن وشهد بهما، وهما: توحيد الله تعالى ورسالة عبده محمد، وهذا الاقتران دليل على أهمية هذا المبدأ (الإخاء) لدى رسول الإسلام.

٤ - ثم هو لا يكتفي بإعلانه مرة في العمر أو مرة كل عام، أو

(١) ذكره ابن القيم في زاد المعاد، وقال: رواه أبو داود. (ق).

حتى كل شهر أو كل أسبوع، بل يدل هذا الحديث أنه كان يكرر ذلك في كل يوم، وعقب كل صلاة، أي خمس مرات في اليوم والليلة، وهذا يدل على مزيد العناية والاهتمام.

٥ - أنه جعل ذلك من الأذكار، والأدعية التي يُعبد بها، ويقترب إلى الله بتكرارها، وربطه بالصلاحة وختامها، وهذا يضفي عليه قدسيّة و منزلة في قلوب المؤمنين لا تعدها منزلة مبدأ يقرر بعيداً عن الله وعن هداه.

ويزيداد هذا الإباء توثقاً وتأكيداً إذا أضيف إليه عنصر الإيمان، فتجمع الأخوة الدينية إلى الأخوة الإنسانية، وتزيدها قوة على قوة<sup>(١)</sup>.

ولتوضيح هذه الفكرة - أي فكرة الإباء الإنساني - يقول القرضاوي:

[ومن القيم الإنسانية الاجتماعية التي دعا إليها الإسلام: الإباء - أو الأخوة - و معناه: أن يعيش الناس في المجتمع متحابين مترابطين متناصرين، يجمعهم شعور أبناء الأسرة الواحدة، التي يحب بعضها بعضًا، ويشد بعضها أزر بعض، يحسن كل منها أن قوة أخيه قوة له، وأن ضعفه ضعف له، وأنه قليل بنفسه كثير بإخوانه.

ولأهمية هذه القيمة في بناء المجتمع المسلم سنفصل فيها

(١) الخصائص العامة للإسلام، ص ٩٠ - ٩٢.

بعض التفصيل.

والقرآن يجعل الإخاء في المجتمع المؤمن صنو الإيمان، ولا ينفصل عنه، يقول تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ»<sup>(١)</sup>.

ويجعل القرآن الأخوة نعمة من أعظم النعم، فيقول: «وَإِذْ كُرِّرُوا نَعَمَتْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا»<sup>(٢)</sup>.

ويقول في سورة أخرى ممتناً على رسوله الكريم: «هُوَ الَّذِي أَيَّدَكُمْ بِتَصْرِيفِهِ وَبِإِلْمَؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْلَا فَلَقَتْ مَا فِي الْأَرْضِ جِيَعاً مَا أَلَّفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّمَا عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٨﴾»<sup>(٣)</sup>.

ويقول النبي ﷺ: «ال المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه... لا تحاسدوا، ولا تبغضوا، ولا تناجشو... وكونوا عباد الله إخواناً».

وقد ذكرنا من قبل ما روى الإمام أحمد من حديث زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ كان يقول دبر كل صلاة:

«اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه أنا شهيد أنك الله وحدك لا شريك لك».

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٠.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٣) سورة الأنفال، الآيات: ٦٢، ٦٣.

اللهم ربنا ورب كل شيء وملكه أنا شهيد أن محمداً عبدك  
ورسولك.

اللهم ربنا ورب كل شيء وملكه أنا شهيد أن العباد كلهم  
إخوة».

يجعل إقراراً مبدأ «الإخوة» بعد الشهادة لله تعالى  
بالوحدةانية، ولمحمد ﷺ بالعبودية والرسالة.

وقوله: «أن العباد كلهم إخوة» يحتمل معنيين كلاهما  
صحيح:

الأول: أن العباد هنا هم البشر كافة، فهم إخوة بعضهم  
لبعض، بحكم البنوة لآدم، والعبودية لله سبحانه. وهذه إخوة  
إنسانية عامة.

وقد وصف الله تعالى عدداً من الرسل في القرآن بأنهم إخوة  
لأقوامهم رغم كفرهم برسالتهم، لاشتراكهم معهم في الجنس  
والأصل، كما في قوله تعالى: «﴿وَإِلَيْهِ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودٌ﴾<sup>(١)</sup>، «﴿وَإِلَيْهِ  
ثَمُودٍ أَخَاهُمْ صَلِحًا﴾<sup>(٢)</sup>، «﴿وَإِلَيْهِ مَدْيَنٍ أَخَاهُمْ شَعِيبًا﴾<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أن العباد هنا هم المسلمين خاصة، بحكم اشتراكهم

(١) سورة الأعراف، الآية: ٦٥.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٧٣.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٨٥.

في ملة واحدة، تضمهم عقيدة واحدة هي التوحيد، وقبلة واحدة هي الكعبة البيت الحرام، وكتاب واحد هو القرآن، ورسول واحد هو محمد ﷺ، ومنهج واحد، هو شريعة الإسلام.

وهذه أخوة دينية خاصة، لا تنافي الأولى، إذ لا تنافي بين الخاص والعام.

كل ما في الأمر أن لهذه الأخوة حقوقاً أكثر، بمقتضى وحدة العقيدة والشريعة، والفكر والسلوك<sup>(١)</sup>.

قلت: قد ظلم القرضاوي نفسه عندما ساوي بين المسلمين والكافر وأدخلهما جميعاً تحت مبدأ (الأخوة) بكل ما توحى به هذه الكلمة من مودة ورحمة وتعاطف وترابط وتناصر وموالاة... إلخ.

وقد ناقض الدكتور بتبنيه لهذا الرأي الشاذ أصلاً من أصول الإسلام يبين أن الأخوة لا تكون إلا للمسلمين، يقول الله تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْرَوَةٌ»<sup>(٢)</sup> فحصر الأخوة في المؤمنين دون غيرهم من الكافرين، يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: [أي الجميع إخوة في الدين]. كما قال رسول الله ﷺ: «الMuslim أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه»، وفي الصحيح: «وَاللَّهُ فِي عَوْنَ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنَ أَخِيهِ» وفي الصحيح - أيضاً - «إِذَا دَعَا الْمُسْلِمُ

(١) ملامح المجتمع المسلم، ص ١٣٨، ١٣٩.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٠.

لأخيه بظاهر الغيب قال الملك: «أمين ولك بمثله»، والأحاديث في هذا كثيرة. وفي الصحيح: «مثُل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتواصلهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكتي منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر» وفي الصحيح أيضًا: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه ببعضًا» وشبك بين أصابعه<sup>(١)</sup>، وقال الشيخ ابن سعدي - رحمه الله - في تفسير **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾**: [هذا عقد عقده الله بين المؤمنين أنه إذا وجد من أي شخص كان في مشرق الأرض ومغاربها الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، فإنه أخ للمؤمنين، أخوة توجب أن يحب له المؤمنون ما يحبون لأنفسهم، ويكرهون ما يكرهون لأنفسهم]<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي تعليقًا على هذه الآية: [﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾] أي في الدين والحرمة لا في النسب، ولهذا قيل: أخوة الدين أثبتت من أخوة النسب؛ فإن أخوة النسب تقطع بمخالفة الدين وأخوة الدين لا تقطع بمخالفة النسب...<sup>(٣)</sup> ثم ذكر الأحاديث الواردة في هذا الباب من إثبات الأخوة للمسلمين دون غيرهم من الكفار، وقد سبق أن ذكرها ابن كثير.

ومن الأدلة - أيضًا - على أن الكافر لا يقال له (أخ) قوله تعالى: **﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَإِنَّمَا الْزَكَوَةَ فِي إِخْرَاجِكُمْ فِي**

(١) تفسير ابن كثير (٤/٢٢٦).

(٢) تفسير ابن سعدي (٧/١٣٣).

(٣) تفسير القرطبي (١٦/٣٢٢ - ٣٢٣).

الَّتِيْنِ<sup>(١)</sup> وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ مَنْ لَمْ يَقُمْ الصَّلَاةَ وَيَؤْتِ الزَّكَاةَ فَلَيْسَ بِأَخٍ لَنَا فِي الدِّينِ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَمِنَ الْأَدْلَةِ - أَيْضًا - قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قَضِيَّةِ تَبْنِي الْأَبْنَاءِ: **﴿أَدْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنَّ لَمْ تَعْلَمُوا أَبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ<sup>(٢)</sup>** فَأَثَبْتُ لَهُمُ الْأَخْوَةَ فِي الدِّينِ إِذَا لَمْ نَعْلَمْ أَبَاءَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكَافِرِينَ.

وَمِنَ الْأَدْلَةِ - أَيْضًا - أَنَّكَ إِذَا رَاجَعْتَ أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تَجِدُهُ فِي أَيِّ مِنْهَا قَدْ أَطْلَقَ لِفَظَ (الْأَخْ) عَلَى غَيْرِ الْمُسْلِمِ، لَأَنَّهُ ﷺ خَيْرٌ مِنْ يَتَرَجَّمُ أَوْ أَمْرُ القرآنَ وَنَوَاهِيهِ عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ، بَلْ إِنَّهُ ﷺ قَدْ أَطْلَقَ لِفَظَ الْأَخِ فِي أَحَادِيثٍ كَثِيرَةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ - وَقَدْ سَبَقَ شَيْءٌ مِنْهَا - .

فَقَالَ ﷺ: «أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ: «... لَا تَخْذُنَ أَبَابِكَرَ وَلَكِنَّ أَخِي وَصَاحِبِي»<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ ﷺ: «إِخْوَانَكُمْ خَوْلَكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ»<sup>(٥)</sup>.

وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ، لَا أَطْلِيلُ بِذِكْرِهَا، لَأَنَّهَا لَا تَخْفِي

(١) سورة التوبة، الآية: ١١.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

على مسلم.

ومن الأدلة - أيضاً - أن علماء المسلمين وفقهاءه لم يختلفوا في أن الأحاديث النبوية التي جاءت تبين بعض الأحكام الفقهية بلفظ (الأخوة) أنها خاصة في المسلمين دون غيرهم من الكفار كما في قوله ﷺ: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه»<sup>(١)</sup>. وقوله: «لا يسوم الرجل على سوم أخيه»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام»<sup>(٣)</sup>.

فهذه الأحاديث ونحوها يحملها العلماء على المسلمين خاصة، ولم يقل أحد منهم بأن الكافر يدخل تحت مسمى (الأخ) الوارد فيها لأن هذا الأمر قد استقر عندهم استقراراً ثابتاً.

وإنما كان خلافهم: هل يدخل الكافر الذمي في تلك الأحكام السابقة أم لا يدخل؟

أي أن هذه الأحاديث السابقة وغيرها هل هي خاصة بالمسلمين كما يقول بعض العلماء، أم أن أحكامها تعم المسلمين والذميين كما يقول الجمهور، وأن التقيد بأن فيه خرج على الغالب فلا يكون له مفهوم يُعمل به، كما في قوله تعالى:

(١) أخرجه أهل السنن.

(٢) أخرجه الترمذى.

(٣) أخرجه البخارى ومسلم.

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِيمَانِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى:   
 ﴿وَرَبِّكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نَسَاءِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ونظائره<sup>(٣)</sup>.

الحاصل: أن خلاف العلماء هو في شمول الأحكام السابقة للذميين مع المسلمين، ولم يقل أي منهم بأن لفظ (الآخر) يشملهم معنا، وإنما لأن خلافهم السابق تحصيل حاصل.

وأما تقسيم القرضاوي (الأخوة) إلى: أخوة دينية وأخوة إنسانية، فهو تقسيم مخترع لم يقل به مسلم يعقل دينه، وهذا التقسيم المبتدع لم نسمع به إلا من دعاة التقريب مع اليهود والنصارى ومن يدعون إلى هذا المذهب الباطل وهو مذهب (الإنسانية) أو (وحدة الأديان) وهو ما نربأ بالقرضاوي أن يتورط فيه كما تورط فيه غيره، لاسيما وهو من قد حذر منه - كما سيأتي -.

والخلاصة: أنه لا يجوز للMuslim أن يُطلق Muslim على الكافر (أخي) لأنه لا أخوة بينهما في الدين ويستثنى من هذا أن يكون الكافر أخاً للMuslim في النسب، أو أخاً له من الرضاع، فلا حرج أن يخبر عنه بأنه (أخوه)، وهو يقصد أخوة نسب لا أخوة دين.

يقول الشيخ ابن باز - حفظه الله - :

«الكافر ليس أخاً للMuslim، والله يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾»<sup>(٤)</sup>،

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥١.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٣) شرح مسلم للنحو (١٩٨/٩).

(٤) سورة الحجرات، الآية: ١٠.

ويقول ﷺ: «الMuslim أخو المسلم»، فليس الكافر - يهودياً أو نصراانياً أو وثنياً أو مجوسياً أو شيوعياً أو غيرهم - ليس أخاً للمسلم، ولا يجوز اتخاذه صاحباً وصديقاً، لكن إذا أكل معكم بعض الأحيان من غير أن تتخذوه صاحباً وصديقاً، وإنما يصادف أن يأكل معكم، أو في وليمة عامة فلا بأس<sup>(١)</sup>.

ويقول الشيخ ابن عثيمين - حفظه الله -: [أما قول (يا أخي) لغير المسلم فهذا حرام ولا يجوز، إلا أن يكون أخاً له من النسب أو الرضاع، وذلك لأنه إذا انتفت أخوة النسب والرضاع لم يبق إلا أخوة الدين، والكافر ليس أخاً للمؤمن في دينه]<sup>(٢)</sup>.

وأما الإجابة عما احتاج به القرضاوي على قوله هذا، فهو قد احتاج بشبهتين:

الأولى: أن الله قد أخبر عن بعض الأنبياء بأنهم إخوة لأقوامهم.

والثانية: حديث زيد بن أرقم في الدعاء بعد صلاة الوتر والذي فيه: «أشهد أن العباد كلهم إخوة».

والجواب عن الشبهة الأولى: هو أن الله قد أخبر بأنه قد بعث هؤلاء الأنبياء إلى أقوامهم، وأن بينهم نسباً فليسوا هم غرباء عنهم، وإنما ذوو قرابة، وكما قلت سابقاً لا حرج في أن يسمى

(١) فتاوى نور على الدرب (٣٩٧/١).

(٢) المجموع الثمين (٣/١١٣).

المسلم الكافر (أخًا) إذا كان نسيبًا له - كما سبق -، وهؤلاء الأنبياء المذكورون ذوي نسب مع قومهم، فيبينهم أخوة نسب لا أخوة دين.

قال الألوسي: [معنى كونه عليه السلام أخاهم: أنه منهم نسيبًا، وهو قول الكثير من النسابين]<sup>(١)</sup>.

أما الجواب على استشهاده بالحديث السابق: فهو أن هذا الحديث ضعيف: فقد أخرجه أحمد في مسنده (٣٦٩/٤)، وأبوداود (١٥٠٨)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ١٠١)، وابن السندي في عمل اليوم والليلة (رقم ١١٤).

وفي سنته عندهم (داود بن راشد الطفاوي) قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال الحافظ: لين الحديث.

وراويه عن زيد بن أرقم هو (أبو مسلم البجلي) لم يوثقه غير ابن حبان. والحديث ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف أبي داود (٣٢٥).

إذاً: فالحديث ضعيف، فكان يحسن بالقرضاوي أن لا يحتاج به لاسيما مع دعوته إلى اطراح الأحاديث الضعيفة والاستغناء عنها بالأحاديث الصحيحة - كما سبق -.

ولو صح الحديث، فالواجب على المسلم عدم معارضته

(١) روح المعاني (١٥٤/٨).

الأصول الثابتة به، وإنما يحمل على أن المقصود بالعباد هم المسلمين، كما قال عليه السلام في الحديث الصحيح: «وكونوا عباد الله إخواناً».

### اعتراضه على مسمى (الجزية):

ومن تساهل الدكتور مع كفار أهل الكتاب أنه يختار تغيير مسمى (الجزية) إذا أنف منه اليهود والنصارى ولم يرضوه، يقول: [لئن كان بعض الناس يأنف من إطلاق هذا الاسم، فليسموه ما يشاؤون، فإن نصارىبني تغلب من العرب طلبوا من عمر أن يدفعوا مثل المسلمين صدقة مضاعفة ولا يدفعوا هذه الجزية، وقبل منهم عمر، وعقد معهم صلحاً على ذلك، وقال في ذلك: هؤلاء القوم حمقى، رضوا بالمعنى وأبوا الاسم!]<sup>(١)</sup>.

وهذا القول والاختيار منه غير صحيح، لأن هذا قد يقودنا إلى تغيير المصطلحات الشرعية إرضاءً للناس.

وأما فعل عمر - رضي الله عنه - فهو اجتهاد منه خاص بهؤلاء القوم من العرب، الذين هم أهل أنفه وحميته، فهم يعتقدون أنهم والعرب الآخرين سواء، فلذلك تلطف بهم عمر وأخذهم على قدر أفهمهم، فلم يلبثوا بعد صنيعه هذا معهم إلا أن أسلموا جميعاً، ولم يبقَ لهذه القبيلة النصرانية ذكر بعد ذلك إلا في أفراد معدودين لم يرد الله أن يهديهم.

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص ١٦٢.

فلا يصح إطلاق القول بأن هذا جائز مع جميع اليهود والنصارى قياساً على بني تغلب الذين صالحهم عمر - رضي الله عنه - على ذلك.

قال ابن قدامة - رحمه الله - : [حكم الجزية ثابت بالكتاب والسنة في كل كتابي، عربياً كان أو غير عربي، إلا ما خُصّ به بنو تغلب، لمصالحة عمر إياهم، ففي ما عداهم يبقى الحكم على عموم الكتاب وشهاد السنة، ولم يكن بين غير بني تغلب وبين أحد من الأئمة صلح، كصلاح بني تغلب فيما بلغنا، ولا يصح قياس غير بني تغلب عليهم لوجوهه: أحدها: أن قياس سائر العرب عليهم يخالف النصوص التي ذكرناها، ولا يصح قياس المنصوص عليه على ما تلزم منه مخالفة النص.

والثاني: أن العلة في بني تغلب الصلح، ولم يوجد الصلح مع غيرهم، ولا يصح القياس مع تخلف العلة.

الثالث: أن بني تغلب كانوا ذوي قوة وشوكة، لحقوا بالروم وخيف منهم الضرر إن لم يصالحوا، ولم يوجد هذا في غيرهم؛ فإن وجد هذا في غيرهم، فامتنعوا من أداء الجزية وخيف الضرر بترك مصالحتهم، فرأى الإمام مصالحتهم على أداء الجزية باسم الصدقة، جاز ذلك إذا كان المأخوذ منهم بقدر ما يجب عليهم من الجزية أو زيادة، قال علي بن سعيد: سمعت أحمد يقول: أهل الكتاب ليس عليهم في مواشيهم صدقة، ولا في أموالهم. إنما

تؤخذ منهم الجزية، إلا أن يكونوا صولحوا على أن تؤخذ منهم، كما صنع عمر في نصاري بني تغلب حين أضعف عليهم الصدقة في صلحه إياهم، وذكر هذا أبو إسحاق صاحب المذهب في كتابه، والحججة في هذا قصة بني تغلب وقياسهم عليهم، إذ كانوا في معناهم، أما قياس من لم يصالح عليهم، في جعل جزائهم صدقة، فلا يصح، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

زعمه أن القرآن يركز على مواضع الاتفاق معهم:

ومن تساهل الدكتور معهم أنه يرى أن القرآن يركز [على ذكر مواضع الاتفاق بين المسلمين وأهل الكتاب لا على نقاط التمايز والاختلاف]: «وَقُولُواْءَمَنًا بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَإِنَّهُنَا وَإِنَّهُمْ وَاحِدٌ»<sup>(٢)</sup>[٣].

وهذا تلبيس من الدكتور - هداه الله -، فالصغير قبل الكبير من المسلمين يعلم أن الله قد عنّف أهل الكتاب في آيات عديدة من القرآن، بل سخر منهم لکفرهم، وهددهم وتوعدهم، وإليك شيئاً منها:

يقول الله تعالى: «قُلْ يَأْهَلَ الْكِتَابِ لَمْ تَكُفُّرُونَ بِعِيَاتِ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) المغني (٩/٢٧٦ - ٢٧٧). ونقله ابن القيم في أحكام أهل الذمة (١/٨٥).

مؤيداً له.

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤٦.

(٣) فتاوى معاصرة (٢/٦٧١).

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٩٨.

ويقول: «**قُلْ يَأَهْلَ الْكِتَبِ لَمْ تَصُدُّوْتَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ**»<sup>(١)</sup>.

ويقول: «**أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِينَ أَتُوا نِصِيبًا مِّنَ الْكِتَبِ يَشْرُونَ الْأَصْلَةَ**»<sup>(٢)</sup>.

ويقول: «**يَأَيُّهَا الَّذِينَ أَتُوا الْكِتَبَ إِذَا مَوَاتَاهُمْ كَمَا عَاهَنَا أَخْحَدَهُمْ كَمَا عَاهَنَا أَخْحَدَ الْسَّبَتَ**»<sup>(٣)</sup>.

ويقول: «**يَأَهْلَ الْكِتَبِ لَا تَنْلُوْنِي دِينَكُمْ**»<sup>(٤)</sup>.

ويقول: «**الَّذِينَ أَخْذُوا دِينَكُمْ هُرُوا وَلَعِبُوا مِنَ الَّذِينَ أَتُوا الْكِتَبَ**»<sup>(٥)</sup>.

ويقول: «**قُلْ هَلْ أُتِّلَّكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقَرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الظَّاغُوتَ**»<sup>(٦)</sup>.

ويقول: ... ويقول: ...

آيات كثيرة ذكرها الله في ذم أهل الكتاب وتعنيفهم على كفرهم لم يوردها الدكتور! وإنما اكتفى بأية واحدة جاءت في سياق دعوتهم إلى الإسلام وترغيبهم فيه.

**أهل الكتاب مسلمون بالحضارة عند الدكتور!**

ومن تساهله معهم: أنه يخطو خطوة بعيدة معهم، فيقرر

(١) سورة آل عمران، الآية: ٩٩.

(٢) سورة النساء، الآية: ٤٤.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٧.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٧١.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٥٧.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٦٠.

أنهم مسلمون!! ولكن بالحضارة والثقافة!

يقول الدكتور: [أهل الذمة من أهل الكتاب لهم وضع خاص، والعرب منهم لهم وضع أخص، لاستعربهم وذويهم في أمة العرب، وتكلمهم بلغة القرآن، وتشريعهم للثقافة الإسلامية، واشتراكهم في الموراث الثقافية والحضارية للمسلمين بصورة أكبر من غيرهم، فهم مسلمون بالحضارة والثقافة، وإن كانوا مسيحيين

بالعقيدة والطقوس . . .<sup>(١)</sup> .

وهذا النقل عنه لا يحتاج إلى تعليق، فالذى نعرفه جمیعاً أن الإسلام هو دین الله تعالى، ولم نسمع أو يسمع آباءنا بإسلام الحضارة، أو إسلام الثقافة إلا عند القرضاوى!

هل نرضى بکفرهم؟

ومن تساهله معهم أنه يردد كثيراً: [أن اختلاف الناس في الدين واقع بمشيئة الله تعالى، الذي منح هذا النوع من خلقه الحرية والاختيار فيما يفعل ويدع]: «فَمَنْ شَاءَ فَلَيَقُولْ مِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلَيَكُفُرْ»<sup>(٢)</sup>، «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَيَهُدَةً وَلَا يَرَأُونَ مُخْلِفِينَ»<sup>(٣)</sup>، والمسلم يوْقَنْ أن مشيئة الله لا راد لها ولا

(١) فتاوى معاصرة (٦٧١/٢).

(٢) سورة الكهف، الآية: ٢٩.

(٣) سورة هود، الآية: ١١٨.

مُعْقَبٌ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَشَاءُ (إِلَّا) مَا فِيهِ الْخَيْرُ وَالْحِكْمَةُ، عَلِمَ النَّاسُ ذَلِكَ أَوْ جَهْلُهُ، وَلَهُذَا لَا يُفْكِرُ الْمُسْلِمُ يَوْمًا أَنْ يُجْبِرَ النَّاسَ لِيَصِيرُوْا كُلَّهُمْ مُسْلِمِينَ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِرَسُولِهِ الْكَرِيمِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَيِّدًا فَإِنَّمَا تُكَرِّهُ النَّاسُ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> ﴿لَتَرَىٰ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ لَّمْ تَرَىٰ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

فَالشِّيخُ هُنَا يَخْلُطُ بَيْنَ مُشَيْئَةِ اللَّهِ الْكُوْنِيَّةِ الْقَدْرِيَّةِ، وَبَيْنَ مُشَيْئَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَاللَّهُ قَدْ أَرَادَ أَنْ يَخْتَلِفَ النَّاسُ كُوْنًا وَقَدْرًا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطْلُبْ مِنَّا أَنْ نَرْضِيَ بِهَذَا الْخِتَالَفِ وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَسْعِيَ فِي تَغْيِيرِهِ بِقَدْرِ مَا نُسْتَطِعُ، وَأَمَّا الْهَدَايَةُ وَالْتَّوْفِيقُ فَهُنَّ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيْهَا مِنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، كَمَا قَالَ سَبَّحَانَهُ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ لَّمْ تَرَىٰ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾<sup>(٣)</sup>، فَهُوَ سَبَّحَانُهُ يَأْمُرُ بِالدُّعْوَةِ إِلَىِ الْإِسْلَامِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ لَا تَخْفِي عَلَىِ مُسْلِمٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿أَدْعُ إِلَىِ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَحَسَّنَ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَ إِلَىِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>... إِلَخَ.

وَقَوْلُ الدَّكْتُورِ: [وَلَهُذَا لَا يُفْكِرُ الْمُسْلِمُ يَوْمًا أَنْ يُجْبِرَ النَّاسَ لِيَصِيرُوْا كُلَّهُمْ مُسْلِمِينَ] نَعَمْ لَا يُجْبِرُهُمْ وَلَكِنَّهُ يَدْعُوْهُمْ إِلَىِ

(١) سُورَةُ يُونُسُ، الآيَةُ: ٩٩.

(٢) فتاوى معاصرة (٢/٦٧٧ - ٦٧٨).

(٣) سُورَةُ الْغَاشِيَّةِ، الآيَاتُ: ٢١، ٢٢.

(٤) سُورَةُ النَّحْلِ، الآيَةُ: ١٢٥.

(٥) سُورَةُ فَصْلِتِ، الآيَةُ: ٣٣.

الإسلام ولا يرضى باختلافهم.

### القرضاوي يرى مواددة الكفار:

ومن تساهل مع اليهود والنصارى أنه يرى جواز مودتهم، وأن الآيات التي تنهى عن ذلك ليست عامة لكل يهودي ونصراني! يقول الدكتور بعد إيراده قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَشَدُّدُوا إِلَيْهِمْ وَالنَّصَارَىٰ أَوْ لِيَهُودَ﴾<sup>(١)</sup>: [هذه الآيات ليست على إطلاقها،

ولا تشمل كل يهودي، أو نصراني، أو كافر]<sup>(٢)</sup>. إلى أن قال: [إنما جاءت تلك الآيات في قوم معادين للإسلام، محاربين للMuslimين]<sup>(٣)</sup>.

ويشهد الدكتور على جواز (مودتهم) بقوله تعالى ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَا يَنْهَاكُمُ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

قلت: والجواب عن هذا الخطأ العظيم الذي وقع فيه الدكتور أن هذه الآية ليس فيها ما زعمه من مواددة أحد من الكفار، وإنما فيها الرخصة بصلة نوع من الكفار ومعاملتهم بالبر

(١) سورة المائدة، الآية: ٥٥.

(٢) الحلال والحرام، ص ٣٠٧، ط ١٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(٤) سورة الممتحنة، الآية: ٨.

والإحسان من باب المكافأة على صنيعهم وهذا لا يستلزم موادتهم في القلوب، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢٣٣/٥): ثم البر والصلة والإحسان لا يستلزم التحابب والتوادد المتهي عنه في قوله: ﴿لَا تَحِدُّ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُؤَدِّوْنَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾<sup>(١)</sup> الآية، فإنها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل، والله أعلم. اهـ.

ومثله قاله الشوكاني في نيل الأوطار (٦ - ٤)<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ ابن باز - حفظه الله -: [ وإنما معنى الآية المذكورة، يعني قوله تعالى: - ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوكُمْ فِي الْأَيَّةِ﴾ الآية - عند أهل العلم: الرخصة في الإحسان إلى الكفار والصدقة عليهم إذا كانوا مساملين لنا بموجب عهد أوأمان أو ذمة، وقد صح في السنة ما يدل على ذلك، كما ثبت في الصحيح أن أم أسماء بنت أبي بكر قدمت عليها في المدينة في عهد النبي ﷺ وهي مشركة تريد الدنيا فأمر النبي ﷺ أسماء أن تصلها، وذلك في مدة الهدنة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين أهل مكة، وصح عن النبي ﷺ أنه أعطى عمر جبة من حرير فأهداها إلى أخي له بمكة مشرك، فهذا وأشباهه من الإحسان الذي قد يكون سبباً في الدخول في الإسلام والرغبة فيه وإيثاره على ما سواه، وفي ذلك صلة للرحم وجود على المحاويخ وذلك ينفع المسلمين ولا

(١) سورة المجادلة، الآية: ٢٢.

(٢) «الإعلام ب النقد كتاب الحلال والحرام» للشيخ صالح الفوزان، ص ١٤.

يضرهم وليس من موالة الكفار في شيء، كما لا يخفى على ذوي الألباب وال بصيرة<sup>(١)</sup>.

### القرضاوي يحترم أديانهم المحرفة:

ومن تساهل الدكتور معهم قوله: [نحن متفقون - أي مع العلمانيين - على ضرورة النهوض بأوطاننا... و متفقون على الاعتزاز بالإسلام باعتباره دين الأغلبية، واحترام الأديان السماوية لغير المسلمين، وأن الإسلام للمواطنين منهم ثقافة وحضارة، وإن لم يكن ديناً وعقيدة]<sup>(٢)</sup>.

وقد سبق أنه لا يوجد شيء اسمه (إسلام ثقافة وحضارة) وإنما الإسلام هو دين الله الذي ندين به، وما عداه فهو كفر وضلال، ولا يُسمى إسلاماً.

وقوله هنا بأننا نحترم (الأديان السماوية لغير المسلمين) فالذي نعرفه جمِيعاً أن هذه الأديان قد دخلها كثير من التحريف، فكيف نحترم تحريفات أهل الكتاب التي افتروا على الله بها؟! والله يقول عنهم: «وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>، فنحن نؤمن بكتاب الله ورسله جمِيعاً، ونحترمها ولكننا نعتقد أن الإسلام قد نسخها جمِيعاً، فلا يحل لِإِنْسَانٍ أَنْ يُقْرِئَ عَلَيْهَا وَيَدْعُ إِلَيْهِ، أو أَنْ يُؤْمِنَ بِهَا وَيَعْمَلَ بِهَا مَعَ إِيمَانِهِ وَعَمَلِهِ بِالْإِسْلَامِ لَأَنَّهَا قَدْ سُنِّخَتْ.

فكلمة الدكتور: [احترام الأديان السماوية لغير المسلمين]

(١) المصدر السابق، ص ١٤، ١٥.

(٢) الإسلام والعلمانية...، ص ١٠١.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٧٨.

موهمة لأنه قد يفهم منها أننا نحترمها بتحريفاتها، أو أننا نُقر بأنها من عند الله، أو أننا نعتقد صوابها، وكان الأولى بالدكتور أن ينزل أهل الكتاب منزلتهم التي أنزلهم الله إليها بعد الإسلام، وهي أنهم كفار يعيشون بأمن بينما محتفظين بعقائدهم فيما بينهم ويدفعون لنا الجزية، دون التورط في احترامهم أو احترام أديانهم المحرفة!

### فتاوي شاذة:

ومن تساهلهم معهم أنه يختار الأقوال المرجوحة أو الشاذة عند الإفتاء في المسائل المتعلقة بهم، فمن ذلك: أنه سُئل:

«ما حكم معاملة أهل الديانات الأخرى من بدء الإسلام وغيره، سواء في الشرق أو في الغرب، مع أن منهم رؤساء لنا؟»<sup>(١)</sup>.  
 فأجاب: [يقول الله تعالى - فيما أخذ على بنى إسرائيل -]:  
 «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَا»<sup>(٢)</sup>، وقال فيما شرع لل المسلمين: «وَقُلْ لِّمَبَادِي يَقُولُوا أَلَّا تَهِي أَحْسَنُ»<sup>(٣)</sup>، ومن القول الحسن والأحسن بدوهم بالتحية المناسبة، ومجاملتهم وحسن معاملتهم، واعتبار ذلك من وسائل الدعوة لهم<sup>(٤)</sup>.

وهذا قول (عائم)، فلم يبين ما هي التحية المناسبة التي نبدؤهم بها، إن كانت السلام وهو ما أظنه، فهذا مخالف لقوله

(١) فتاوى معاصرة (٦١٦/٢).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٥٣.

(٤) فتاوى معاصرة (٦١٦/٢).

فيهم: «لا تبدوا اليهود والنصارى بالسلام»<sup>(١)</sup>.

قال النووي: [مذهبنا تحريم ابتدائهم به.... ودليلنا في الابتداء قوله ﷺ: «لا تبدوا اليهود والنصارى بالسلام»... وبهذا الذي ذكرناه عن مذهبنا قال أكثر العلماء وعامة السلف]<sup>(٢)</sup>.

وأما في رد السلام عليهم فيختار القرضاوي الرأي المرجوح وهو جواز الرد عليهم، ويدع الرأي الراجح المؤيد بالدليل، وهو عدم الرد عليهم بلفظ (وعليكم السلام) وإنما يقال (وعليكم) كما قال ﷺ: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم»<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: [اتفق العلماء على الرد على أهل الكتاب إذا سلّموا، لكن لا يقال لهم: وعليكم السلام، بل يقال: عليكم، فقط، أو: وعليكم]<sup>(٤)</sup>.

وفي كتاب آخر ينقل القرضاوي قوله لابن عباس - رضي الله عنه - ليؤيد به رأيه السابق فيقول: [قال ابن عباس: ردوا السلام على من كان - يهودياً أو نصراوياً أو مجوسياً - وذلك بأن الله يقول: «وَإِذَا حُيَّتُمْ بِتَحْيِيْتِ فَنَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّهَا»<sup>(٥)</sup>] وسلم عليه مجوسياً يوماً فرد عليه قائلاً: وعليكم السلام ورحمة الله. فقال له بعض من معه: تقول له: ورحمة الله؟ قال: أليس في رحمة الله يعيش؟

(١) أخرجه مسلم (٢١٦٧).

(٢) شرح مسلم (١٤٥/١٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢١٦٣).

(٤) شرح مسلم (١٤٤/١٤).

(٥) سورة النساء، الآية: ٨٦.

وكتب أبوموسى الأشعري إلى أحد الرهبان يُسلم عليه في كتابه فقيل له: أَتُسْلِمُ عَلَيْهِ وَهُوَ كَافِرٌ؟ قَالَ: إِنَّهُ كَتَبَ إِلَيَّ فَسَلَّمَ عَلَيَّ، فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

قلت: فهذا القول الذي اختاره القرضاوي مرجوح، وإن أيده بعض العلماء الفضلاء.

قال الشيخ ابن باز - حفظه الله -:

«المسيحي لا يبدأ بالسلام، وهكذا بقية الكفرة لقول النبي ﷺ: «لَا تَبْدِئُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ»، ولقوله ﷺ: «إِذَا سَلَّمَ أَهْلُ الْكِتَابَ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ».

فإذا كان اليهود والنصارى لا يبدئون بالسلام، فالكافر الآخرون كذلك من باب أولى، فالوثني أكفر من اليهود والنصارى، فلا يبدأ اليهودي ولا النصراني ولا البوذى ولا الوثنى ولا غيرهم، لكن إذا بدءوا يقال: وعليكم<sup>(٢)</sup>.

القرضاوى وتهنئة الكفار :

ومن أشد هذه الفتاوي وأعظمها، فتواه بجواز تهنئة النصارى بعيد ميلاد المسيح، ويرأس السنة، وإليك السؤال والجواب:

[س] المشاركة في حفلات الأقسام المختلفة في المستشفى بأعياد الميلاد ورأس السنة - ما حكم حضور هذه الحفلات، أو إرسال بطاقات معايدة للرؤساء والزملاء، أو حتى رد التحية على

(١) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص ٢٨٩.

(٢) فتاوى نور على الدرب (٤٠١/١).

(سنة سعيدة أو عيد ميلاد جديد...؟).

الجواب: يكفي المجاملة بالبطاقة ونحو ذلك، ولا داعي للحضور، إلا إذا كان في ذلك مصلحة للإسلام وال المسلمين<sup>(١)</sup>.  
قلت: وتهنئة الكفار بأعيادهم حرام لا يجوز، ولو كان ذلك بالبطاقة (ونحوها!).

قال الشيخ ابن عثيمين: [تهنئة الكفار بعيد الكريسمس أو غيره من أعيادهم الدينية حرام بالاتفاق، كما نقل ذلك ابن القيم - رحمه الله - في كتابه (أحكام أهل الذمة)، حيث قال: «وأما التهنئة بشعائر الكفر المختصة به فحرام بالاتفاق، مثل أن يهنتهم بأعيادهم وصومهم، فيقول: عيد مبارك عليك، أو تهناً بهذا العيد ونحوه فهذا إن سلم قائله من الكفر فهو من المحرمات وهو بمنزلة أن يهنته بسجوده للصلب بل ذلك أعظم إثمًا عند الله، وأشد مقتًا من التهنئة بشرب الخمر وقتل النفس، وارتكاب الفرج الحرام ونحوه. وكثير من لا قدر للدين عنده يقع في ذلك، ولا يدرى قبح ما فعل، فمن هناً عبدًا بمعصية أو بدعة أو كفر فقد تعرّض لمقت الله وسخطه». انتهى كلامه - رحمه الله -.

ولأنما كانت تهنئة الكفار بأعيادهم الدينية حرامًا وبهذه المثابة التي ذكرها ابن القيم لأن فيها إقراراً لما هم عليه من شعائر الكفر، ورضي به لهم، وإن كان هو لا يرضي بهذا الكفر لنفسه، لكن يحرم على المسلم أن يرضي بشعائر الكفر أو يهنيء بها

(١) فتاوى معاصرة (٢/٦١٧).

غيره، لأن الله تعالى لا يرضى بذلك، كما قال الله تعالى: «إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفُرُ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ»<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: «أَلَيْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيْنًا»<sup>(٢)</sup>.

وتهنتهم بذلك حرام سواء كانوا مشاركين للشخص في العمل أم لا.

وإذا هنؤنا بأعيادهم فإننا لا نجيئهم على ذلکم، لأنها ليست بأعياد لنا، ولأنها أعياد لا يرضها الله تعالى، لأنها إما مبتدعة في دينهم، وإما مشروعة، لكن نسخت بدين الإسلام الذي بعث الله به محمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلى جميع الخلق، وقال فيه: «وَمَن يَتَّبِعْ عِنْدَ الْإِسْلَامِ دِيْنًا فَأَنَّ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ»<sup>(٣)</sup>.

وإجابة المسلم دعوتهم بهذه المناسبة حرام، لأن هذا أعظم من تهنتهم بها لما في ذلك من مشاركتهم فيها<sup>(٤)</sup>.

حربنا لليهود ليست من أجل عقيدتهم!

ومن تساهل الدكتور معهم قوله عن اليهود - عليهم لعائن الله -: [إِنَّا لَمْ نَحْرِبْكُمْ مِنْ أَجْلِ عِقِيدَتِكُمُ الْيَهُودِيَّةِ، وَلَا عَنْصُرِيَّتِكُمُ السَّامِيَّةِ]<sup>(٥)</sup> !!

فضيلته! يرى أن قتال اليهود هو لأجل قطعة من الأرض إذا خرجوا منها فقد كفى الله المؤمنين القتال.

(١) سورة الزمر، الآية: ٢٧.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٨٥.

(٤) المجموع الشمسي (٣/١٠٨ - ١٠٩).

(٥) انظر: مجلة البيان (العدد ١٢٤).

والله يقول لنا: «قَاتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحِرِّمُونَ مَا حَرَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْحِزْنَةَ عَنْ يَدِهِمْ صَنَعُوهُنَّ» <sup>(١)</sup>.

فهو سبحانه يأمر بقتالهم لأجل عقidiتهم الفاسدة أينما كانوا «حَتَّى يُعْطُوا الْحِزْنَةَ عَنْ يَدِهِمْ صَنَعُوهُنَّ» <sup>(٢)</sup>.

قال ابن كثير: [فهُمْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَمْ كَفَرُوا بِمُحَمَّدٍ لَّمْ يَقِنُ لَهُمْ إِيمَانٌ صَحِيحٌ بِأَحَدِ الرَّسُلِ وَلَا بِمَا جَاءُوا بِهِ وَإِنَّمَا يَتَّبِعُونَ آرَاءَهُمْ وَأَهْوَاءَهُمْ وَآبَاءَهُمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ، لَا لِأَنَّهُ شَرُّ اللَّهِ وَدِينِهِ، لِأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ بِمَا بِأَيْدِيهِمْ إِيمَانًا صَحِيحًا لَقَادُهُمْ ذَلِكَ إِلَى الْإِيمَانِ بِمُحَمَّدٍ لَّأَنَّ جَمِيعَ الْأَنْبِيَاءَ بَشَّرُوا بِهِ وَأَمْرُوا بِاتِّبَاعِهِ، فَلَمَّا جَاءَ كَفَرُوا بِهِ وَهُوَ أَشْرَفُ الرَّسُلِ عِلْمًا أَنَّهُمْ لَيْسُوا مُتَمَسِّكِينَ بِشَرِيعَةِ الْأَنْبِيَاءِ الْأَقْدَمِينَ لِأَنَّهُ مِنَ اللَّهِ. بَلْ لَحْظَوْهُمْ وَأَهْوَائِهِمْ، فَلَهُذَا لَا يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ بِبَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ وَقَدْ كَفَرُوا بِسَيِّدِهِمْ وَأَفْضَلِهِمْ وَخَاتَمِهِمْ وَأَكْمَلِهِمْ، وَلَهُذَا قَالَ: «قَاتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحِرِّمُونَ مَا حَرَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ» <sup>(٣)</sup> وَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ أُولَى الْأَمْرِ بِقَتَالِ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْدَمَا تَمَهَّدَتْ أَمْرَتُ الْمُشْرِكِينَ وَدَخَلَ النَّاسُ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا وَاسْتَقَامَتْ جَزِيرَةُ الْعَرَبِ أَمْرُ اللَّهِ رَسُولُهُ بِقَتَالِ أَهْلِ

(١) سورة التوبه، الآية: ٢٩.

(٢) سورة التوبه، الآية: ٢٩.

(٣) سورة التوبه، الآية: ٢٩.

الكتابين اليهود والنصارى وكان ذلك في سنة تسع، ولهذا تجهز رسول الله ﷺ لقتال الروم ودعا الناس إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

### أصول مشتركة بيننا وبينهم:

ومن تساهل الدكتور معهم: قوله: [الواقع أنه توجد أصول مشتركة بين المسلمين وأهل الكتاب في الجملة، منها: الإيمان بالله والإيمان بوجوب التعبد له، والإيمان بالنبوة والوحى، والإيمان بالآخرة، والإيمان بالقيم الأخلاقية]<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذه مبالغة ظاهرة من الدكتور، ولو طرّدنا هذا القول لقلنا بأنه لا يكاد يوجد خلق من خلق الله إلا وبيننا وبينه أصول مشتركة، حتى الملحد الذي يظن الدكتور أن لا صلة بيننا وبينه، فهناك أصول مشتركة تجمعنا وإياه فنحن مخلوقون لرب واحد، ونعيش في عالم واحد، ونتبادل مصالح مادية مشتركة... إلخ. بل لو قال قائل بأنه لا يكاد يوجد مخلوق إلا وبيننا وبينه أصول مشتركة لما جانب الصواب، فهله يكفي هذا المودته، أو التعاون معه، أو التسامح معه.

كل هذا لا يكفي إلا أن يأمرنا الله ورسوله به، فهذا المرجع في علاقتنا مع البشر دون تحكيم لعقولنا أو لأصول مشتركة موهومة في طبيعة هذه العلاقة.

### لماذا التساهل معهم؟

ولنا - بعد كل هذا - أن نتساءل: لماذا كل هذا التساهل من قبل القرضاوي في التعامل مع أعداء الله من الكفار، ومحاولته

(١) تفسير ابن كثير (٢/٣٦٠).

(٢) انظر: مجلة البيان (العدد ١٢٤).

الظهور بمظهر المتسامح أمامهم.

والجواب - فيما ظهر لي - هو أن القرضاوي - هداه الله - ي يريد تطمين الدول (الكافرة) التي يحكمها أهل الكتاب بأن لا خوف عليهم من قيام الحكم الإسلامي في ديار المسلمين، حيث أننا سنعاملكم بكل هذا (التسامح)، فالمطلوب منكم تمكيناً من الوصول لهذا الحكم، أو غض الطرف عنا إلى أن نصل إليه في يوم ما !! يقول الشيخ: [فالمسيحي الذي يقبل أن يُحَكَّمَ حكماً عِلْمَانِيَا لَا دِينِيَا، لَا يُضِيرُهُ أَنْ يُحَكَّمَ حكماً إِسْلَامِيَا].

بل المسيحي الذي يفهم دينه ويحرص عليه حقيقة، ينبغي أن يُرَحَّب بحكم الإسلام، لأن حكم يقوم على الإيمان بالله ورسالات السماء، والجزاء في الآخرة. كما يقوم على تثبيت القيم الإيمانية، والمُثل الأخلاقية، التي دعا إليها الأنبياء جميعاً، ثم هو يحترم المسيح وأمه والإنجيل، وينظر إلى أهل الكتاب نظرة خاصة، فكيف يكون هذا الحكم - بطابعه الرَّيَانِي الأخلاقي الإنساني - مصدر خوف أو إزعاج لصاحب دين يؤمن بالله ورُسُلِه واليوم الآخر؟ على حين لا يزعجه حكم لاديني عِلْمَانِي يحتقر الأديان جميعاً، ولا يسمح بوجودها - إن سمح - إلا في ركن ضيق من أركان الحياة؟!

من الخير للمسيحي المخلص أن يقبل حكم الإسلام، ونظامه للحياة، فیأخذه على أنه نظام وقانون لكل القوانين والأنظمة، ویأخذه المسلم على أنه دين يُرضي به ربِّه، ويتقرب به إليه.

ومن الخير للمسيحيين - كما قال الأستاذ حسن الهضيبي رحمة الله - أن يأخذ المسلمون على أنه دين، لأن هذه الفكرة

تعصّمهم من الزلل في تنفيذه، وعين الله الساهرة ترقبهم، لا رهبة الحاكم التي يمكن التخلص منها في كثير من الأحيان.

ومن هنا رحّب العقلاء الواسعو الأفق من المسيحيين بالنظام الإسلامي بوصفه السد المنيع في وجه المادية الملحدة التي تهدّد الديانات كلها على يد الشيوعية العالمية كما نقلنا ذلك من كلام العلّامة! فارس الخوري.

وأود أن أصحّح هنا خطأ يقع فيه كثيرون، وهو الظن بأن القوانين الوضعية المستوردة من الغرب المسيحي قوانين لها رحم موصولة بال المسيحية، وهذا خطأً مؤكد، والدارسون لأصول القوانين ومصادرها التاريخية يعرفون ذلك جيداً. بل الثابت بلا مراء أن الفقه الإسلامي أقرب إلى المسيحية والمسيحيين في أوطاننا من تلك القوانين، لأصوله الدينية من ناحية، ولتأثيره بالبيئة المحيطة التي هي جزء منها<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا ما فهمته من تبني الدكتور لكل هذا (التسامح) مع أهل الكتاب، وهو أنه يريد أن يصل إلى الحكم برضى منهم، إضافة إلى أنه قد تبني خط (الوسطية) كما يزعم سابقاً، ومن متطلبات هذه الوسطية أن يظهر المسلم بمظهر المتحضر والمتنور أمامهم.

إضافة أيضاً إلى آثار (الهزيمة النفسية) التي يعيشها الدكتور ولا تزال أصواتها تردد في نفسه برغم أنه يحاول إخفاءها على استحياء.

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص ١٦٠، ١٦١.

## القرضاوي والرافضة



## القرضاوي والرافضة

أما موقف القرضاوي مع (الرافضة) فهو موقف يثير الحسرة والألم في نفس المسلم، فبرغم مكايده الرافضة ومخاذيتهم المتكررة عبر التاريخ وعدائهم المتواصل لأهل السنة - كما سيأتي - إلا أنها لا نزال نرى نفرًا من بنى جلدتنا يحسنون الظن بهم، ويتوهون - بجهل - إمكان التقرير مع هؤلاء الخبيثاء.

ولا عجب في موقف الدكتور، فإنه موقف أسلافه وجماعته منذ حسن البناء إلى اليوم.

يقول الدكتور: [إن الإسلام الذي ندعوه إليه ونصفه بالوضوح، ليس إسلام فرقة من الفرق، ولا بلد من البلدان، ولا مذهب من المذاهب، إنه إسلام القرآن والسنة، إسلام الصحابة ومن تبعهم بإحسان، الإسلام الأول قبل أن تظهر الفرق والتباين والبدع والأهواء المحدثة التي فرقت الناس شيئاً].

ولقد سمعت من أحد كبار الشيعة العقلاء الحريصين على وحدة الأمة، كلمة جديرة بأن تسجل وتنشر. قال: هل كان هناك سنة وشيعة عندما أكمل الله الدين لهذه الأمة، وأتم عليها النعمة، ونزل قوله تعالى: «الْيَوْمَ أَكَمَّتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ

لَكُمُ الْإِسْلَامُ وَلِنَاكُمُ الْبَيِّنَاتُ<sup>(١)</sup>.

وكان جواب الحاضرين طبعاً: لا.

إذن جاء الخلاف بعد ذلك في تفسير قضايا تاريخية!

وكان الجواب: نعم بكل تأكيد.

وهناك قال الرجل العاقل: فلنحضر الطرف عما حذر بعد قوله تعالى: «الَّيَوْمَ أَكْمَلَتُ لَكُمُ دِينَكُمْ...» وليس لنا كتاب الله، ففيه كل الكفاية.

وهذا كلام صحيح، فإن منع الخلاف بين السنة والشيعة هو موضوع الخلافة، ومن أحق بها بعد رسول الله ﷺ فهو خلاف على أمور انتهت تاريخياً، وأفضى المختلفون فيها إلى ربهم، ومردهم إلى الله.

أما الشيء الباقي وراء هذا كله، فهو القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا تلبيس أو سوء فهم من الدكتور الذي في سبيل التقريب مع الرافضة يميط خلافنا معهم، ويحصره في قضية واحدة هي قضية الخلافة! وينسى الخلافات الجذرية بيننا وبينهم والتي تكاد تشبه - لشدها - خلافنا مع اليهود والنصارى.

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٢) الخصائص العامة للإسلام، ص ٢٠٩.

وتأمل - أخي المسلم - كيف استطاع الرافضي خداع الدكتور بقوله: [وليسعنا كتاب الله]، فأين ذهبت أحاديث رسول الله ﷺ !! وهل يستطيع مسلم أن يعبد الله بالقرآن دون السنة المبينة لأوامره ونواهيه؟

وخلال سعي الدكتور الحيث إلى التقرير مع الروافض يزعم أن مذهب الرافضة الفقهي مما يعتد به في مسائل الأحكام. يقول الدكتور: [قد أجمع فقهاء الأمة من كل المذاهب (السنية وغير السنية)، ومن خارج المذاهب على عقوبة المرتد...].<sup>(١)</sup>

ويقول: [العبادات الإسلامية واحدة في جوهرها في كل مذهب من مذاهب الإسلام: الصلاة عند جميع المسلمين منذ عهد الرسول إلى اليوم: عند السنين والشيعة هي هذه الأقوال والأعمال المخصوصة المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم...].<sup>(٢)</sup>

ويقول: [نعم لقد أغلق باب الاجتهاد - كما يقال - في القرن الرابع الهجري، ولكن هذا الإغلاق للاجتهاد، لم يمنع الفقهاء من الاجتهاد داخل المذاهب الأربعة، وداخل الفقه الجعفري ..

(١) ملامح المجتمع المسلم، ص ٤١.

(٢) العبادة في الإسلام، ص ١٧٠.

(الشيعة) [١]

قلت: وهذا خطأ شنيع وقع فيه الدكتور، فلم يكن خلاف الرافضة مما يعتد به أهل السنة، لأنهم لا ينفردون بمسألة عن أهل السنة وتكون صواباً، ولا يصيرون الحق في مسألة ما إلا ويكون بعض أهل السنة قد قال بها. فالحق لا يudo ولا يخرج عن أقوال أهل السنة، لأن معهم الكتاب والسنة وقد تكفل الله بحفظ دينه فيهما. ومن قال بأن الروافض قد يصيرون في أي مسألة فقهية دون أهل السنة فإنه قد قال قولًا عظيمًا، وهو الطعن في حفظ الله لهذا الدين.

وهذا ما تقرر عند العلماء: يقول شيخ الإسلام: [والمقصود أن الإمامية إذا كان لهم قولان كانوا متنازعين في ذلك كتنازع سائر الناس، لكنهم فرع على غيرهم في هذا وغيره، فإن مثبتهم تبع للمثبتة، ونفاته تبع للنفاة، إلا ما اختصوا به من افتاء الرافضة، فإن الكذب والجهل والتکذيب بالحق الذي اختصوا به لم يشركهم فيه أحد من طوائف الأمة، وأما ما يتكلمون به في سائر مسائل العلم أصوله وفروعه، فهم فيه تبع لغيرهم من الطوائف، يستعيرون كلام الناس فيتكلمون به، وما فيه من حق فهو من أهل السنة، لا ينفردون عنهم بمسألة واحدة صحيحة، لا في الأصول ولا في الفروع، إذ كان مبدأ بدعة القوم من قوم منافقين لا

مؤمنين [١].

ويقول أيضاً: [الشيعة إذا وافقت بعض هذه الأقوال الراجحة كان قولها في تلك المسألة راجحاً، ليست لهم مسألة واحدة فارقوا بها جميع أهل السنة المثبتين لخلافة الثلاثة إلا وقولهم فيها فاسد] [٢].

ويقول عنهم: [إن ما انفردوا به عن جمهور أهل السنة كله خطأ، وما كان معهم من صواب فهو قول جمهور أهل السنة أو بعضهم] [٣].

وقال الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب - رحمهم الله - عن الرافضة: [ولا نقر لهم ظاهراً على شيء من مذاهبهم الفاسدة، بل نجبرهم على تقليد أحد الأئمة الأربع] [٤]، ولما زل الحافظ ابن حجر في الفتح فذكر خلافهم في مسألة التأمين تعقبه الشيخ ابن باز بقوله: [ما كان يحسن من الشارح أن يذكر خلاف الإمامية، لأنها طائفة ضالة، وهي من أثبت طوائف الشيعة، وقد سبق للشارح أن خلاف الزيدية لا يعتبر، والإمامية شر من الزيدية، وكلاهما من الشيعة، وليسوا أهلاً لأن يذكر خلافهم في

(١) منهاج السنة (٢/٣٠١ - ٣٠٢).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٧٠).

(٣) المصدر السابق (٢/٤٧٩).

(٤) الدرر السننية (١/٢٢٧).

مسائل الإجماع والخلاف، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: [لا يجوز للMuslim أن يقلد مذهب الشيعة الإمامية، ولا الشيعة الزيدية، ولا أشباههم من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة والجهمية وغيرهم]<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ ابن جبرين - حفظه الله -: [لا تعتبر مخالفة الخوارج والمعتزلة والشيعة ونحوهم]<sup>(٣)</sup>.

إذاً: خلاف الراضة لا يعتد به ولا كرامة، لأنهم فرقة ضالة خالفت جماعة المسلمين، بل ذهب بعض العلماء إلى كفرهم، فكيف نعتد بخلاف كافر؟!

ومن تساهل القرضاوي مع الراضة، ومحاولته (تقريرنا) لهم بأي وسيلة لجأ إلى الدفاع عنهم بقوله: [قد يقول البعض: إن الشيعة الجعفرية الإثنى عشرية يقولون بأن القرآن الحالي لا يحتوي كلَّ الوحي المنزل من عند الله. وهذا مذكور في (الكافي) وفي بعض كتبهم. ولكن المحققين منهم!! يرفضون هذه الروايات، ويعتبرونها من كلام (الإخباريين) والعمدة هم (الأصوليون). ولهذا لا يوجد عند الشيعة مصحف غير مصحف سائر المسلمين،

(١) تعليقه على فتح الباري (٢/٣١٠).

(٢) فتاوى اللجنة (٥/٣٥).

(٣) أخبار الآحاد، ص ٩١.

فهو الذي يطعونه، ويُحفظونه لأولادهم، ويذيعونه في إذاعاتهم وتلفازهم، ويُفسرونها في كتبهم، ويحتاجون به في كتبهم العقائدية والفقهية، وهم مجتمعون على أن ما بين دفتري المصحف كلام الله يبيّن أما السنة فهم لا يرفضونها من حيث المبدأ، ولكن يشرطون أن تُروى عن طريق رجالهم وحدهم، وهذا ما ننكره عليهم، كما أنهم يضمون - إلى سنة النبي ﷺ - سنة الأئمة الاثني عشر المعصومين في اعتقادهم، وهو ما نخالفهم فيه أيضًا<sup>(١)</sup>.

فهو يزعم أنهم لا يعتقدون تحريف القرآن، وأن هذا من كلام الإخباريين لا المحققين منهم، وهذا زعم تكذبه أقوالهم الكثيرة التي تثبت تحريف القرآن الموجود بين أيدي المسلمين، وأنه قد أسقط منه [فضائل آل البيت وبالأخص علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، والنص على إمامته في القرآن] وأسقط منه [فضائح المهاجرين والأنصار الذين يعدهم الرافضة منافقين لم يدخلوا في الإسلام إلا للكيد له].

يقول الشيخ عبدالله الجميلي : [بعض علماء الرافضة المعاصرين ينكرن هذه العقيدة وإنكارهم لهذه العقيدة لم يكن نابعاً عن اقتناع بفسادها ورجوع منهم إلى الحق - ليبت هذا حديث ..

بل الذي دلت عليه فلتات ألسنتهم، وزلات أقلامهم: أنهم

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص ١٤.

على عقيدة سلفهم الخبيثة، لم يحيدوا عنها قدر أئمלה. لكن لما رأوا إنكار المسلمين لهذه العقيدة واستهجانها، خافوا من التتائج التي قد تلحقهم في حالة ما لو صرحو بهذه العقيدة: فلجهوا إلى ستار النفاق والمكر والخداعة، والتي يطلق عليها في قاموس الرافضة اسم (التفية).

ولما كان هؤلاء يحسنون هذه الصنعة، انخدع بأقوالهم كثير من عوام الناس اليوم، بل وبعض المنتسبين إلى العلم ممن لم يكن له دراية بعقيدة هذه الفرقة الضالة فصدقوهم في كل ما يقولون<sup>(١)</sup>.

[وحتى لا ينخدع أكثر مما انخدع من المسلمين بإنكار علمائهم المعاصرين لهذه العقيدة. سأبين في هذا المبحث إن شاء الله عقيدة الرافضة في القرآن الكريم من كتبهم المعتمدة عندهم، والتي لا يستطيعون أن يطعنوا فيها لمكانتها العلمية الكبيرة عندهم، وأبين أن هذه العقيدة هي عقيدة علماء الرافضة قاطبة، في القديم وال الحديث تناقلها خلفهم عن سلفهم وما زالوا يتناقلونها إلى يومنا هذا]<sup>(٢)</sup>.

ثم أخذ الشيخ - حفظه الله - يسرد أقوالهم الدالة على عقیدتهم في تحريف القرآن قديماً وحديثاً، ونقل تلك الأقوال من

(١) بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود (٣٨٦ / ٣٨٧).

(٢) المصدر السابق (٣٨٧ / ١).

أبرز علمائهم، من أمثال: سليم بن قيس الهلالي، وأبوجعفر الصفار، والقمي، والكليني، والعياش، والمفيد، والطبرسي، والكاشاني، والمجلسي، ونعمة الله الجزائري، والنوري الطبرسي الذي ألف كتاباً كاملاً في ذلك سماه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب)! [وقد ساق في هذا الكتاب حشدًا هائلًا من الروايات لإثبات دعواه في القرآن الحالي أنه وقع فيه التحريف، وقد اعتمد في ذلك على أهم المصادر عندهم من كتب الحديث والتفسير، واستخرج منها آلاف الروايات المنسوبة للأئمة في التحريف، وأثبت أن تحريف القرآن هي عقيدة علمائهم المتقدمين]<sup>(١)</sup>.

وأما المعاصرون منهم فهم وإن جهدوا في إخفاء هذه العقيدة إلا أنها لا تزال تظهر في فلسفات ألسنتهم، ومن ذلك ما قاله إمامهم الهاك الخميني في كتابه (كشف الأسرار): [لو كانت مسألة الإمامة قد تم تثبيتها في القرآن، فإن أولئك الذين لا يعنون بالإسلام والقرآن إلا أغراض الدنيا والرئاسة، كانوا يتخدون من القرآن وسيلة لتنفيذ أغراضهم المشبوهة، ويحذفون تلك الآيات من صفحاته ويسقطون القرآن من أنظار العالمين إلى الأبد، ويلصقون العار - وإلى الأبد - بال المسلمين وبالقرآن ويثبتون على القرآن ذلك العيب الذي يأخذه المسلمون على كتب اليهود

(١) المصدر السابق (٤٠٠/١).

والنصارى<sup>(١)</sup> .

قلت: الأدلة على اعتقادهم هذه العقيدة الفاسدة قد يمأداً وحديثاً كثيرة، وهي موثقة من أقوال علمائهم.

ومن أراد الزيادة في ذلك، والاطلاع على روایاتهم الموثقة من كتبهم فعليه بكتاب (بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود) للشيخ الجميلى، فهو قد استوفى الرد على هذه العقيدة الرافضة وبين تهافت من ادعى خلافها؛ وأما قول الدكتور عن الرافضة بأنهم يؤمنون بالسنة! فهذا من أعجب العجب، كيف يؤمنون بالسنة وهي لم تأتنا إلا عن طريق الصحابة - رضي الله عنهم - الذين يطعن الرافض فيهم بل ويکفرونهم ولا يقبلون روایاتهم، فلماذا تمييع الخلاف يا دكتور؟!

الذي جرَّ القرضاوى إلى كل هذا (التساهم) مع أعداء الصحابة هو توهمه أنه بإمكانه أن يؤدي كلامه هذا إلى التقريب بين السنة والرافضة، وما علم أن هذا التقريب قد حاوله غيره من هو (متناهٰل) أكثر منه ومع ذلك لم يُجْدِ نفعاً مع القوم لأنهم لا يؤمنون بشيء اسمه (التقريب بين السنة والشيعة) وإنما يؤمنون ويدعون إلى أن يتحول السنة إلى رافضة - والعياذ بالله - فهم في هذا قد شابهوا اليهود والنصارى الذين قال الله فيهم: «وَلَنْ تَرَضَى

(١) المصدر السابق (٤١٠/١).

عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا الْأَصْرَارِ حَتَّىٰ تَنْبَغِي مِنْهُمْ<sup>(١)</sup> وَكَذَلِكَ الرَّافِضُونَ!

وهذا أمر قد شهر وعلم، ومن أراد الزيادة في بيان فشل هذه الدعوة (التقريب بين السنة والرافضة) وما جرته على الأمة من ويلات، فعليه برسالة الدكتور ناصر القفاري - حفظه الله - (مسألة التقريب بين السنة والشيعة) فإنه قد أحاط بها من جميع جوانبها مبيناً فشلها في تغيير عقيدة الروافض تجاه أهل السنة، وعلى رأسهم الصحابة - رضي الله عنهم -. .

وأنا أدعو القرضاوي أن يتعظ بغيره من سبقه على هذا الطريق سواء من جماعة الإخوان كحسن البنا والسباعي أو من غيرهم، والسعيد من وُعظ بغيره ولم يضيع وقته وجهده في سبيل فكرة موهومة، هي «كَرِيمٌ بِقِيَمَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءٌ حَقَّ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً»<sup>(٢)</sup> . .

\* \* \*

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٠.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٩.

## طهران: «استشهاد إمام سني في بلوشستان»

□ طهران - غسان بن جدو

■ أعلنت وكالة الانباء الإيرانية أن إمام السنة في إحدى مدن محافظة سيسستان - بلوشستان الإيرانية - المتاخمة للحدود مع أفغانستان «قتل». ووضفت الصحفية بأنه «شهيد». وقالت إن إمام صلاة الجمعة في بلدة ميان كونغفي القرية من مدينة وزابل البلوشية مولوي إمام بخش ناروبي «استشهد»، بعد ظهر أول من أمس، ولم تعط مزيداً من التفاصيل ولم تحدد دوافع الجريمة، واكتفت بالتشديد على أنه «لا توجد معلومات وتفاصيل موثوقة بها» عن الحادث حتى الآن.

وتعذر الحصول على مزيد من المعلومات من مكان «الجريمة» وعلى ردود فعل سكان المنطقة.

النتيجة في الصحفة (١)

## القرضاوي يبدأ زيارة لإيران

□ جدة - جمال خاشقجي

■ يبدأ الداعية الإسلامي الشيخ يوسف القرضاوي اليوم زيارة لإيران تستمر عشرة أيام، يلتقي خلالها مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي والرئيس محمد خاتمي ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني. وتأتي زيارة القرضاوي في أجواء تقارب في المنطقة وافتتاح عربي - إيراني، ويزور القرضاوي إيران تلبية لدعوة من الأمين العام لجمعية التقرير بين المذاهب، وقال الشيخ القرضاوي لـ «الحياة»، إنه «اتفاقي بالمكان التقارب بين السنة والشيعة ومعالجة مخلفات الماضي والتعصب بالحوار العلمي». وأوضح أنه «مؤيد قديم للتقارب بين المذاهب الإسلامية والافتتاح». وكان شارك العام الماضي في ندوة من أجل الهدف ذاته عقدت في العاصمة المغربية الرباط.

خبران متناقضان نُشرا في يوم واحد:  
الأول: يُخبر عن مصرع إمام سني في إيران على أيدي  
الروافض.

والثاني: يُخبر عن زيارة القرضاوي للروافض !!

انظر: جريدة الحياة، العدد ١٢٨٧٣، تاريخ ٧ صفر

١٤١٩ هـ.

\* \* \*



## القرضاوي والأشاعرة<sup>(١)</sup>

(١) من أراد التعرف على عقيدة الأشاعرة ومنهجهم الباطل بتوسيع ، فعليه بكتاب « موقف ابن تيمية من الأشاعرة » للشيخ عبد الرحمن محمود ، ورسالة « منهاج الأشاعرة في العقيدة » للدكتور سفر الحوالي .



## القرضاوي والأشاعرة

سبق أن علمنا أن الدكتور قد تلمذ عندما كان يدرس في الأزهر على كتب الأشاعرة، وأن هذه الكتب كانت أول ما صادف قلب الدكتور من كتب العقيدة، فلذلك نكتت فيها نكتة لا تزول إلا بكثير من الجهد والاجتهاد!

فكان من آثار هذه الدراسة الأولى أن الدكتور قد وقر في صدره أن الأشاعرة هم من أهل السنة والجماعة، وأن عقيدتهم لا تخالف عقيدة السلف الصالح.

ورأيناه بعد هذا يردد أسماء كتبهم عند حديثه عن كتب العقيدة، ويحفل بأسماء علمائهم عند تعرضه لأي مسألة من مسائل العقيدة.

والدكتور ليس أول واقع في هذا الاعتقاد، وهو أن الأشاعرة هم أهل السنة والجماعة، أو أنهم منهم على أقل تقدير، فقد وقع في هذا آخرون غيره، يفوقونه علمًا ودرأية، إليك بعضًا منهم:

- ١ - الغزالى في (فيصل التفرقة...).
- ٢ - والسفاريني في (لوامع الأنوار البهية).
- ٣ - والشعراني في (اليواقيت والجواهر) ص. ٣.
- ٤ - والسبكي في (طبقات الشافعية) (٤/٣٢) و(٦/١٤١).

- ٥ - والألوسي في (الجواب الفسيح) (١/٨٧).
- ٦ - وطاش كبرى زادة في (مفتاح السعادة) (٢/٢١).
- ٧ - ومحمد كرد علي في (خطط الشام) (ص ٢٤٠)،  
وغيرهم كثير.

و قبل بيان الحق في هذه المسألة، إليك أقوال الدكتور فيها:

يقول: [والمتكلمون داخل إطار أهل السنة لم يسلموا من رذاد المعتزلة، فربما ردوا بعض الصحيح، أو أغفلوا لعدم علمهم به، وقبلوا المردود والموضع، واستشهدوا به، مثل استدلالهم على تقديم العقل على النص بحديث: «أول ما خلق الله العقل» وهو حديث لم يثبت، مثل كل الأحاديث التي رُويت في فضل العقل. ومثل استشهاد الإمام الغزالى بحديث افتراق الأمة إلى بضم وسبعين فرقة: كلها في الجنة إلا واحدة، وهي الزنادقة، فهذا لم يروه أحد في أي كتاب من كتب السنة المعروفة، ولا يُعرف له أصل]<sup>(١)</sup>.

ويقول: [الأشاعرة والماتريدية الذين كانوا يعبرون عن أهل السنة طوال القرون الماضية، لم يسلموا من التأويل الذي أنكره عليهم غيرهم]<sup>(٢)</sup>.

ويقول: [لم يكن خصوم المعتزلة الذين انتصروا عليهم،

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص ١٤٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢٠.

وهم أهل السنة، الذين عبر عنهم الأشاعرة والماتريدية ضد العقل يوماً، بل وفقوأ بين العقل والنقل... [١].

ويقول: [مع هذا نجد فيمن ينسبون أنفسهم إلى ابن تيمية من يجهل هذه الحقائق كلها، ومن يُشهر سيف التكفير في وجه كل من يخالفه في رأي يرى أنه الحق، حتى إن من هؤلاء من كفروا طوائف كبيرة تتبعها جماهير غفيرة من الأمة كالأشاعرة، ومنهم من تطاول على كبار العلماء والدعاة وحكم بکفرهم [٢].

ويقول: [إذا كان المقصود بكلمة «العقيدة» في هذا المجال: الفروع المتعلقة بها، مثل سؤال الملkin في القبر، وما فيه من نعيم أو عذاب، ورؤية الله تعالى في الآخرة، والشفاعة لأهل الكبائر يوم القيمة، وخروج عصاة الموحدين من النار بعد قضاء ما شاء الله فيها، عقاباً على معاصيهم التي لم يتوبوا منها، ومسألة الصراط وزن الأعمال، ونحو ذلك، مما سكت عنه القرآن ونطقت به السنة الصحيحة، أو جاء به القرآن، ولكن بعبارات محتملة للتأويل من قريب أو بعيد.

فهذا لا ينزع أحد من علماء أهل السنة في إثباته ووجوب الإيمان به، عن طريق الحديث النبوي، إذا كان صحيح الثبوت صريح الدلالة، بشرط واحد ذكره، وهو أن يكون في دائرة

(١) المصدر السابق، ص ٣٥٢.

(٢) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص ١١٢.

الإمكان العقلي، أي لا يكون مستحيلاً في نظر العقل.

قال إمام الحرمين أبوالمعالي الجويني في رسالته «لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة»: «كل ما جوَّزه العقل، وورد به الشرع: وجوب القضاء بثبوته».

«فمما ورد الشرع به: عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، ورد الروح إلى الميت في قبره.

ومنها: الصراط، والميزان، والحوض، والشفاعة للمذنبين، كل ذلك حق».

وأكَّد ذلك الإمام الغزالى في «الاقتصاد في الاعتقاد»، وفي «قواعد العقائد» من الإحياء.

وسار على هذا النهج كل المصنفين في العقائد من الأشعرية والماتريدية، وردوا على المعتزلة الذين أنكروا ما صح به الحديث من أحوال البرزخ والآخرة، وشدّدوا النكير عليهم، كما يلمس ذلك بجلاء كل من طالع كتبهم.

فإثبات العقيدة بصحاح الأحاديث متفق عليه من حيث المبدأ بين المدرستين المتنازعتين في عصرنا: المدرسة الأشعرية والماتريدية، والتي تمثل في الجامعات الدينية العريقة: الأزهر والزيتونة والقرويين وديوبند، وما تفرع منها... والمدرسة الحنبلية التي يمثلها علماء المملكة العربية السعودية ومن تبعهم

وخرج على أيديهم [١].

ويرى الدكتور أن معركتنا ليست مع الأشاعرة، وقد سبق الرد عليه في مثل هذا عند حديثه عن الزيدية والإباضية.

يقول الدكتور: [ولهذا قلت لأخواننا العلماء في قطر والمملكة العربية السعودية حين سمعت بعضهم يجادل في قضية الصفات بين السلف والخلف، وما فيها من جدل وكلام طويل الذيول: إن المعركة اليوم ليست مع الأشاعرة ولا الماتريدية ولا المعتلة ولا الجهمية. إن معركتنا الكبرى مع الملاحدة! الذين لا يؤمنون باليه ولا نبوة ولا كتاب.

ليست معركتنا مع الذين يقولون عن الله تعالى: ليس له مكان، بل مع الذين يقولون: ليس له وجود، علينا أن نخلقه، كما قال أحدهم !!

ليست معركتنا مع الذين يُؤولون صفات الله تعالى، بل مع الذين يجحدون الله بالكلية.

وأي تحويل للمعركة عن هذا الخط، يعتبر توهيناً للصف، وفراراً من الزحف، وإعانة للعدو.

ومن الإنفاق أن أقول: أني وجدت تجاوياً رائعاً من علماء قطر والمملكة العربية السعودية نحو هذا الاتجاه، فيما عدا القليل

(١) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، ص ٩٥، ٩٦.

منهم [١].

قلت: وبعد هذه النقول عن الدكتور في أنه يعد الأشاعرة من جملة أهل السنة، أقول له ما قاله الشيخ ابن عثيمين - حفظه الله - جواباً لمن سأله عن صحة انقسام أهل السنة إلى فريقين هم السلف والخلف، أو هم مدرسة ابن تيمية والأشاعرة، كما يظن الدكتور فقال الشيخ:

لَا شك أن ماتعلمتموه في المدارس من أن مذهب أهل السنة هو: «الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل» هو المطابق للواقع بالنسبة لمذهب أهل السنة، كما تشهد بذلك كتبهم المطولة والمحصرة، وهو الحق الموافق لما جاء في الكتاب والسنة وأقوال السلف، وهو مقتضى النظر الصحيح والعقل الصريح، ولسنا بصدده سرد أفراد الأدلة في ذلك لعدم طلبه في السؤال. وإنما نجيب على ما طلب وهو تقسيم أهل السنة إلى طائفتين في مدرستين:

إحداهما: مدرسة ابن تيمية وتلاميذه المانعين لصرف النصوص عن ظواهرها.

الثانية: مدرسة الأشاعرة والماتريدية الموجبين لصرفها عن ظواهرها في أسماء الله وصفاته.

فنقول: من المعلوم أن بين هاتين المدرستين اختلافاً بيتاً في

(١) وجود الله، ص ٧، ٨.

المنهج فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، فالمدرسة الأولى يقرر معلومها وجوب إبقاء النصوص على ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، مع نفي ما يجب نفيه عن الله تعالى من التمثيل أو التكليف. والمدرسة الثانية يقرر معلومها وجوب صرف النصوص عن ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته..

وهذان المنهجان متغايران تماماً ويظهر تغايرهما بالمثال التالي:

قال الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُفْقَدُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup>، وقال فيما حكاه عن معاذة إيليس حين أبى أن يسجد لأدّم بأمر الله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾<sup>(٢)</sup>، فقد اختلف معلوم المدرستين في المراد باليدين اللتين أثبتهما الله تعالى لنفسه، فقال أهل المدرسة الأولى: يجب إبقاء معناهما على ظاهره، وإثبات يدين حقيقتين لله تعالى على وجه يليق به، وقال أهل المدرسة الثانية: يجب صرف معناهما عن ظاهره ويحرم إثبات يدين حقيقتين لله تعالى، ثم اختلفوا في المراد بهما، هل هو القوة أو النعمة؟

وبهذا المثال يتبيّن أن منهاجي أهل المدرستين مختلفان متغايران ولا يمكن بعد هذا التغاير أن يجتمعوا في وصف واحد هو أهل السنة. إذاً فلابد أن يختص وصف أهل السنة بأحدهما دون

(١) سورة المائدة، الآية: ٩٤.

(٢) سورة ص، الآية: ٧٥.

الآخر فلنحكم بينهما بالعدل، ولنعرضهما على ميزان القسط وهو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وكلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان من سلف الأمة وأئمتها. وليس في هذا الميزان ما يدل بأي وجه من وجوه الدلالة - المطلقة أو التضمن أو الالتزام، صريحاً أو إشارة - على ما ذهب إليه أهل المدرسة الثانية، بل في هذا الميزان ما يدل دلالة صريحة أو ظاهرة أو إشارة على ما ذهب إليه أهل المدرسة الأولى، وعلى هذا فيتعين أن يكون وصف أهل السنة خاصاً بهم لا يشاركون فيه أهل المدرسة الثانية لأن الحكم بمشاركتهم إياهم جور وجمع بين الصدرين، والجور ممتنع شرعاً، والجمع بين الصدرين ممتنع عقلاً. وأما قول أهل المدرسة الثانية «المؤولين»: لا مانع من تأويل أسماء الله وصفاته إذا لم يتعارض هذا مع نص شرعي.

فنقول: مجرد صرف اللفظ عن ظاهره بلا دليل شرعي مخالف للدليل وقول على الله تعالى بلا علم وقد حرم الله تعالى ذلك في قوله: «قُلْ إِنَّمَا حَرَمَ رَبِّ الْفَوْجَيْشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِيمَانُ وَالْبَغْيُ يُعَيِّرُ الْحَقَّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَنَةً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»<sup>(١)</sup>، وقوله: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفَوْقَادُ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا»<sup>(٢)</sup>.

وهؤلاء المسؤولون لأسماء الله وصفاته ليس لهم علم مأثور

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣٣.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

فيما ألوها إليه، ولا نظر ولا معقول سوى شبه يحتاجون بها ينافق بعضها بعضاً، ويلزم عليها من النقص في ذات الله تعالى وصفاته ووحيه أكثر مما زعموه من النقص في إثباتها على ظاهرها، وليس هذا موضع البسط في ذلك.

وإنما المقصود بيان أن وصف (أهل السنة) لا يمكن أن يعطى لطائفتين يتغير منها جهما غاية التغاير، وإنما يستحقه من كان قوله موافقاً للسنة فقط، ولا ريب أن أهل المدرسة الأولى «غير المسؤولين» أحق بالوصف المذكور من أهل المدرسة الثانية «المؤولين» لمن نظر بعين الإنصاف، فلا يصح تقسيم أهل السنة إلى الطائفتين، بل هم طائفة واحدة. فأما احتجاجهم بقول ابن الجوزي في هذا الباب، فنقول: أقوال أهل العلم يحتاج لها ولا يحتاج بها فليس قول واحد من أهل العلم بحجة على الآخرين.

وأما قولهم: إن الإمام أحمد أول في الحديث: «قلوب بنى آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن». وحديث: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض». وقوله تعالى: «وَهُوَ مَعَكُمْ أَئِنَّ مَا كُنْتُمْ»<sup>(١)</sup>.

فنقول: لا يصح عن الإمام أحمد - رحمة الله - أنه تأول الحديثين المذكورين، قال (شيخ الإسلام) في الفتاوى (ص ٣٩٨ ج٥) من مجموع ابن قاسم: «وأما ما حكاه أبو حامد الغزالى أن أحمد لم يتأنى إلا في ثلاثة أشياء: «الحجر الأسود يمين الله في

(١) سورة الحديد، الآية: ٤.

الأرض»، و«قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن»، و«إنني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن»؛ فهذه حكاية كذب على أحمد لم ينقلها أحد عنه بإسناد ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه» أ.هـ.

وأما قوله تعالى: **«وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ»** فإن الإمام أحمد لم يتأولها، وإنما فسرها بعض لوازمهما وهو العلم رداً على الجهمية الذين فسروها بخلاف المراد بها، حيث زعموا أنها تقتضي كون الله تعالى في كل مكان بذاته - تعالى الله عن قولهم -، فيبين - رحمة الله - أن المعية هنا بمعنى الإحاطة بالخلق التي من جملتها العلم بهم. وذلك أن المعية لا تقتضي الحلول والاختلاط، بل هي في كل موضع بحسبه، ولهذا يقال: سقاني لبنا معه ماء. ويقال: صليت مع الجماعة، ويقال: فلان معه زوجته، ففي المثال الأول اقتضت المزج والاختلاط، وفي الثاني اقتضت المشاركة في المكان والعمل بدون اختلاط، وفي الثالث اقتضت المصاحبة وإن لم يكن اشتراك في مكان أو عمل، فإذا تبين أن معنى المعية يختلف بحسب ما تضاف إليه فإن معية الله تعالى لخلقه تختلف عن معية المخلوقين لمثلهم، ولا يمكن أن تقتضي المزج والاختلاط أو المشاركة في المكان لأن ذلك ممتنع على الله - عز وجل - لثبوت مبaitته لخلقه وعلوه عليهم. وعلى هذا يكون الله معنا وهو على العرش فوق السموات لأنه محيط بنا علمًا وقدرة وسلطانًا وسمعًا وبصرًا وتدبيرًا وغير ذلك مما تقتضيه

ريبيته، فإذا فسرها مفسر بالعلم لم يخرج بها عن مقتضها، ولم يكن متأولاً إلا عند من يفهم من المعية المشاركة في المكان أو المزج والاختلاط على كل حال، وقد سبق أن هذا ليس بمعين في كل حال. هذا بالنسبة لما نقل عن الإمام أحمد في تأويل هذه النصوص الثلاثة.

أما بالنظر إليها من حيث هي فقد تقدم قريباً أنه لا تأويل في الآية الكريمة إذا فسرها مفسر بالعلم لأن تفسير لها بعض مقتضياتها لا نقل لها عن المعنى الذي تقتضيه. وأما حديث: «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء»، فقد رواه مسلم في صحيحه في كتاب القدر في الباب الثالث منه (رقم ١٧ ص ٢٠٤٥)، وليس فيه تأويل عند أهل السنة والجماعة حيث يؤمنون بما دل عليه من إثبات الأصابع لله تعالى على الوجه الالائق به، ولا يلزم من كون قلوبنا بين أصبعين منها أن تماس القلب فإن السحاب مسخر بين السماء والأرض ولا يمس السماء ولا الأرض، فكذلك قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن ولا يستلزم ذلك المماسة. وأما حديث: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» فقد قال فيهشيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (ص ٣٩٧ ج ٦) من مجموع ابن قاسم: قد روي عن النبي ﷺ بإسناد لا يثبت، والمشهور إنما هو عن ابن عباس قال: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه»، وفي (ص ٤ ج ٣)

من المجموع المذكور: صريح في أن الحجر الأسود ليس صفة لله ولا نفس يمينه، لأنه قال: «يمين الله في الأرض»؛ (فَقَيَّدَهُ فِي الْأَرْضِ، وَلَمْ يُطْلِقْ فَيَقُولُ يَمِينُ اللَّهِ وَحْكَمَ الْفَوْزَ الْمُقِيدِ يَخْالِفُ الْمُطْلَقِ) وقال: «فَمَنْ قَبَّلَهُ وَصَافَحَهُ فَكَانُوا صَافِحَ اللَّهِ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»، ومعلوم أن المشبه غير المشبه به. ا.هـ.

قلت: وعلى هذا فلا يكون الحديث من صفات الله تعالى التي أولت إلى معنى يخالف الظاهر فلا تأويل فيه أصلًا.

وأما قولهم إن هناك مدرستين: إحداهما مدرسة ابن تيمية فيقال نسبة هذه المدرسة إلى ابن تيمية توهם أنه لم يُسبق إليها وهذا خطأ فإن ما ذهب إليه ابن تيمية هو ما كان عليه السلف الصالح وأئمة الأمة فليس هو الذي أحدث هذه المدرسة كما يوهمه قول القائل الذي يريد أن يقلل من شأنها والله المستعان.

وأما موقفنا من العلماء المسؤولين فنقول: من عُرف منهم بحسن النية، وكان له قدم صدق في الدين واتباع السنة، فهو معذور بتأويله السائغ، ولكن عذرها في ذلك لا يمنع من تخطئه طريقة المخالفة لما كان عليه السلف الصالح من إجراء التصوّص على ظاهرها واعتقاد ما دل عليه ذلك الظاهر من غير تكييف ولا تمثيل فإنه يجب التفريق بين حكم القول وقاتلته، والفعل وفاعله، فالقول الخطأ إذا كان صادرًا عن اجتهاد وحسن قصد لا يلزم عليه قاتله بل يكون له أجر على اجتهاده لقول النبي ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ

فله أجر» متفق عليه. وأما وصفه بالضلال فإن أريد بالضلال الضلال المطلق الذي يلزم به الموصوف ويימقت عليه، فهذا لا يتوجه في مثل هذا المجتهد الذي علم منه حسن النية وكان له قدم صدق في الدين واتباع السنة. وإن أريد بالضلال مخالفة قوله للصواب من غير إشعار بذم القائل فلا بأس بذلك، لأن مثل هذا ليس ضلالاً مطلقاً لأنه من حيث الوسيلة صواب حيث بذل جهده في الوصول إلى الحق لكنه باعتبار النتيجة ضلال حيث كان خلاف الحق.

وبهذا التفصيل يزول الإشكال والتهويل والله المستعان، والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) الجواب المختار لهدایة المختار، ص ٥٨ - ٦٢.



# القرضاوي والديمقراطية



## القرضاوي والديمقراطية

يؤيد الدكتور (الديمقراطية)، ويرى أنها خير بدليل للديكتاتورية ولحكم الطاغوت، وإليك - أخي القاريء - تلخيصاً لرأيه، ثم التعليق عليه بما تيسر.

يقول الدكتور: [إن أفضل الجوانب الليبرالية الديمقراطية - في نظري - هو جانبها السياسي، الذي يتمثل في إقامة حياة نيابية، يمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه الذين تتكون منهم «السلطة التشريعية» في البرلمان. وفي المجلس الواحد أو المجلسين.

وهذا الانتخاب إنما يتم عن طريق الانتخاب الحر العام لمن ينال أغلب الأصوات من المرشحين، المنتدبين إلى الأحزاب السياسية أو المستقلين عنها.

وهذه «السلطة المنتخبة» هي التي تملك التشريع للأمة. كما تملك مراقبة السلطة التنفيذية «الحكومة» ومحاسبتها وإلزامها أو سحب الثقة عنها، فلا تستحق البقاء.

وبهذه السلطة المنتخبة يكون أمر الشعب في يد نفسه. وتصبح «الأمة مصدر السلطات».

إن هذه الصورة - من الناحية النظرية - طيبة ومحببة، من

الوجهة الإسلامية - في جملتها - لو أمكن تنفيذها على الوجه الذي ينبغي. وأمكن كذلك تفادي ما يصاحبها من مساويء وشرور.

وإنما قلت «في جملتها» لأن للفكرة الإسلامية بعض التحفظات على أجزاء معينة من هذه الصورة.

فالسلطة المنتخبة لا تملك التشريع فيما لم يأذن به الله. لا تملك أن تحل حراماً أو تحرم حلالاً أو تعطل فريضة. فالمشرع الأول هو الله جل شأنه. وإنما يشرع البشر لأنفسهم فيما أذن لهم فيه، أي فيما لا نص فيه من مصالح دنياهم، أو فيما يحتمل وجودها عدداً، وأفهاماً شتى يرجحون أحدها مهتمدين بقواعد الشرع. وفي هذا وذاك مجال رحب جداً للمقتنين من البشر. ولهذا يجب أن يُقال: إن الأمة مصدر السلطات في حدود شريعة الإسلام. كما يجب أن تكون في المجالس التشريعية هيئة من «الفقهاء» القادرين على الاستنباط والاجتهاد. تعرض عليها القوانين، لترى مدى شرعايتها أو مخالفتها. بيد أن النظام الديمقراطي لم يشترط شيئاً من ذلك، رغم النص في الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام.

ثم إن المرشحين لتمثيل الأمة يجب أن يتواافق فيهم الدين والخلق بجوار الصفات الأخرى، كالخبرة بالشئون العامة، ونحوها، فلا يجوز أن يرشح لتمثيل الأمة فاجر سكير أو تارك للصلة أو مستخف بالدين.

إن هناك صفتين يشترطهما الإسلام لكل من يليه عملاً.

الأولى: الكفاية للقيام بهذا العمل والخبرة به. والثانية: الأمانة التي بها يُصان هذا العمل، ويتحقق الله فيه. وهذا ما عبر عنه القرآن على لسان يوسف بقوله: «أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِظْ عَلَيْمٌ»<sup>(١)</sup> وفي قصة موسى على لسان ابنة الشيخ الكبير: «إِنَّكَ خَيْرٌ مِّنْ أَسْتَعْجِلَتَ الْقَوْمَ الْأَمِينُ»<sup>(٢)</sup> فالقدرة والعلم تمثل الجانب الذهني والعملي المشروط للعمل، والحفظ والأمانة تمثل الجانب الخلقي وال النفسي المطلوب لنجاحه أيضاً<sup>(٣)</sup>.

يقول الدكتور: [والغريب أن بعض الناس يحكم على الديمقراطية بأنها منكر صراح، أو كفر بواح، وهو لم يعرفها معرفة جيدة، تنفذ إلى جوهرها، وتخالص إلى لبابها، بغض النظر عن الصورة والعنوان.

ومن القواعد المقررة لدى علمائنا السابقين: أن الحكم على شيءٍ فرع عن تصوره، فمن حكم على شيءٍ يجهله فحكمه خاطيءٍ، وإن صادف الصواب اعتباطاً، لأنها رمية من غير رام، لهذا ثبت في الحديث أن القاضي الذي يقضي على جهل في النار، كالذي عرف الحق وقضى بغيره.

فهل الديمقراطية التي تتنادى بها شعوب العالم، والتي

(١) سورة يوسف، الآية: ٥٥.

(٢) سورة القصص، الآية: ٢٦.

(٣) الحلول المستوردة، ص ٧٧، ٧٨.

تكافح من أجلها جماهير غفيرة في الشرق والغرب، والتي وصلت إليها بعض الشعوب بعد صراع مرير مع الطغاة، أُرِيقت فيه دماء وسقط فيه ضحايا بالألاف، بل بالملايين، كما في أوروبا الشرقية وغيرها، والتي يرى فيها كثير من الإسلاميين الوسيلة المقبولة لکبح جماح الحكم الفردي، وتقليل أظافر التسلط السياسي، الذي ابتليت به شعوبنا المسلمة، هل هذه الديمقراطية منكر أو كفر كما يردد بعض السطحيين المتعجلين<sup>(١)؟</sup>

إن جوهر الديمقراطية - بعيداً عن التعريفات والمصطلحات الأكاديمية - أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله إذا انحرف، وألا يساق الناس إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها. فإذا عارضها بعضهم كان جزاؤه التشريد والتنكيل، بل التعذيب والتقتل<sup>(٢) .</sup>

[إن الإسلام قد سبق الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها، ولكنه ترك التفصيلات لاجتهد المسلمين، وفق أصول دينهم، ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان، وتجدد أحوال الإنسان.

وميزة الديمقراطية أنها اهتدىت - خلال كفاحها الطويل مع

(١) !!

(٢) فتاوى معاصرة (٦٣٧/٢).

الظلمة والمستبدين من الأباطرة والملوك والأمراء - إلى صيغ ووسائل، تعتبر - إلى اليوم - أمثل الضمانات لحماية الشعوب من سلط المتجردين.

ولا حجر على البشرية وعلى مفكريها وقادتها، أن تفكر في صيغ وأساليب أخرى، لعلها تهتدى إلى ما هو أوفى وأمثل، ولكن إلى أن يتيسر ذلك ويتحقق في واقع الناس، نرى لزاماً علينا أن نقتبس من أساليب الديمقراطيات ما لابد منه لتحقيق العدل والشورى واحترام حقوق الإنسان، والوقوف في وجه طغيان المسلمين العاليين في الأرض.

ومن القواعد الشرعية المقررة: أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وأن المقاصد الشرعية المطلوبة إذا تعينت لها وسيلة لتحقيقها، أخذت هذه الوسيلة حكم ذلك المقصد.

ولا يوجد شرعاً ما يمنع اقتباس فكرة نظرية أو حل عملي، من غير المسلمين، فقد أخذ النبي ﷺ في غزوة الأحزاب بفكرة «حفر الخندق» وهو من أساليب الفرس.

واستفاد من أسرى المشركين في بدر «ممن يعرفون القراءة والكتابة» في تعليم أولاد المسلمين الكتابة، برغم شركهم، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها.

وقد أشرت في بعض كتبي إلى أن من حقنا أن نقتبس من غيرنا من الأفكار والأساليب والأنظمة ما يفيدهنا.. مadam لا

يعارض نصاً محكماً، ولا قاعدة شرعية ثابتة. علينا أن نحور فيما نقتبسه، ونضيف إليه، ونضفي عليه من روحنا، وما يجعله جزءاً منا، ويفقده جنسيته الأولى<sup>(١)</sup>.

[وقول القائل: إن الديمقراطية تعني حكم الشعب بالشعب، ويلزم منها رفض المبدأ القائل: إن الحاكمة لله، قول غير مسلم.

فليس يلزم من المناداة بالديمقراطية رفض حاكمة الله للبشر، فأكثر الذين ينادون بالديمقراطية لا يخطر هذا ببالهم، وإنما الذي يعنيه ويحرصون عليه هو رفض الدكتاتورية المتسلطة، رفض حكم المستبددين بأمر الشعوب من سلاطين الجور والجبروت.

أجل، كل ما يعني هؤلاء من الديمقراطية أن يختار الشعب حكامه كما يريد، وأن يحاسبهم على تصرفاتهم، وأن يرفض أوامرهم إذا خالفوا دستور الأمة، وبعبارة إسلامية: إذا أمروا بمعصية، وأن يكون له الحق في عزلهم إذا انحرفوا وجاروا، ولم يستجيبوا لنصح أو تحذير<sup>(٢)</sup>.

[إن الدستور ينص - مع التمسك بالديمقراطية - على أن دين الدولة هو الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر القوانين، وهذا تأكيد لحاكمية الله، أي حاكمة شريعته، وأن لها الكلمة

(١) المصدر السابق (٦٤٣/٢).

(٢) المصدر السابق (٦٤٤/٢ - ٦٤٥).

العليا.

ويمكن إضافة مادة في الدستور صريحة وواضحة: إن كل قانون أو نظام يخالف قطعيات الشرع فهو باطل [١].

لَا مجال للتصويت في قطعيات الشرع، وأساسيات الدين، وما علم منه بالضرورة، وإنما يكون التصويت في الأمور الاجتهادية التي تحتمل أكثر من رأي، ومن شأن الناس أن يختلفوا فيها، مثل اختيار أحد المرشحين لمنصب ما، ولو كان هو منصب رئيس الدولة.

ومثل إصدار قوانين لضبط حركة السير والمرور، أو لتنظيم بناء المحلات التجارية أو الصناعية أو المستشفيات، أو غير ذلك مما يدخل فيما يسميه الفقهاء: «المصالح المرسلة» ومثل اتخاذ قرار بإعلان الحرب أو عدمها، وبفرض ضرائب معينة أو عدمها، وبإعلان حالة الطواريء أو لا، وتحديد مدة رئيس الدولة، وجوائز تحديد انتخابه أو لا، وإلى أي حد... إلخ... إلخ.

فإذا اختلفت الآراء في هذه القضايا، فهل ترك معلقة أو تحسن، هل يكون ترجيح بلا مرجع؟ أو لابد من مرجع؟

إن منطق العقل والشرع والواقع يقول: لابد من مرجع. والمرجع في حالة الاختلاف هو الكثرة العددية، فإن رأي الاثنين أقرب إلى الصواب من رأي الواحد، وفي الحديث: «إن الشيطان

(١) المصدر السابق (٦٤٦/٢).

مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد»<sup>(١)</sup> [٢].

[وقول من قال: إن الترجيح إنما يكون للصواب وإن لم يكن معه أحد، وأما الخطأ فيرفض ولو كان معه ٩٩ من المائة)، إنما يصدق في الأمور التي نص عليها الشرع نصا ثابتا صريحا يقطع النزاع، ولا يحتمل الخلاف، أو يقبل المعارضة وهذا قليل جدا.. وهو الذي قيل فيه: الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك]<sup>(٣)</sup>.

[إن أول ما أصاب الأمة الإسلامية في تاريخها هو التفريط في قاعدة الشورى، وتحول «الخلافة الراشدة» إلى «ملك عصوّض» سماه بعض الصحابة «كسرؤية» أو «قيصرية» أي أن عدوى الاستبداد الامبراطوري انتقلت إلى المسلمين من الممالك التي أورثهم الله إياها، وكان عليهم أن يتذبذبوا منهم عبرة، وأن يجتنبوا من المعاصي والرذائل ما كان سببا في زوال دولتهم.

وما أصاب الإسلام وأمته ودعوته في العصر الحديث إلا من جراء الحكم الاستبدادي المتسلط على الناس بسيف المعز وذهب، وما عطلت الشريعة، ولا فرضت العلمانية، وألزم الناس بالتغيير إلا بالقهر والجبروت، واستخدام الحديد والنار، ولم تضرب

(١) رواه الترمذى في «الفتن» عن عمر (٢١٦٦). (ق).

(٢) فتاوى معاصرة (٢/٦٤٧ - ٦٤٨).

(٣) المصدر السابق (٢/٦٤٩).

الدعوة الإسلامية والحركة الإسلامية، ولم ينكل بدعاتها وأبنائها، ويشرد بهم كل مشرد، إلا تحت وطأة الحكم الاستبدادي السافر حيناً، والقناع أحياناً بأغلفة من دعاوى الديمقراطية الزائفة، الذي تأمره القوى المعادية للإسلام جهراً، أو توجهه من وراء ستار<sup>[١]</sup>. [ويهمني أن أؤكد أنني لست من المولعين باستخدام الكلمات الأجنبية الأصل «كالديمقراطية ونحوها» للتعبير عن معانٍ إسلامية.

ولكن إذا شاع المصطلح واستخدمه الناس، فلن نُصمَّ سمعنا عنه، بل علينا أن نعرف المراد منه إذا أطلق، حتى لا نفهمه على غير حقيقته، أو نحمله ما لا يحتمله، أو ما لا يريده الناطقون به، والمتحدثون عنه، وهنا يكون حكمنا عليه حكماً سليماً متزناً، ولا يضيرنا أن اللفظ جاء من عند غيرنا، فإن مدار الحكم ليس على الأسماء والعناوين، بل على المسميات والمضامين<sup>[٢]</sup>.

[أنا من المطالبين بالديمقراطية بوصفها الوسيلة الميسورة، والمنضبطة، لتحقيق هدفنا في الحياة الكريمة التي نستطيع فيها أن ندعوا إلى الله وإلى الإسلام، كما نؤمن به، دون أن يزج بنا في ظلمات المعتقلات، أو تنصب لنا أعواود المشانق]<sup>[٣]</sup>.

قلت: الدكتور يدافع بشدة عن الديمقراطية في مقابل حكم

(١) المصدر السابق (٢/٦٤٩).

(٢) المصدر السابق (٢/٦٥٠).

(٣) المصدر السابق (٢/٦٥٠).

الفرد، أو الحكم الطاغوتي، الذي ذاق الدكتور وجماعة الإخوان معه ويلاته ومساؤه، فلهذا اندفع الدكتور في الطريق المقابل مدافعاً ومنافحاً عن الديمقراطية.

وكان الأولى به أن يدعو إلى إقامة حكم الإسلام المتضمن للشوري الإسلامية التي تغنينا عن ديمقراطية الغرب مهما عملنا عليها من تحسينات وتجميلات.

ونحن إذا هذبنا هذه الديمقراطية، وأضفنا عليها ما يناسب ديننا، وأنقصنا منها ما يخالفه فلماذا نسميها (ديمقراطية) إذن؟ لنسمها (شوري) مثلاً.

فالديمقراطية الغربية لا تسمى كذلك إلا بأن تؤخذ مع جميع علالتها، أما بالتعديل والتغيير والتحريف فسوف تصبح شيئاً آخر لا يمكن تسميته بالديمقراطية. فمثلاً مثل: الخمر إذا تخللت ب نفسها أو بفعل فاعل فإنها تسمى خلاً ولا تسمى خمراً؟ وهكذا الديمقراطية.

إذن: كان الواجب على الدكتور وقد طرق هذا الموضوع المهم أن يدعو إلى قيام حكم إسلامي يطبق الشوري العادلة، بدلاً من مداواة الداء بداء آخر قد لا يكون أقل منه ضرراً على الأمة<sup>(١)</sup>.

(١) ومن أراد الزيادة في موضوع (الديمقراطية) ومعرفة مفاسدها، فعليه بهذه الرسائل: «الإسلاميون وسراب الديمقراطية» للأستاذ عبدالغني الرحال. و«حقيقة الديمقراطية» لمحمد شاكر الشريفي، و«الديمقراطية في الميزان» لسعيد عبدالعظيم، و«خمسون مفسدة جلية من مفاسد الديمقراطية» لعبدالمجيد الريمي.

### تعقيب جمال سلطان على فتوى القرضاوي:

وحيث أن للأستاذ جمال سلطان - حفظه الله - تعقيباً جميلاً على فتوى القرضاوي في الديمقراطية، فقد أحببت نقله هنا ليستفيد منه القارئ، ويعرف مواضع الخلل في كلام الدكتور.

يقول الأستاذ جمال:

[[القضية على جانب كبير من الأهمية، وعندما يدللي فيها بدلوه فقيه في حجم يوسف القرضاوي، فإن الأمر فيها يزداد خطورة وأهمية، وإذا أضفت إلى ذلك أن المنبر الذي نشرت من خلاله الفتوى يقرأه ما لا يقل عن مليون ناطق بالعربية، فإن الخطر - ولاشك - يتعاظم، ويفرض نفسه على كل صاحب قلم وحامل فكر.

والفتوى - في صورتها التي نشرت بها - غير ذات موضوع أصلاً، وشبهه معدومة القيمة، وحسبك أن تكون أمام كلام تستطيع أن تقول عنه: إنه صواب، بنفس القدر الذي لا تستطيع فيه أن تقول: إنه خطأ، وإنما ثمة التباس غريب، وحقائق موضوعية وتاريخية غابت عن الشيخ أدت إلى خلل في حديثه، يستدعي مني وقفه غير قصيرة أناقش فيها «حيثيات» الفتوى، مطمئناً إلى سعة صدر أصحابها، وما نعلمه عنه من حرصه على استبانة الحق حيثما كان، وهمه المخلص - إن شاء الله - بالقضايا الكبرى التي تشغل بالشباب المسلم في هذا العصر.

## سؤال الفتوى - كما أثبته الأستاذ فهمي - هو: هل الديمقراطيات كفر حقاً؟

فافتتح الشيخ حديثه بالقول: «إن جوهر الديمقراطية أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله إذا انحرف وألا يساق الناس إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها، هذا هو جوهر الديمقراطية».

ثم يضيف الشيخ معقباً: «الواقع أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام» وهذا المدخل، هو الخطأ الأول والجوهري الذي ترتب عليه خطأ الفتوى برمتها.

لقد قرر الشيخ أن جوهر الديمقراطية هو أن يختار الناس من يحكمهم... إلخ، وهذا هو ناتج أساسي من نواتج الديمقراطية، أو مظهر بارز من مظاهرها ولكنه ليس جوهر الديمقراطية كما توهם الشيخ، وإنما الديمقراطية هي - في جوهرها - رفض «الثيوقراطية» أي سلطة الدين والحكم باسم الله في الأرض، والميلاد التاريخي للديمقراطية كان نتيجة صراع الدولة ضد الكنيسة، الحكم المدني ضد الحكم الديني، الحكم باسم الشعب والبشر ضد الحكم باسم الله والدين، وبوجه آخر نقول: إن الديمقراطية هي وجه العملة الآخر للعلمانية، وكان من مترتبات ذلك أن ترفع وصاية أي بشر مهما كان جبروته وسلطانه، عن

كاهل الشعب، لأننا إذا رفضنا وصاية الدين والإله، من أجل الشعب، فكل وصاية دونها على الشعوب تكون مرفوضة بطريق الحتم والمنطق. ومن هنا تولدت الوسائل والنظم التي تحكم إدارة الشعوب لمجتمعاتها بحيث تحول دون ظهور القهر والسلط والاستبداد بأي وجه يكون، وذلك بعد أن حفقت الدولة المدنية - بمفكريها ورجالاتها النصر النهائي على الكنيسة ورجال الدين، وانتزعت السيادة منهم، على النحو الذي يعرفه - ببساطة - أي دارس للتاريخ الأوروبي الحديث.

كان من مترتبات هذا النصر النهائي للحركة الديمقراطية، أن نزعت صفة القداسة عن أي وضع وأية قضية وأي معنى، ما لم يقرر الشعب أنه مقدس، والحرام هو ما غالب رأي الناس على أنه حرام، والحلال هو ما غالب رأي الناس على أنه حلال، بغض النظر عن أية مرجعية أخرى، دينية أو غيرها، لأنك إذا قررت بأن ثمة مرجعية تشريعية هي فوق البشر أو قبل رأي الشعب، فأنت بذلك تكون قد نقضت أصل الديمقراطية، لأنك إذا قلت - مثلاً - إن هذا الأمر لا يجوز للناس العمل به بنص القرآن، فأنت بذلك جعلت الحكم لله، وليس للشعب، وطالما سحب الحكم والتشريع من الشعب، فقد انتهت قصة «الديمقراطية».

هذه هي قصة الديمقراطية - باختصار - وهذا هو جوهرها، الذي يعلمه علم اليقين الأستاذ فهمي هويدى وتياره الفكري، فهل يا ترى نستطيع أن نقول مع الشيخ «إن الذي يتأمل جوهر

الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام؟، أو أن نقول معه أيضاً: «إن الإسلام قد سبق الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها، ولكنه ترك التفصيات لاجتهادات المسلمين وفق أصول دينهم، ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم».

الواضح تماماً من فتوى الشيخ، أنه تصور الديمقراطية على صورة معينة يأملها ويتمناها ثم أصدر فتواه مفصلة على هذا «الخيال» الذي داعب أمانيه، لا على الحقيقة التاريخية والموضوعية التي صاغت مصطلح «الديمقراطية» في الفكر الإنساني الحديث.

ولعله من أبين ما يدلل على ذلك، قول الشيخ في فتواه: «وقول القائل: إن الديمقراطية تعني حكم الشعب بالشعب، ويلزم منها رفض المبدأ القائل: إن العاشرية لله، قول غير مسلم، فليس يلزم من المنداداة بالديمقراطية رفض حاكمية الله للبشر، فأكثر الذين ينادون بالديمقراطية لا يخطر هذا ببالهم، وإنما الذي يعنونه ويحرصون عليه هو رفض الديكتاتورية المتسلطة، رفض حكم المستبددين بأمر الشعوب، من سلاطين الجور والجبروت» اهـ.

وأنا - في الحقيقة - لم أستوعب قول الشيخ إن «أكثر الذين ينادون بالديمقراطية لا يخطر هذا ببالهم، وإنما الذي يعنونه ويحرصون عليه هو...»، هل أجرى الشيخ إحصاءً أنتج له هذه الحقيقة؟ وإذا قال مخالفه «إن أكثر الذين ينادون بالديمقراطية هذا ما يدور ببالهم»، ما الذي يرجح قول أحدهم على صاحبه؟

إن الفتوى الشرعية تحتاج إلى ضبط في الكلام بصورة أكثر دقة وإن حكاماً، من مثل هذه العبارات العاطفية الفضفاضة، وإنني لأعذر الشيخ في حماسته هذه في الدفاع عن قيم العدل والحرية وحفظ حقوق الإنسان وكرامته، فمثلك ومثلي، يعرف كم هي قاسية سياط الجلادين، وكم هي موحشة سجون المستبدرين، بيد أن حديث العدالة والحرية وحقوق الإنسان شيء، وضبط مصطلح فكري وسياسي، لإجراء حكم شرعى عليه شيء آخر، كما أن الواقع يبقى دائماً ما كان، لا ما ينبغي في تقديرى أن يكون، ولنتأمل قول الشيخ: «وال المسلم الذى يدعوا إلى الديمقراطية إنما يدعوا إليها باعتبارها شكلاً للحكم، يجسد مبادئ الإسلام السياسية في اختيار الحاكم، وإقرار الشورى والنصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومقاومة الجور، ورفض المعصية، وخصوصاً إذا وصلت إلى (كفر بواح) فيه من الله برهان» اهـ.

وأنا هنا أواقف الشيخ تماماً على ما حدده من منهج للحكم الإسلامي، ولكن ما الذي يدعوك - يا سيدى - لكي تضع خاتم الديمقراطية على هذا الحديث وذاك المنهج؟! ما هي بالضبط القداسة التي يحملها مصطلح «غربي التكوين والنشأة والتاريخ والصراع والدلالة» لكي تستميت في الدفاع عنه وتحسين صورته أمام المسلمين، بالقدر الذي يذكرنا بالهوس الذي طاف بعقول بعض المسلمين في الخمسينات والستينات حول مصطلح «الاشتراكية» حتى جعلوها والإسلام وجهين لعملة واحدة!،وها

هي التجربة تعود مرة أخرى مع مصطلح «الديمقراطية». إن الديمقراطية ليست ما تفصله أنت على مقاسك، أو يفصله غيرك، الديمقراطية منهج كامل لصيانة البناء الاجتماعي، إما أن تقبله، وإما أن ترفضه وتباحث لك عن منهج آخر يولد لك مصطلحات أخرى أصيلة تتناسب عقيدتك ودينك وتاريخك وإنسانك.

وإذا جاز أن نقبل المصطلح مع إجراء بعض التعديل عليه ليناسب بيئتنا، فما قولك في مصطلح «الشيوقراطية»، وهو «الحكم الإلهي»، فقط سنستبعد منه احتكار رجال الدين للحكم باسم وصاية السماء - على ما عرفه التاريخ الكنسي الأوروبي - ويبقى لنا أنها تعني جعل حكم الله هو المهيمن على البشر والمحدد لشريعة المجتمع، هل نستطيع أن نقول - حينئذ - إن جوهر الشيوقراطية «حكم الله» هو الإسلام؟!

إنه بالقدر الذي تقول فيه: إن الديمقراطية من الإسلام،  
يصح القول إن الشيوقراطية من الإسلام!!!

أما نحن، فنقول: إن الديمقراطية والشيوقراطية كلاهما مصطلح أوربي النشأة والتكوين والتاريخ والدلالة، ولا يعنينا أمرهما كمسلمين، لأن الإسلام لم يعرف حكم طبقة رجال الدين، كما لم يعرف «صكوك الغفران»، كما لم يعرف الصراع بين الدولة المدنية والكنيسة، أو بين الدين والدولة، وإنما لأن الإسلام كدين وتاريخ وحضارة يختلف عن المسيحية كدين وتاريخ وحضارة، مما يفرز لنا - بالبديهة المحسنة - اختلاف المصطلحات

الفكرية والسياسية والمنهجية بين كلا المنظومتين.

القضية هنا؛ أن بعض المسلمين يتخيّل أن حقوق الإنسان والعدالة والحرية وحق تداول السلطة ومنع التجّار في الأرض هي أمور حكر على التنظيم الديمقراطي للمجتمع، بحيث لا يمكن لهم تصور هذه المبادئ تتحقّق تحت أي مظلة أخرى مصطلحية في الإسلام، وهذا خلل خطير، إن هذه الحقوق والمبادئ الإنسانية مجرد ناتج لميلاد العلمنة/ الديمقراطية في المجتمع الأوروبي، ولكنها أيضاً يمكن إنتاجها وحمايتها وفرضها في المجتمعات الأخرى عن غير طريق العلمنة/ الديمقراطية.

لُكِنَّ الهيمنة الفكرية الغربية على تيارات الفكر والسياسة في المجتمع المعاصر، والجبروت الذي تمارسه المركبة الأوروبية على عقول ونفوس أبناء العالم الثالث - ومنهم بعض المسلمين - لم تعد تدع فرصة للعقل غير الأوروبي أن يفكُر بأصالة أو يتخيّل نتاجاً فكريّاً ومنهجياً لا ينجدب إلى «القطب الأوروبي» ومناهجه ومصطلحاته، فكانت معظم الجهود «العالمية» في مجال الأفكار والمناهج والمصطلحات - ومنها هذه الفتوى - مجرد تذيلات وهوامش على المتن الأوروبي، بيد أننا - في الحالة الإسلامية - يأبى الضمير الإسلامي إلا أن يسجل تحفظاته الخجلى على الديمقراطية، ويتجاهل أن هذه التحفظات تعني في الواقع الموضوعي رفض الديمقراطية، ولكتنا نصر على الاحتفاظ بالمصطلح والدفاع عنه رغم أننا - موضوعياً - أبطلناه.

إن حزب الفراشة الإيطالي - حزب المؤسسات - فرض نفسه على الساحة الحزبية ودخلت بعض أعضائه البرلمان الإيطالي لكي يكون «صوت المؤسس» كافياً لتشريع أي قانون جديد في المجتمع إذا تساوت الأصوات.

الذي لا يريد أن يعترف به الشيخ القرضاوي أن حزب الفراشة يمارس حقه الديمقراطي، وأنك إذا رفضت وجوده أو رفضت دخوله البرلمان أو رفضت الاعتداد بأصوات أعضائه فأنت غيرديمقراطي، وهذا فعل ضد الديمقراطية، هذه حقيقة موضوعية لا حيلة لك فيها، ولا مهرب لك من الإقرار بها.

صحيح أنك ترفض ذلك، وأنا كذلك أرفضه، ولكن معنى ذلك أننا نرفض الديمقراطية كإطار منهجي للحكم في بلاد الإسلام، ويبقى أن أبحث أنا وأنت عن مصطلح جديد ومنهج جديد، يربط بين الدين والدنيا، الشريعة والمجتمع، العدالة والأخلاق، الحرية والقيم، حق الله وحق العباد، وهي كلها جوانب لا صلة للديمقراطية بها ابتداءً.

ولا يورقك يا سيدني أن يرفض الغرب الاعتراف بمصطلحك الجديد ومنهجك الجديد، فهو يرفض دينك من حيث الأصل، كما أن المنطق الذاتي للديمقراطية التي تحكم حياته، يلزم به بقبول وضعية التعددية، هذا إذا أحسنا الظن بالتزامهم أي مبدأ لاسيما في العلاقات الدولية.

في فتوى الشيخ يوسف القرضاوي عن الديمقراطية، هناك خلل آخر، في محاولته تحليل مشروعية بعض الجوانب الإجرائية في الممارسة الديمقراطية، حيث حمل على فهم بعض الإسلاميين لها، وأنا أترك نص الحديث له، ثم يكون تعقيبنا.

يقول الشيخ: ومن الأدلة عند هذا الفريق من الإسلاميين، على أن الديمقراطية مبدأ مستورد، ولا صلة له بالإسلام: أنها تقوم على تحكيم الأكثريّة، واعتبارها صاحب الحق في تنصيب الحكام، وفي تسيير الأمور، وفي ترجيح أحد الأمور المختلف فيها بالتصويت في الديمقراطية هو الحكم والمرجع، فـأي رأي ظفر بالأغلبية المطلقة، أو المقيدة في بعض الأحيان، فهو الرأي النافذ، وربما كان خطأً أو باطلًا.

هذا مع أن الإسلام لا يعتد بهذه الوسيلة ولا يرجع الرأي على غيره، لموافقة الأكثريّة عليه، بل ينظر إليه في ذاته: أهوا صواب أم خطأ؟ فإن كان صواباً نفذ، وإن لم يكن معه إلا صوت واحد، أو لم يكن معه أحد، وإن كان خطأً رفض، وإن كان معه !! من الـ (٩٩) (١٠٠) !!

بل إن نصوص القرآن تدل على أن الأكثريّة دائماً في صف الباطل، وفي جانب الطاغوت، كما في مثل قوله تعالى: «وَإِن تُلْقِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضْلُلُكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup> «وَمَا أَكْثَرُ

(١) سورة الأنعام، الآية: ١١٦.

الْتَّاسِ وَلَوْ حَرَضْتَ بِمُؤْمِنِينَ <sup>(١)</sup> وَتَكْرَرَ فِي الْقُرْآنِ مِثْلُ هَذِهِ  
الْفَوَاصِلِ الْقُرَآنِيَّةِ: «وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ» <sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ يُضِيفُ الشَّيخُ مَعْقِبًا عَلَى ذَلِكَ بِقُولِهِ: وَهَذَا الْكَلَامُ مَرْدُودٌ  
عَلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الْغُلْطِ وَالْمَغَالَطَةِ.

فَالْمُفْرُوضُ أَنَّا نَتَحَدَّثُ عَنِ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ فِي مَجَمِعٍ مُسْلِمٍ،  
أَكْثَرُهُ مِنْ يَعْلَمُونَ وَيَعْقِلُونَ وَيَؤْمِنُونَ وَيَشْكُرُونَ. وَلَسْنَا نَتَحَدَّثُ  
عَنِ مَجَمِعٍ الْجَاهِدِينَ أَوِ الْضَّالِّينَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ.

ثُمَّ إِنْ هُنَّاكَ أَمْوَالًا لَا تَدْخُلُ مَجَالَ التَّصْوِيتِ، وَلَا تَعْرُضُ  
لِأَخْذِ الْأَصْوَاتِ عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا مِنَ الْثَّوَابِ الَّتِي لَا تَقْبِلُ التَّغْيِيرِ، إِلَّا  
إِذَا تَغَيَّرَ الْمَجَمِعُ ذَاتَهُ، وَلَمْ يَعُدْ مُسْلِمًا.

فَلَا مَجَالٌ لِلتَّصْوِيتِ فِي قَطْعِيَّاتِ الشَّرْعِ وَأَسَاسِيَّاتِ الدِّينِ،  
وَمَا عَلِمْ مِنْهُ بِالْفُرْقَةِ، إِنَّمَا يَكُونُ التَّصْوِيتُ فِي الْأَمْوَالِ  
«الْاجْتِهَادِيَّةِ» الَّتِي تَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ رَأِيٍّ، وَمِنْ شَأنِ النَّاسِ أَنْ  
يَخْتَلِفُوا فِيهَا، إِذَا اخْتَلَفَتِ الْآرَاءُ فِي هَذِهِ الْقَضَايَا، فَهَلْ تَرَكُ مَعْلَقَةً  
أَوْ تَحْسُمُ؟ هَلْ يَكُونُ تَرْجِيعٌ بِلَا مَرْجِعٍ؟ أَوْ لَابْدُ مِنْ مَرْجِعٍ؟

إِنْ مَنْطَقُ الْعُقْلِ وَالشَّرْعِ وَالْوَاقِعِ يَقُولُ: لَابْدُ مِنْ مَرْجِعٍ.  
وَالْمَرْجِعُ فِي حَالَةِ الْاِخْتِلَافِ هُوَ الْكُثْرَةُ الْعَدْدِيَّةُ، إِنْ رَأَى الْأَثْنَيْنِ  
أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْ رَأِيِ الْوَاحِدِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ

(١) سورة يُوسُفُ، الآية: ١٠٣.

(٢) سورة الْأَعْرَافُ، الآية: ١٨٧.

مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد».

وقد ثبت أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر: «لو اجتمعتما على مشورة ما خالفتكم» انتهى كلام الشيخ.

وهذا الكلام يحتاج إلى بعض التفصيل لما فيه من أوهام وغميغيات.

وببداية أنا أتعجب من كون الشيخ وضع رأي مخالفيه الذين يرى بطلان قولهم وصدره بأنهم يرون «أن الديمقراطية مبدأ مستورد، ولا صلة له بالإسلام»، فهل يا ترى رأي الشيخ القرضاوي أن الديمقراطية مبدأ غير مستورد؟ وأنه مبدأ أصيل نشأ وتولد وترعرع في حنايا التاريخ الإسلامي وتحولاته الحضارية والمنهجية والدينية والسياسية؟! فمتى إذن حدث ذلك؟ وفي أي زمن منذ بعثة النبي ﷺ حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي؟! ومتى استوردت أوروبا الديمقراطية من المسلمين؟! وما ملابسات ذلك الحدث التاريخي الفذ والمثير الذي خفي على العالمين هذه القرون الطويلة؟!

أظن أنه ما كان يليق بالشيخ أن يصدر حديثه بتلك العبارة، وذلك أنه أو أي مسلم آخر لا يستطيع الادعاء بأن الديمقراطية مبدأ غير مستورد من المنظومة الأوروبية. وإنما الخلاف هو في موقف الإسلام منها، هذه واحدة.

أما قول الشيخ في رده «المفروض أنا نتحدث عن الديمقراطية في مجتمع مسلم أكثره ممن يعلمون... ولسنا

نتحدث عن مجتمع الجاحدين أو الضالين عن سبيل الله».

فهذا فساد موضوعي ظاهر، فالديمقراطية لا تعني بهوية الإنسان وإيمانه وكفره ونوعية القيم التي يحملها، فالكل سواء، عالم الدين والبغى والمسلم والنصراني، أما إذا قلت: بأن حق الممارسة الديمقراطية في المجتمع المسلم موقوفة على المسلم المتدين، ولا يدخل فيها غير المتدين، أو الشاذ جنسياً أو النصراني أو اليهودي أو الملحد، فأنت بذلك تتحدث عن نظام آخر، ومنهج آخر سمه ما شئت، إلا أنه - على وجه القطع - ليس الديمقراطية.

وكذلك قول الشيخ: «ثم إن هناك أموراً لا تدخل مجال التصويت، ولا تعرض لأخذ الأصوات عليها، لأنها من الثوابت التي لا تقبل التغيير، إلا إذا تغير المجتمع ذاته ولم يعد مسلماً».

والمفارقة التي يستغربها الشيخ هنا أن المجتمع إذا تغير ولم يعد مسلماً أمكن له أن يكون ديمقراطياً، أما إذا ظل مجتمعاً مسلماً فقطعاً لن يكون ديمقراطياً لأنه يملك منظومة أخرى من الثوابت والعقائد والقيم التي يستحيل إخضاعها لرأي البشر.

وهنا نعود إلى أصل الخلل في تصور الشيخ لماهية الديمقراطية وجوهرها، ففي الديمقراطية الشعب هو المرجع وهو الحاكم وهو المشرع وهو الثابت الوحيد، فإذا قلت: بأن هناك أموراً لا تخضع للتصويت أو لا تدخل مجال التصويت، فأنت بذلك غير ديمقراطي قطعاً، وإذا قلت: بأن هناك ثوابت فكرية أو

دينية أو خلقية أو اقتصادية أو سياسية لا تقبل التغيير فأنت بذلك غير ديمقراطي، وكذلك قول الشيخ: «فلا مجال للتصويت في قطعيات الشرع» قول غير ديمقراطي، لأن تقريرك أن هناك شرعاً يحكم فوق إرادة البشر، فهذا طعن في صلب الديمقراطية وجوهرها.

هل اتضحت الصورة الآن أمام الشيخ وهو يدي وتياره؟ إنني أوفقهم تماماً على كل الضوابط والحدود والأطر التي وضعها الشيخ لسياسة المجتمع المسلم، ولكن الخلل الأساسي أنهم يأبون - لا أدرى لماذا - إلا أن يضعوا شعار الديمقراطية على منهج الله ونظام الإسلام السياسي، هل يظنون أنهم يحملون الإسلام ومنهجه بوضعهم هذه اللافتة المستوردة عليه؟! إن الإسلام - يا أصحابي - أجمل وأعلى وأطهر وأعدل من الديمقراطية ومن كل تصور بشري وضع لسياسة المجتمع، وحق الله لا أقول ذلك مجرد انتصار للدين، أو حماسة إيمانية مجردة، وإنما هي قناعة راسخة من تجوال البحث والنظر والتأمل في تحولات التاريخ الإنساني القديم والحديث، وما لات الأوضاع في العالم الإنساني المعاصر. يا إخواني إنكم بذلك تشيرون الارتكاك والحريرة والتشتت الذهني والنهضوي في عقول وضمائر شباب الصحوة الإسلامية، الذي تؤمن منه الأمة تحقيق نهضتها المرتجاة.

لماذا لا تبحثون عن فكرة أصيلة بناة، تصوغون بها مشروعاً إسلامياً أصيلاً للنهضة ولتنظيم الفعل الاجتماعي

الإسلامي الجديد؟ هل أصبح وظيفة الفقيه المسلم الآن أو الفكر أن يتضرر البضاعة الغربية - فكرية أو مادية - لكي يضع عليها الشعار التقليدي: «مذبوح على الطريقة الإسلامية»؟!

يا إخوتي ألم يعرف الإسلام نظاماً ومجتمعاً وحضارة ونظريات سياسية وأنماطاً إدارية، قبل ظهور الديمقراطيات؟ ألم يعرف الإسلام ومجتمعه عدلاً ورحمة وحرية واستنارة وتحضراً وشوريًّا وتعديلاً فكرية ومذهبية وغير ذلك، قبل ظهور الديمقراطيات؟!

إذا كان الإسلام يعرف ذلك، فحدثونا عنه، وأعيدوا صياغته، وطوروا آلياته ومؤسساته، ودققوا في تنظيماته ووسائل تحقيقه، وولدوا ما تحتاجون إليه من مصطلحات أصيلة وشعارات مسلمة، تعبّر عن خصوصية منهج الإسلام في الحكم، بدلاً من هذا التسول الفكري والمذهلي والاصطلاحى المزري والمهين عند اعتاب الفكر الأوروبي الحديث.

يا شيخ يوسف، الديمقراطيات والعلمانية وجهان لعملة أوربية واحدة، ومن قال لك غير ذلك فقد كذبك، وكلامها مرفوض إسلامياً، ولكن ليس معنى رفضهما أننا - بالختام - نرفض بعض التناحرات التي تولدت عنها والتي تتشابه مع بعض القيم الإسلامية، فحق الأمة في اختيار الحاكم وحق عزله إذا انحرف أو محاسبته إذا أخطأ، وحرية الرأي، وحق الاختلاف، وحفظ كرامة الإنسان وأدميته، وحق تداول السلطة، ونحو ذلك، كل

هذه أركان أصيلة في منهج الإسلام في الحكم بنص كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولكنها أركان تقوم على أساس تصورية وعقيدية، وتحكمها ضوابط وأطر منهجية، تختلف تماماً عن الأسس والضوابط التي تمثلها «الديمقراطية» كمنهجية لسياسة المجتمع البشري.

يا شيخ يوسف: ليس هذا دورك ولا تلك قضيتك، وإنما هذه تهويمات أدعياء الاستئثار المترفين فكريأً، والذين لا يحملون هموم الأمة ونهضتها، ولا يعرفون قدر دينهم، ومعنى أنهم يحملون رسالة الإسلام للعالمين.

يا شيخ يوسف: لقد سارت فتواك في الناس، واطلع عليها الجمع الغفير من مثقفي الأمة، وإنني أسألك بحق العهد والميثاق الذي تحملونه «لتبيئته للناس ولا تكتمونه» أن تعيد النظر وتجيله فيما أثبتته في هذا الحوار، فإن استبان لك خطأ فتواك فيبين ذلك للناس، وأنت أعدل من أن تعاند الحق إذا علمته، وإن كان فيما قلته أنا خطأ أو باطل، فاكشفه لي وللناس، لعل الله يهدينا لأقرب من هذا رشداً، والحمد لله أولاً وأخراً، ولا حول ولا قوة إلا بالله<sup>(١)</sup>.

قلت: ولأن الدكتور يؤمن بالديمقراطية فإنه لا شك سيؤمن بملحقاتها وهي قيام الأحزاب المتنافسة على الحكم!

(١) جهادنا الثقافي (٥٤ - ٦٥).

### الدكتور يؤمن بقيام الأحزاب في الدولة الإسلامية:

يقول الدكتور: [رأيي الذي أعلنه من سنين في محاضرات عامة، ولقاءات خاصة: أنه لا يوجد مانع شرعي من وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية، إذ المنع الشرعي يحتاج إلى نص، ولا نص.]

بل إن هذا التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر؛ لأنه يمثل صمام أمان من استبداد فرد أو فئة معينة بالحكم، وسلطتها على سائر الناس، وتحكمها في رقاب الآخرين، وفقدان أي قوة تستطيع أن تقول لها: لا، أو: لم؟ كما دل على ذلك قراءة التاريخ، واستقراء الواقع.

كل ما يشترط لكتتب هذه الأحزاب شرعية وجودها أمران أساسيان:

١ - أن تعرف بالإسلام - عقيدة وشريعة - ولا تعاديه أو تتنكر له، وإن كان لها اجتهاد خاص في فهمه، في صور الأصول العلمية المقررة.

٢ - لا تعمل لحساب جهة معادية للإسلام ولأمته، أيًا كان اسمها وموقعها.

فلا يجوز أن ينشأ حزب يدعو إلى الإلحاد أو الإباحية أو اللادينية، أو يطعن في الأديان السماوية عامة، أو في الإسلام خاصة، أو يستخف ب المقدسات الإسلام: عقيدته أو شريعته أو

قرآن، أو نبيه ﷺ [١]

قلت: إذا كنت اشترطت لهذه الأحزاب أن [تعترف بالإسلام عقيدة وشريعة، ولا تعاديه أو تتنكر له] فما الداعي إذا لقياها في ظل حكم إسلامي يطبق شرع الله؟ لأن هدفها واحد وهو تطبيق شرع الله، وهو حاصل والله الحمد، فلماذا إذن تبقى هذه الأحزاب؟

إن قال الدكتور بأن هذه الأحزاب قد تختلف فيما بينها في علاج المشكلات المتنوعة التي قد تعرض مسيرة الدولة الإسلامية سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

فأقول: كل هذا لا يستلزم قيام أحزاب متنازعة يسعى كل واحد منها - بأي وسيلة - للوصول إلى الحكم، ويكتفي أن يقام مجلس للشورى تُطرح من خلاله الحلول المناسبة لمشكلات الدولة المتنوعة.

والله يقول: «وَلَا تَنْزَعُوا فَنَفَّشُوا»<sup>(٢)</sup>، ويقول: «إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّا سَتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ»<sup>(٣)</sup>، وهذه الأحزاب التي يطالب الدكتور بقيامتها عامل مهم في تفريق الأمة، بما تنشره وتحمله من خصومات وعداوات وتنافسات دنيوية، إن لم تصل

(١) المصدر السابق (٦٥٢/٢ - ٦٥٣).

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٦.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٩.

إلى حد الاتهامات.

وأما قول الدكتور في شروطه للأحزاب التي ستقوم: [أن تعترف بالإسلام... وإن كان لها اجتهد خاص في فهمه!] فهو يرمز إلى أهل البدع من الرافضة والإباضية ونحوهم، من سيسمح لهم بإقامة أحزاب في ظل دولة (القرضاوي!) وسيغضن الدكتور الطرف عن بدعهم ومخالفتهم للأمة. وما ظنك - أخي المسلم - عندما يتولى حكم دولة الإسلام (حزب رافضي باطني) ماذا ستكون التسليمة؟!

حتى ستكون كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: [الرافضة إذا تمكنا فإنهم يوالون الكفار، ويعادون من المسلمين كل من لم يوافقهم على رأيهم]<sup>(١)</sup>.

قلت: ومن أراد الزيادة في معرفة مفاسد قيام الأحزاب في الدولة الإسلامية فعليه برسالة «حكم الانتماء» للشيخ بكر أبوزيد، ورسالة «الحزبية مالها وما عليها» للشيخ عبدالمجيد الريمي.

(١) منهاج السنة (٤/٥٣٧).

## القرضاوي والسلفية



## القرضاوي والسلفية

يحمل الدكتور حملات شنيعة على دعاة السلفية، ويرى أنهم أحد المعوقات الأساسية لمسيرة الصحوة!! ويسميهم كثيراً بـ (الظاهيرية الجدد)! أو (أهل الجمود).

وما نقم الدكتور منهم - في نظري - إلا بسبب أنهم خالفوا منهجه التجميعي الإخواني العقلاني، وغاظه كثيراً انتشارهم واكتساحهم البلاد الإسلامية في السنين الأخيرة - والله الحمد -، فلنستمع بعض مقولات الدكتور فيهم:

يقول الدكتور: [إن إحدى الآفات الكبرى التي تواجهها الساحة الإسلامية اليوم، وتعطي أسلحة فعالة لجماعة العلمانية والمتغرين، وتشوش على الفكر الإسلامي المستقيم والعمل الإسلامي السليم: هي هذه الفئة التي ليس لها أدنى حس بفقه المقاصد، فهي أسيرة النفعية والحرفية والشككية، وهم الذين سميتهم من قديم (الظاهيرية الجدد) وإن لم يكن لهم علم الظاهيرية، ولا سعة اطلاعهم، فلم يأخذوا من علامة الظاهيرية «ابن حزم» إلا جموده أحياناً، وطول لسانه.

إن هؤلاء قرءوا بعض آثار الإمامين: ابن تيمية وابن القيم، ولكنهم - للأسف - لم يفهموها حق الفهم، ولم ينفذوا إلى

أعماقها، ولم يتقيدوا بمنهج الشيفين، ولا من دونهما ممن ورثهما، بل يقلدون بعض المعاصرين، ويأخذون بجميع آرائهم<sup>(١)</sup>.

ويقول: [قد ظلمت كلمة «السلفية» من أنصارها، ومن خصومها على السواء.

أما أنصارها - أو من يعدهم الناس ويعدّون أنفسهم أيضًا أنصارها، أو من كثير منهم على التحقيق - فقد حصروها أو كادوا في شكليات وجدليات حول مسائل في علم الكلام، أو مسائل في علم الفقه، أو أخرى في علم التصوف، وعاشوا نهارهم، وياتوا ليلهم، ينصبون المجانق، ويقدّفون بالمقاليع، لمن يخالفهم في أي مسألة من هذه المسائل، أو أي جزئية من هذه الجزئيات.

حتى خيل لبعض الناس أن منهج السلف هو منهج المراء والجدل، لا منهج البناء والعمل، وأن السلفية تعني الاهتمام بالجزئيات على حساب الكليات، وبال مختلف فيه على حساب المتفق عليه، وبالشكل والصورة على حساب الجوهر والروح]<sup>(٢)</sup>

[والذي يهمني تأكيد التنبيه عليه هنا، هو اتباع منهج السلف، لا مجرد أقوال السلف في المسائل الجزئية، فقد تأخذ بأقوالهم الجزئية وأنت بمعزل عن منهجهم الكلي المتكامل

(١) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص ٢٣٤.

(٢) أولويات الحركة الإسلامية، ص ٩٧.

المتوازن.

وقد تلتزم بهذا المنهج بروحه ومقاصده، وإن خالفت بعضهم في بعض ما ذهبوا إليه من آراء واجتهادات<sup>(١)</sup>.

قلت: قول الدكتور: [وقد تلتزم بهذا المنهج - أي منهج السلف - بروحه ومقاصده، وإن خالفت بعضهم في بعض ما ذهبوا إليه من آراء واجتهادات] قول يحمل أوجهها عديدة، فهل يعني الدكتور أننا نكون سلفيين دون الالتزام بجزئيات العقيدة المأخوذة من الكتاب والسنّة؟ نرجو التوضيح!

ويقول لامزاً دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب - رحمة الله -: [إن هناك تلازماً بين السلفية الحقيقة والتجديد الحقيقي، فالسلفية الحقيقة لا تكون إلا مجدد، والتجديد الحقيقي لا يكون إلا سلفياً، فروح السلفية هو التجديد. وقد تجلى هذا المعنى بوضوح في المدرسة السلفية التجددية الكبرى التي أسسها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلامذته، وكان لها أثراً عميقاً في العقائد والفقه والفكر والأخلاق والسلوك إلى اليوم]<sup>(٢)</sup>.

[وربما يعتري معارض بالحركة (الوهابية) فهي حركة سلفية، تستمد من تراث المدرسة (التيمية) ولكنها لم تُعرف

(١) المصدر السابق، ص ٩٨.

(٢) الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ص ٤٦.

بالتجديد والاجتهداد. لهذا سماها د. محمد عمارة<sup>(١)</sup> (السلفية النصوصية) يقصد بالنصوصية: الحرفة في فهم النصوص، ولعلها هي التي أثرت في كثير من ينتمون إلى (السلفية) في عصرنا من المعادين للتجدد.

وقد يكون عذر هذه الحركة أنها نشأت في مجتمع بسيط بعيد عن معرك الحضارة تغلب عليه حياة البداوة، وكان هم الحركة الأكبر أن ترد الناس من عقائد الشرك إلى عقيدة التوحيد، وأن تطهر عباداتهم من البدع، وأفكارهم من الخرافات<sup>(٢)</sup>.

قلت: أولاً: تسمية دعوة الشيخ بالوهابية، فيه ما فيه من ملاحظات، فهي ليست إلا دعوة تنادي بالعودة إلى عقيدة السلف الصالح، ولم تبتعد مذهبًا جديداً كما يقول أهل البدع، ونربأ بالدكتور أن يكون أحدهم.

ثانيًا: دعوة الشيخ - رحمة الله - لم تعاد التجدد المنضبط بضوابط الكتاب والسنة، وهذا مما علمه الخاص والعام، ويعلم الدكتور أن هذه الدعوة لم تعارض كل جديد مفید لا يخالف الشرع، بل كانت سباقاً إليه قبل غيرها بعد أن حبها الله كثيراً من النعم الباطنة والظاهرة - والله الحمد -، وخير مثال على ذلك هذه

(١) لا عبرة برأي وارث المعتزلة محمد عمارة في الدعوة السلفية، لأنه ليس أهلاً للاعتذار برأيه!

(٢) المصدر السابق، ص ٤٦، ٤٧.

الدولة السعودية التي قامت مدافعة عن دعوة الشيخ ومؤمنة بها، فهي تحاول جهدها أن تلحق بركب الحضارة الدنيوية دون أن تتأثر مبادئها قدر الاستطاعة، والكمال لله سبحانه.

وأما إن كان الدكتور يقصد بالتجديد أن تنتشر البدع والخرافات ويتشر الانحلال والانحراف الفكري والأخلاقي، فهذا ما لا نرضاه تحت أي مسمى، وكان الأولى بالدكتور أن يطالب البلاد الأخرى بأن تحذو حذو هذه البلاد القائمة على الأصول المباركة لتلك الدعوة، وأن تحكم شرع الله في جميع أمورها، بدلاً من شن التهم ونشر الذم لدعوة الشيخ.

وهذا والله مما يحزن المسلم أن يرى الدكتور يغضن الطرف عن كل ما يحدث من انحرافات عقدية وأخلاقية في بلاد المسلمين (وفي مصر خاصة!!) ثم يجده يلمز بلاد التوحيد التي طالما رحبت به!

قلت: ولبيان عدم وضوح الرؤية لدى الدكتور، فهو يخلط بين المجددين ذوي الأصالة والأثر في الأمة، وبين مدعى التجديد المنحرفين عن منهج أهل السنة، فاسمع إليه يقول:

إن العلاج الفذ لما عليه المسلمون من ضعف وتمزق وانحطاط هو العودة إلى الإسلام الصحيح كما دعا إلى ذلك المجددون الأصلاء، مثل: جمال الدين والكتاكي ومحمد عبده ورشيد رضا وإقبال وحسن البنا وصادق الرافعي وعباس العقاد وغيرهم من المفكرين ودعاة ..... .

الإصلاح<sup>(١)</sup> !!

فهو يعد: الأفغاني الرافضي .  
 ومحمد عبده الماتريدي .  
 ورشيد رضا المتذبذب .  
 وإقبال الصوفي .  
 وحسن البناء التجمعي المفوض .  
 والرافعي الأديب .  
 والعقاد المنحرف عن الإسلام .

يعد هؤلاء جميعاً من المجددين !! فهل هناك خلط في التصورات ، وسوء فهم لمنهج أهل السنة والجماعة يفوق هذا الخلط عند الدكتور !؟

\* \* \*

(١) من أجل صحوة راشدة . . . ، ص ١٠١ .

# الجماعات الإسلامية والإغراق في الجزئيات



## الجماعات الإسلامية والإغراق في الجزئيات

الدكتور يرى أن الجماعات الإسلامية لن تتوحد، ولهذا فالأولى أن تتعاون فيما بينها، ولا يعادي بعضها بعضاً، يقول الدكتور:

[واعتقادي الذي سجلته في أكثر من كتاب: أنه ليس من الضروري توحيد الجماعات الإسلامية، وصيغها في قالب واحد. بل يكفي التقريب بينها، وإزالة أسباب التنافر والتناكر بين بعضها البعض، والعمل على أن يكون بينها قدر من التنسيق والتفاهم والتعاون. بحيث يكمل بعضها بعضاً، وبحيث تقف في القضايا الكبيرة جبهة واحدة، كالبنيان المرصوص. وبهذا يكون اختلافها اختلف تنوّع وثراء، لا اختلاف تناقض وصراع.]

ومما يعين على هذا التقارب والتفاهم والتعاون ما ذكرناه من ضرورة توفير «حد أدنى» من «المفاهيم المشتركة» التي تجمع بين المترافقين، و تقارب بين المتباعددين، وتتوّفق الصلة بين المتقاربين. وهذا ما يمكن أن تؤديه هذه الأصول إلى حد كبير<sup>(١)</sup>.

ويقول: [إنني لا أنكر تعدد الجماعات العاملة للإسلام، ولا

(١) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص ٣٤.

أطمع أن ينضوي الجميع في جماعة واحدة، يضمها تنظيم واحد، تحت قيادة واحدة، فهذا حلم جميل، ولكن دون تحقيقه صعوبات لا يسهل تذليلها، إلا أن ينقلب البشر إلى ملائكة أولى أجنحة<sup>(١)</sup>.

ويقول: [إن اختلاف مناهج العمل للإسلام، وتعدد الجماعات العاملة لتجديده، ليس ظاهرة مرضية، ولا أمراً مذموماً عند الله، ولا عند الذين آمنوا، بشرط أن يكون اختلاف نوع وتخصص، لا اختلاف تضاد وتناقض]<sup>(٢)</sup>.

قلت: الواجب على الجماعات الإسلامية جميعاً أن تلتقي على منهج أهل السنة والجماعة، ولا تخالفه في عقائد أفرادها، ثم بعد ذلك تختلف في طبيعة عملها، فبعضها يهتم بالدعوة، والبعض يهتم بالتربيـة، وأخرى تهتم بالإعلام، وهكذا. وهذا يكون في البلاد التي لا تحكم بشرعـة الله، أما في البلاد التي تحكم بالإسلام فلا داعي لوجود هذه الجماعات بين أهـلـه! وإنما يتعاون الأفراد على البر والتقوى ويتناهون عن الإثم والعدوان، ومن أراد الزيادة فعليه بكتابـ الشـيخـ (بـكرـ أـبـوـ زـيدـ) (ـحـكـمـ الـاتـماءـ إـلـىـ الـجـمـاعـاتـ إـلـاسـلـامـيـةـ).

(١) أين الخلل، ص ٣٨.

(٢) من أجل صحوة راشدة، ص ٢٠.

### فقه الأولويات عند الدكتور:

يقول الدكتور عن نفسه: بأنه [شديد الاهتمام بما أسميه «فقه الأولويات» والتركيز عليه، والحديث عنه، وهو جزء من اهتمامي بتسديد الحركة الإسلامية، وترشيد الصحوة الإسلامية، وهذا همي الأول والأكبر]<sup>(١)</sup>.

ويرى أنه على الصحوة.

[ألا تستغل بالفروع عن الأصول، ولا بالجزئيات عن الكليات]<sup>(٢)</sup>.

وينهى كثيراً على الذين يهتمون بالفروع على حساب الأصول، فيقول:

[من دلائل عدم الرسوخ في العلم، ومن مظاهر ضعف بصيرة بالدين: اشتغال عدد من هؤلاء بكثير من المسائل الجزئية والأمور الفرعية، عن القضايا الكبرى التي تتعلق بكينونة الأمة وحياتها ومصيرها، فنرى كثيراً منهم يقيم الدنيا ويقعدها من أجل حلق اللحية أو الأخذ منها أو إسبال الشياب، أو تحريك الأصبع في التشهد، أو اقتناص الصور الفوتوغرافية أو نحو ذلك من المسائل التي طال فيها الجدال، وكثير فيها القيل والقال].

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص. ٣.

(٢) الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ص. ١٨٥.

هذا في الوقت الذي ترتفع فيه العلمانية اللادينية، وتنتشر الماركسية الإلحادية، وترسخ الصهيونية أقدامها، وتتكيد الصليبية كيدها، وتعمل الفرق المنشقة<sup>(١)</sup> عملها في جسم الأمة الكبرى، وتتعرض الأقطار الإسلامية العريقة في آسيا وأفريقيا لغارات تنصيرية جديدة يراد بها محو شخصيتها التاريخية وسلخها من ذاتيتها الإسلامية، وفي نفس الوقت يذبح المسلمون في أنحاء متفرقة من الأرض، ويضطهد الدعاة الصادقون إلى الإسلام في بقاع شتى<sup>(٢)</sup>.

[كان الأولى بهؤلاء أن يصرفوا جهودهم إلى ما يحفظ على المسلمين وناشتهم أصل عقيدتهم، ويربطهم بأداء الفرائض، ويجنبهم اقتراف الكبائر]<sup>(٣)</sup>.

ويقول: [ورأيت آخرين يقيمون معارك يومية من أجل مسائل جزئية أو خلافية، مهملين معركة الإسلام الكبرى مع أعدائه الحاذدين عليه، والطامعين فيه، والخائفين منه، والمتربيين به. حتى في قلب أمريكا وكندا وأوروبا، وجدت من جعلوا أكبر همهم: الساعة أين تُلبس.. أفي اليد اليمنى أم اليسرى؟

(١) يعني بها: القاديانية والبهائية، فهما الفرقتان اللتان تحاربهما جماعة الإخوان! وأما الرافضة والصوفية وهما الأخطر ضررًا على الأمة - كما هو مشاهد - فهما من الفرق المقربة عند الدكتور وجماعته!

(٢) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص ٧١.

(٣) المصدر السابق، ص ٧١.

ولبس الثوب الأبيض بدل «القميص والبنطلون» واجب أم سنة؟

ودخول المرأة في المسجد: حلال أم حرام؟

والأكل على منضدة، والجلوس على الكرسي للطعام، واستخدام الملعقة والشوكة: هل يدخل في التشبه بالكفار أم لا؟ وغيرها... وغيرها من المسائل التي تأكل الأوقات، وتمزق الجماعات، وتخلق الحزارات، وتُضيّع الجهود والجهاد، لأنها جهود في غير هدف، وجهاد مع غير عدو<sup>(١)</sup>.

قلت: هذه القضية وهي (فقه الأولويات) أو ذم (الإغراء في الجزئيات) هي من القضايا التي ضرّحها الدكتور ومن كان على شاكلته، كمحمد الغزالى ومفکرى الإخوان، حتى ضيّع الشباب لأجلها كثيراً من السنة بل من الفرائض بل أهم الواجبات وهو التوحيد، تحت دعاوى الاهتمام بفقه الأولويات، فالدكتور - ومن وافقه - يرون أنه يجب على الأمة جمِيعاً أن تهتم (بزحف العلمانية) و(انتشار الماركسية الإلحادية) و(ترسيخ الصهيونية!) و(كيد الصليبية)، وأن تضيّع لأجل ذلك كثيراً من العبادات والسنّة التي أمر الله بها أو رسوله ﷺ.

ولا نعلم ماذا يريد الدكتور منا أن نفعله لمواجهة العلمانية

(١) الرسول والعلم، ص ٢٢.

والماركسيّة... إلخ؟ وهل تكون مواجهتنا لهم ناجحة ومنصورة إلا بالالتزام بديننا، وتعظيم شعائره؟

وماذا يضير المرء المسلم إذا اهتم بالسنن والنواقل التي لا يراها الدكتور شيئاً مذكوراً، وأضاف إليها الاهتمام بأمر أمته ومعرفة كيد أعدائها لها؟ ماذا يضيره في هذا؟ وهلّا جمع بين الحسينين.

وإذا اهتم المسلم بسنة الأكل أو اللباس مثلاً، هل معنى هذا أنه غير مهم بقضايا أمته الكبرى؟ لا. بل بإمكانه الجمع بينهما، وهو سهل ميسور على من يسره الله عليه.

ولنفرض أن مسلماً من المسلمين اهتم بالسنن والنواقل مثلاً، واجتهد فيه، ولكنه في مقابل هذا لم يلق بالاً لأمر العلمانية أو الماركسيّة أو نحوها، هل ننكر عليه ونقول: دع عنك هذه السنة ولا تفعلها أو تهتم بها حتى تشارك أمتك في همومها الكبرى؟ أم أننا نشكّره على هذا الاهتمام بسنة نبيه ﷺ، ونطالبه بأن لا يغفل عن واقع أمته ولو بشيء قليل، ونحن نعلم قوله تعالى: ﴿لَا يُكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا أَتَاهَا﴾<sup>(١)</sup>.

ثم نقول للدكتور: ما هي قضايا الأمة الكبرى التي ينبع على الشباب الملزّم تفريطهم فيها؟ هل هي مجرد ملاحقة العلمانين أو الماركسيين أو غيرهم من الأعداء، ومعرفة

(١) سورة الطلاق، الآية: ٧.

مخططاتهم وفضحها، والتحذير منهم؟ هل هذه (كل) قضايانا الكبرى؟

إن قضيتنا الكبرى التي فرط فيها الدكتور ومن وافقه هي أن نبصر الناس بدينهم وندعو إليه، ونوضح لهم العقيدة السلفية التي تجمعهم ولا تفرقهم، ونحذرهم من الشرك، لكي ينجوا من عذاب ربهم فالقضية الكبرى، أو أم القضايا هي مجرد خطوتين:

الأولى: عبادة الله وحده، وفق عقيدة أهل السنة والجماعة.

الثانية: الحذر من الشرك وأسبابه.

وهي وصية الله لجميع رسلي ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الْطَّغُوتَ﴾<sup>(١)</sup>. ولو حق المسلمون هذه الحقيقة البسيطة في حياتهم لانزاحت عنهم هموم كثيرة، ولعرفوا أعداءهم حق المعرفة، ولم يحتاجوا إلى من يعرفهم بفقه الأولويات أو يحذرهم من الإغراء في الجزئيات.

الحاصل: أن هذه القضية التي طرحتها الدكتور قضية وهمية مضخمة، ومصدق هذا أن كثيراً من الذين يدندنون حولها تجدهم مفرطين في السنة والواجبات محتاجين بهذه القاعدة (الإبليسية)، حتى ضاعت أعمارهم وقد أضاعوا هذه وتلك.

(١) سورة النحل، الآية: ٣٦.

### نتعاون فيما اتفقنا عليه:

يدندن الدكتور كثيراً حول هذه القاعدة، وهي (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضاً فيما اختلفنا فيه).

ففي سؤال حول هذه القاعدة يقول الدكتور:

«الذي وضع القاعدة المذكورة: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضاً فيما اختلفنا فيه» في هذه الصيغة هو العلامة السيد رشيد رضا رحمة الله، زعيم المدرسة السلفية الحديثة، وصاحب «مجلة المنار» الإسلامية الشهيرة، وصاحب «التفسير» و«الفتاوى» والرسائل والكتب التي كان لها تأثير في العالم الإسلامي كله، وقد أطلق عليها: «قاعدة المنار الذهبية»، والمقصود منها: «تعاون أهل القبلة» جميعاً ضد أعداء الإسلام<sup>(١)</sup>.

«ولهذا رحب المصلحون بهذه القاعدة، وحرصوا على تطبيقها بالفعل، وأبرز من رأيناها احتفل بها الإمام الشهيد حسن البنا، حتى ظن كثير من الإخوان أنه هو واسعها.

أما كيف نتعاون مع المبتدعين والمنحرفين، فالمعروف أن البدع أنواع ومراتب. فهناك البدع المغلظة، والبدع المخففة، وهناك البدع المكفرة، والبدع التي لا تخرج صاحبها عن الملة،

(١) فتاوى معاصرة (٢/١٣٠).

وإن حكمنا عليه بالابتداع والانحراف.

ولا مانع من أن نتعاون مع بعض المبتدعين فيما نتفق عليه من أصول الدين ومصالح الدنيا، ضد من هم أغلظ منهم في الابتداع، أو أرسخ في الضلال والانحراف، وفقاً لقاعدة ارتکاب أخف الضررين.

والكفر نفسه درجات، فكفر دون كفر، كما ورد عن الصحابة والتابعين. ولا مانع من التعاون مع أهل الكفر الأصغر، لدرء خطر الكفر الأكبر. بل قد نتعاون مع بعض الكفار والمشركين - وإن كان كفرهم وشركهم صريحاً مقطوعاً به - دفعاً لکفر أشد منه عداوة أو خطراً على المسلمين.

وفي أوائل سورة الروم، وما عرف من سبب نزولها: ما يشير إلى أن القرآن اعتبر النصارى - وإن كانوا كفاراً في نظره - أقرب إلى المسلمين من المجوس عبدة النار، ولهذا حزن المسلمين لانتصار الفرس والمجوس أولاً على الروم من نصارى بيزنطة، على حين كان موقف المشركين بالعكس؛ لأنهم يرون المجوس أقرب إلى عقيدتهم الوثنية.

فنزل القرآن يبشر المسلمين أن هذا الوضع سيتغير، وتنتجه الريح لصالح الروم في بضع سنين، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝ يَتَصَرَّفُ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> يقول القرآن: ﴿الَّمَّا ۝ غَلِبَ

(١) سورة الروم، الآيات: ٤، ٥.

الرُّومٌ ﴿٧﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ يَرْبَطُونَ ﴿٨﴾ فِي يَضْعَفُونَ ﴿٩﴾ سَيِّئَتْ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَوْمَيْدٍ يَفْرَخُ الْمُقْمَثُونَ ﴿١٠﴾ يَنْصَرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَكْبَرُ الرَّحِيمُ ﴿١١﴾ .<sup>(١)</sup>

وقد استعان النبي ﷺ بعد فتح مكة ببعض مشركى قريش في مواجهة مشركى هوازن، وإن كان شركهما في درجة واحدة، لما لمشركى قريش من الصلة النسبية الخاصة برسول الله ﷺ، وحميتمهم له من ناحية العصبية، حتى قال صفوان بن أمية قبل أن يسلم: لأن يربّنِي - أي يسودني - رجل من قريش خير من أن يربّنِي رجل من هوازن!

وأهل السنة - رغم تبديعهم للمعتزلة - لم يمنعهم ذلك من أن يستفيدوا من إنتاجهم العلمي والفكري، في الموضع المتفق عليها، كما لم يمنعهم ذلك أن يردوا عليهم فيما يرونهم خالفوا فيه الصواب، وحدوا عن السنة.

وأبرز مثل ذلك كتاب «الكساف» في التفسير للعلامة الزمخشري، وهو معتزلي معروف، ولكن لا نجد عالماً من بعده من له اهتمام بالقرآن وتفسيره إلا أخذ منه وأحال عليه، كما هو واضح في تفاسير الرازي والنوفي والنسابوري والبيضاوي وأبي السعود والألوسي وغيرهم.

ولأهميةه عندهم نجد رجلاً كالحافظ ابن حجر يخرج

(١) سورة الروم، الآيات: ١ - ٥.

أحاديث في كتاب سماه «الكافي الشاف في تحرير أحاديث الكشاف»، ونجد العلامة ابن المنير<sup>(١)</sup> يؤلف كتاباً في التعقيب عليه، خصوصاً في مواضع الخلاف يسميه «الانتصاف من الكشاف»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال الدكتور موضحاً هذه القاعدة: [والمقصود بعد هذا كله أن نقول: إن من خالفنا في نص قطعي الثبوت والدلالة لا يستحق منا أن نعذرها بحال، لأن القطعيات لا مجال فيها للاجتهاد، وإنما مجاله الظنيات، وفتح باب الاجتهاد في القطعيات إنما هو فتح لباب شر وفتنة على الأمة لا يعلم عواقبها إلا الله تعالى لأن القطعيات هي التي يرد إليها عند التنازع، وهي التي تحكم عند الاختلاف، فإذا أصبحت هي موضوع تنازع واختلاف، لم يبق في أيدينا شيء نحتكم إليه، ونقول عليه!]

وقد نبهت في أكثر من كتاب لي إلى أن من أشد الفتن والمؤامرات الفكرية خطراً على حياتنا الدينية والثقافية، تحويل القطعيات إلى ظنيات، والمحكمات إلى متشابهات.

بل قد تكون المخالفة في بعض القطعيات من الكفر الباوح، وذلك ما بلغ منها المرتبة التي يسميها علماؤنا «المعلوم من الدين

(١) هذا العلامة من الأشاعرة! فهو أشعري يتعقب معتزلياً، وانظر لمعرفة أخطائهم جميعاً - أي ابن المنير والزمخري - رسالة «المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف» للأستاذ صالح الغامدي.

(٢) المصدر السابق (٢/١٣١ - ١٣٣).

بالضرورة» وهو ما اتفقت الأمة على حكمه، وتساوى في معرفته الخاص والعام، مثل فرضية الزكاة والصيام، وحرمة الربا وشرب الخمر، ونحوها من ضروريات دين الإسلام.

أما من خالفنا في نص ظني، لسبب من الأسباب التي ذكرناها أو ما شابهها مما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، وقد ذكر فيه عشرة أسباب أو أعذار، يجعل الإمام من الأئمة لا يأخذ بنص أو بحديث معين، وهذا من عظيم فقهه وإنصافه - رضي الله عنه -، فهذا نعذر وإن لم نوافقه على رأيه.

فهكذا يتبعي أن يكون موقفنا، وهو موقف التسامح مع المخالفين مادام لهم مستند، يعتمدون عليه، ويطمئنون إليه، وإن خالفناهم نحن في ترجيح ما رجحوه.

فكم من قول اعتبر في وقت من الأوقات ضعيفاً أو مهجوراً، أو شاداً، ثم هيا الله له من ينصره ويقويه ويشهده، كما رأينا ذلك بجلاء في أقوال الإمام ابن تيمية، ومدرسته السلفية، وخصوصاً في مسائل الطلاق وما يتعلق بها، فقد ارتكبها الكثيرون من علماء المسلمين ولجان فتاواهم، وأصبحت هي عمدتهم، وأنقذ الله بها الأسرة المسلمة من الدمار والانهيار، وكانت إلى عهد قريب مثالاً للشذوذ والشروع عن الصواب، حتى

في داخل المملكة العربية السعودية]<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر: [لا يجوز أن تستغل فصائل الصحوة بالمعارك الجانبية، والمسائل الهمامشية التي يتغدر أن يتفق الناس فيها على رأي واحد، ويهتموا بالقضايا المصيرية والمسائل الكبرى، ويتبينوا قاعدة المنار الذهبية: (تعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضاً فيما اختلفنا فيه)]<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذه القاعدة (تعاون فيما...) ليست على إطلاقها، لأنها لم توضح مدى هذا الاختلاف الذي نعذر بعضاً فيه ولا تناصح، ولهذا قال الشيخ ابن باز - حفظه الله -: [نعم يجب أن نتعاون فيما اتفقنا عليه من نصر الحق والدعوة إليه والتحذير مما نهى الله عنه ورسوله أما عذر بعضاً لبعض فيما اختلفنا فيه فليس على إطلاقه، بل هو محل تفصيل: فما كان من مسائل الاجتهاد التي يخفى دليلها فالواجب عدم الإنكار فيها من بعضاً على بعض، أما ما خالف النص من الكتاب والسنة فالواجب الإنكار على من خالف النص بالحكمة والمواعظ الحسنة والجدال بالتي هي أحسن عملاً بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِرْثِ وَالنَّقْوَىٰ وَلَا نَعَوْنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعَدْوَنَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ﴾

(١) المصدر السابق (١٣٨/٢ - ١٣٩).

(٢) الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ص ١٨٤.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٢.

بعضُهُمْ أَوْلَيَاءِ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ»<sup>(١)</sup> الآية.

وقوله عز وجل: «أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَهِدْلَهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحَسَنُ»<sup>(٢)</sup>، وقول النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان»، وقوله ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» أخرجهما مسلم في صحيحه. والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ ابن عثيمين - حفظه الله - عن هذه العبارة: [رأينا في هذه الكلمة أن فيها إجمالاً: أمّا (نجتمع فيما اتفقنا فيه)؛ فهذا حق. وأمّا (يudر بعضاً فيما اختلفنا فيه)؛ فهذا فيه تفصيل:

فما كان الاجتهد فيه سائغاً؛ فإنه يudر بعضاً فيما اختلفنا فيه، ولكن لا يجوز أن تختلف القلوب من أجل هذا الخلاف.

وأما إن كان الاجتهد غير سائغاً؛ فإننا لا نudر من خالف فيه، ويجب عليه أن يخضع للحق، فأول العبارة صحيح، وأمّا آخرها فيحتاج إلى تفصيل<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة التوبة، الآية: ٧١.

(٢) سورة التحل، الآية: ١٢٥.

(٣) تنبیهات على ما كتبه الصابوني في صفات الله، ص ١٨، ١٩.

(٤) الصحوة الإسلامية: ضوابط وتوجيهات، ص ١٧١.

## القرضاوي والمرأة



## القرضاوي والمرأة

موقف القرضاوي من المرأة موقفٌ شبيه بموافق (المتحررين) من مدعى نصرة المرأة قديماً وحديثاً! ولكن هذا الموقف مخالف بخلاف إسلامي تزينه العبارة الفقهية والأدلة الشرعية!

**الدكتور يختار للمرأة أن تكشف وجهها ويديها:**

فهو يرى أن للمرأة أن تكشف وجهها ويديها، وهذا القول الذي اختاره الدكتور ضعيف جداً، ومخالف لما ثبت من الأدلة الصحيحة بوجوب تغطية المرأة لوجهها ويديها، وقد أشبع العلماء هذه المسألة بحثاً ونقاشاً وردوداً، ومن أراد أن يطمئن قلبه لهذا الحكم الصحيح وهو وجوب تغطية الوجه واليدين، فليرجع إلى كتاب (عودة الحجاب) للشيخ محمد بن إسماعيل، فقد حشد - حفظه الله - كمّا هائلاً من الأدلة الموجبة لذلك وردّ على المخالفين بما لا مزيد عليه.

وأما من استأنس لرأي القرضاوي وغيره في هذه المسألة فهو لاشك من اتبع هواه، لأن الأدلة قد اتضحت لكل باحث عن الحق.

## المرأة تكون ناخبة ومرشحة عند الدكتور:

والإسلام الذي ينادي به الدكتور هو: [إسلام يكرم المرأة: ... ويفسح لها مكاناً لمشاركة في قضايا الأمة السياسية والاجتماعية والثقافية، ناخبة ومرشحة لكل ماتحسنه من الأعمال] - فيما عدا الولاية العامة على الدولة - فهي نصف المجتمع وأحد جناحيه<sup>(١)</sup>.  
 قلت: لا يجوز للمرأة أن تكون منتخبة أو مرشحة كما يدعى الدكتور لأن هذا مخالف لحديث الرسول ﷺ: «ما أفلح قوم ولن أمرهم امرأة» وهذا الحديث غصة في حلوق مدعى (التنوير) و(التحرير) من الرجال والنساء، وكان الواجب عليهم أن يطبقوا قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْأَخْيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ومما يدل على عدم جواز ذلك - أيضاً - أن هذا الترشيح والانتخاب يعرضها للاختلاط بالرجال وماما لهم! ويقودها إلى التبرج والسفور، وكل هذا محرم، وهو منافٍ لأمر الله تعالى المرأة أن تقرأ في بيتها وأن لا تبرج<sup>(٣)</sup>، وقد أوجبتي كلمة في هذا المقام للشيخ المحدث أَحْمَدْ شَاكِرَ - رَحْمَهُ اللَّهُ -<sup>(٤)</sup>.

(١) الإسلام والعلمانية، ص ٣٩.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٦.

(٣) وقد ذكر الشيخ أَحْمَدْ الحصين في كتابه «موقف الإسلام من ترشيح وانتخاب المرأة» كثيراً من المفاسد المترتبة على ذلك. فلتراجع

(٤) وهي جديرة بالتأمل من كل امرأة يتابها (هوس) التحرر في بلادنا، لعلها تزدجر.

قال: [أما النساء في عصرنا، فقد ملأهن الكبير والغرور والطغيان بما ثبت أعداؤنا المبشرون والمستعمرون في نفوسهن بالتعليم المتهتك الفاسق، فزعمن لأنفسهن حق المساواة بالرجال في كل شيء! في ظاهر أمرهن، وهن على الحقيقة مستعليات طاغيات، يرددن أن يحكمن الرجال في الدار وخارج الدار، وأن يعتدين على التشريع الإسلامي، حتى فيما كان فيه النصوص الصريحة، من الكتاب والسنّة، بل يرددن أن يكن حاكمات فعلاً ويتولين من شؤون الرجال ما ليس لهن، وأن يخرجن على أمر الله ورسوله، بل يكفرن بأن الرجال قوامون على النساء، بل يكفرن بأنه: «لن يفلح قوم وللّه أرحم بهم امرأة» حتى طمعن في مناصب القضاء وغيرها وساعدهن الرجال الذين هم أشباه الرجال ولم يخش هؤلاء وأولئك ما وراء ذلك من فساد وإنهيار ثم من سخط الله وشديد عقابه<sup>(١)</sup>.]

قلت: ومن أراد زيادةً في هذا الموضوع فعليه بكتاب (فتاوي وكلمات لعلماء الإسلام قديماً وحديثاً حول حكم تمكين المرأة من الترشيح والانتخاب) للدكتور عبدالرزاق الشايجي، وكتاب «المرأة والحقوق السياسية» للأستاذ مجید أبو حجير، فقد أشبع الموضوع بحثاً وأجاب على شبهات المجوزين.

ويطالب الدكتور الفقهاء أن لا يشددوا في أحكامهم مع المرأة! فيقول:

(١) عمدة التفسير (٣/١٦٤ - ١٦٥).

[لا يسع فقهاء الحركة الإسلامية أن يتبعوا الآراء المشددة التي تضيق ولا توسع، وتجنح إلى التحرير أكثر من التحليل، وخصوصاً في القضايا المستقلة بالمرأة، والأسرة، واللهو، والفنون، ونحوها]<sup>(١)</sup>.

### الدكتور يؤيد الاختلاط:

ويأسى - بشدة - على حال الصحوة الإسلامية التي فصلت بين الرجال والنساء! ويتنمى أن الأمر يكون على ما كان عليه قديماً قبل الصحوة، من اختلاط الحابل بالنابل! فيقول:

[ذَخَلَتْ مَعْجَمَنَا الْحَدِيثِ كَلْمَاتٍ أَصْبَحَ لَهَا دَلَالَاتٍ لَمْ تَكُنْ لَهَا مِنْ قَبْلٍ. مِنْ ذَلِكَ كَلْمَةُ «الْأَخْتِلاَطُ» بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ. فَقَدْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ الْمُسْلِمَةُ - فِي عَصْرِ الشَّبُوَّةِ وَعَصْرِ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ - تَلْقَى الرَّجُلُ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الْمَرْأَةَ، فِي مَنَاسِبٍ مُخْتَلِفَةٍ، دِينِيَّةً وَدُنْيَوِيَّةً، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَمْنُوعاً بِإِطْلَاقٍ، بَلْ كَانَ مَشْرُوعاً إِذَا وُجِدَتْ أَسْبَابُهُ، وَتَوَافَرَتْ ضَوَابِطُهُ، وَلَمْ يَكُونُوا يَسْمُونَ ذَلِكَ «اَخْتِلاَطًا»]<sup>(٢)</sup>.

[المهم أن نؤكِّد هنا أن ليس كل اختلاط ممنوعاً، كما يتصور ذلك ويتصوره دعاة التشديد والتضييق، وليس كذلك كل اختلاط ممنوعاً، كما يروج لذلك دعاة التبعية والتغريب]<sup>(٣)</sup>.

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص ١١٣.

(٢) ملامح المجتمع المسلم، ص ٣٦٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٦٩.

ثم يبيّن الدكتور أن النساء في عصر النبوة كن يشهدن الجمعة والجماعة في المسجد، وكن يحضرن صلاة العيدين [ويشاركن في هذا المهرجان! الإسلامي الكبير]<sup>(١)</sup>.

ثم قال: [وكان النساء يحضرن دروس العلم مع الرجال عند النبي ﷺ]<sup>(٢)</sup>.

[وتجاوز هذا النشاط النسائي إلى المشاركة في المجهود الحربي في خدمة الجيش والمجاهدين]<sup>(٣)</sup>.

[وفي الحياة الاجتماعية شاركت المرأة داعية إلى الخير، آمرة بالمعروف، ناهية عن المنكر]<sup>(٤)</sup>.

[وقد عيّن عمر في خلافته (الشفاء بنت عبدالله العدوية) محتسبة على السوق]<sup>(٥)</sup>.

(١) المصدر السابق، ص ٣٧٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٧٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٧١.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٧٢.

(٥) العجب لا ينقضي من القرضاوي الذي ينادي بالاحتجاج بالأحاديث الصحيحة وطرح الضعيفة فضلاً عن الموضوعة - كما سبق - ثم هو يحتج بهذا الأثر الذي ذكره ابن حزم في المحلى (٥٢٧/٨) بلا إسناد، وقال عنه ابن العربي المالكي في (أحكام القرآن) (١٤٥٧/٣): [لم يصح، فلا تلتفتوا إليه؛ فإنما هو من دسائس المبتدعة].

(٦) المصدر السابق، ص ٣٧٣.

ثم قال: [والخلاصة: أنَّ اللقاء بين الرجال والنساء في ذاته إذن ليس محرماً، بل هو جائز أو مطلوب إذا كان القصد منه المشاركة في هدف نبيل، من علم نافع أو عمل صالح، أو مشروع خير، أو جهاد لازم، أو غير ذلك مما يتطلب جهوداً متضادرة من الجنسين، ويتطلب تعاوناً مشتركاً بينهما في التخطيط والتوجيه والتنفيذ]<sup>(١)</sup>.

ويقول: [حضرتُ في العام الماضي في حيٍ جامعي للطلاب في الجزائر العاصمة لإلقاء محاضرة عليهن، وفتح باب الحوار - كما هي العادة - والرد على ما يقدمه من أسئلة تحريرية أو شفوية، وكان بعض الشباب حاضراً فبدأ هو يتلقى الأسئلة ويفرزها، فيأخذ منها ويدع، فقلتُ معتراضاً: لماذا لا تقوم بهذا إحدى الطالبات، نيابة عن زميلاتها؟؟]

لماذا (تحشرون) أنفسكم أيها الرجال في أمر النساء؟؟ ارفعوا أيديكم عن الأخوات، ودعوهن يتصرفن كما يحلو لهن، يستقبلن الأسئلة ويخترن منها المناسب في تقديرهن، وتقوم إحداهن بقراءتها]<sup>(٢)</sup>.

ويقول الدكتور: [سيقول المتشددون: كيف تطلبون من المرأة المسلمة أن يكون لها دور بارز في الحركة الإسلامية، وأن

(١) المصدر السابق، ص ٣٧٥.

(٢) أولويات الحركة الإسلامية، ص ٦٧.

تحرك وتقود وثبت وجودها في موكب العمل الإسلامي الزاحف؟ وهي مأمورة بالقرار في بيتها ينص القرآن الكريم: «وَقَرَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْ تَبَرَّجْ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى»<sup>(١)</sup>.

وجوابي لهؤلاء الإخوة الغيورين: إن الآية خطاب لنساء النبي، وهؤلاء لهن من الخصوصية ما ليس لغيرهن، وعليهن من التغليظ ما ليس على سائر النساء، وقد قال تعالى في خطابهن: «يَنْسَاءَ الَّتِي لَسْنَ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ»<sup>(٢)</sup>[٣].

قلت: الآية «وَقَرَنَ . . .» عامة لجميع نساء المسلمين، ولكن الدكتور لبس كعادته.

قال الإمام القرطبي رحمه الله:

[معنى هذه الآية الأمر بلزم الباب، وإن كان الخطاب لنساء النبي ﷺ فقد دخل غيرهن فيه بالمعنى، هذا لو لم يرد دليل يخص جميع النساء، كيف والشريعة طافحة بلزم النساء بيوتهن، والانكفاء عن الخروج منها إلا لضرورة، على ما تقدم في غير موضع، فأمر الله تعالى نساء النبي ﷺ بملازمة بيوتهن، ومخاطبهن بذلك تشريفاً لهن، ونهاهن عن التبرج، وأعلم أنه فعل الجاهلية الأولى «وَلَا تَبَرَّجْ تَبَرَّجْ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى»<sup>(٤)</sup>[٤] اهـ.

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٢.

(٣) أولويات الحركة الإسلامية، ص ٦٨.

(٤) الجامع لأحكام القرآن (١٤/١٧٩ - ١٨٠).

وقال العلامة عبدالعزيز بن باز - حفظه الله - : [نهى سبحانه في هذه الآيات نساء النبي الكريم أمهات المؤمنين وهن من خير النساء وأظهرهن عن الخضوع بالقول للرجال ، وهو تلبيس القول وترقيه لثلا يطمع فيهن من في قلبه مرض شهوة الزنا ويظن أنهن يوافقنه على ذلك ، وأمر بذروهن البيوت ، ونهاهن عن تبرج الجاهلية ، وهو إظهار الزينة والمحاسن كالرأس والوجه والعنق والصدر والذراع والساقي ونحو ذلك من الزينة لما في ذلك من الفساد العظيم والفتنة الكبيرة وتحريك قلوب الرجال إلى تعاطي أسباب الزنا .

وإذا كان الله سبحانه يحذر أمهات المؤمنين من هذه الأشياء المنكرة مع صلاحهن وإيمانهن وطهارتهن فغيرهن أولى وأولى بالتحذير والإنكار والخوف عليهن من أسباب الفتنة عصمنا الله وإياكم من مضلالات الفتن ، ويدل على عموم الحكم لهن ولغيرهن قوله سبحانه في هذه الآية : ﴿ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَأَتِينَ الْزَّكَوَةَ وَأَطْعَنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ فإن هذه الأوامر أحکام عامة لنساء النبي ﷺ وغيرهن<sup>(١)</sup> .

ويقول الدكتور : [أود أن أقول هنا بصرامة : إن العمل الإسلامي قد تسربت إليه أفكار متشددة غدت هي التي تحكم العلاقة بين الرجال والنساء ، وتأخذ بأشد الأقوال تضييقا في هذه

(١) رسالة في الحجاب والسفور ، ص ١٣ ، ١٤ .

المسألة.

وهذا ما لاحظه في كثير من المؤتمرات والندوات، حتى في أوروبا وأمريكا، ففي أواسط السبعينيات ظللت أحضر لعدة سنوات المؤتمرات السنوية لاتحاد الطلبة المسلمين بالولايات المتحدة وكندا، وكان يحضر الإخوة والأخوات، ويشهد الجميع المحاضرات والندوات العامة، ويسمعن التعليلات والأسئلة والأجوبة والمناقشات حول القضايا الإسلامية الكبيرة: فكرية وعلمية واجتماعية وتربوية وسياسية. إلا حلقات فقهية خاصة تُعقد للنساء للإجابة عن تساؤلات خاصة عندهن.

ولكنني في الثمانينيات حضرت عدداً من المؤتمرات في أمريكا وأوروبا، فوجدت فصلاً تاماً بين الجنسين، ووجدت الأخوات يُحرمن من قسم كبير وهم من المحاضرات والمناقشات والندوات التي تُعقد عند الرجال، وقد شكا إلى بعض الأخوات مللهن من المحاضرات التي تدور كلها حول قضايا المرأة وحقوقها وواجباتها ومكانتها في الإسلام، وهي قضايا تكررت حتى أصبح الحضور لسماعها كأنه عقوبة!!

وقد أنكرت هذا في أكثر من مؤتمر حضرته، وقلت: إن الأصل في العبادة ودروس العلم هو الاشتراك، ولم يُعرف في تاريخ الإسلام مسجد للنساء وحدهن مستقلاً عن الرجال.

وقد كان النساء يشهدن الدروس النبوية - كما يشهدن الجمعة والجماعة والعيددين - مع الرجال، ويسألن في أخص

الأمور المتعلقة، ولم يمنعهن الحياة أن يتفقهن في الدين، كما قالت عائشة - رضي الله عنها -.

وكتب الشَّيْخُ حافلةً بكثيرٍ من الأسئلة التي وُجِّهَتْ من النساء إلى النبي ﷺ، منها مَنْ سَأَلَتْ لِنَفْسِهَا، وَمَنْ سَأَلَتْ بِاسْمِ بَنَاتِ جَنْسِهَا، قائلةً: أَنَا وَافِدَةُ النِّسَاءِ إِلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ.

وقد طُلِّبَ من الرَّسُولِ ﷺ أَنْ يَجْعَلْ لَهُنَّ يَوْمًا خَاصًا، يُنْفَرِّدُونَ بِهِ دُونَ الرِّجَالِ، لِيَكُونَ لَهُنْ فَسْحَةٌ مِّنَ الْوَقْتِ وَالْحُرْبَةِ، لِيُسْأَلَنَّ عَمَّا يَشَاءُنَّ دُونَ حَرْجٍ مِّنْ آبَائِهِنَّ أَوْ إِخْرَانِهِنَّ أَوْ أَزْوَاجِهِنَّ، أَوْ غَيْرِهِنَّ مِنَ الرِّجَالِ.

وَهَذِهِ مَزِيَّةٌ أُضِيفَتْ لَهُنَّ إِلَى جُنْبِ الدُّرُوسِ الْعَامَةِ الَّتِي يُشَرِّكُنَّ فِيهَا مَعَ الرِّجَالِ<sup>[١]</sup>.

قُلْتُ: قَوْلُ الدَّكْتُورِ بَأْنَ النِّسَاءَ كُنَّ يُشَرِّكُنَّ وَيُحْضَرُنَّ (مَعَ) الرِّجَالِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَيُشَهِّدُنَّ مَعَهُ الدُّرُوسَ النَّبُوَّيَّةَ، مِنْ كَذِبَاتِهِ - هَدَاءُ اللهِ -.

فَهُوَ يَعْنِي - وَهَذَا وَاضِحٌ مِّنْ سِيَاقِ حَدِيثِهِ - أَنَّ النِّسَاءَ فِي عَصْرِهِ ﷺ كُنْتُمْ يَخْتَلِطُنَّ بِالرِّجَالِ فِي الدُّرُوسِ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فَقَدْ كَانَ ﷺ يَخْصُّ لَهُنَّ دُرْسًا دُونَ الرِّجَالِ، وَقَبْلَ ذَلِكَ كُنْتُمْ يَسْأَلُنَّهُ فَرَادِيًّا دُونَ اخْتِلاَطٍ أَوْ حُضُورِ دُرْسٍ.

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص ٦٥، ٦٦.

وإن تعجب - أخي القارئ - فعجبت من تألم الدكتور وتحسره على عدم اختلاط النساء بالرجال، وهو الداعية المسلم الذي لم نكن نتوقع أن يصدر منه هذا القول مهما بلغ (تساهله) في أمر النساء.

فهي - والله - من عجائب القرضاوي الكثيرة التي تهون عندها دعاوى أهل (التحرير) من العلمانيين والملحدين.

قلت: ولكي يبرر الدكتور دعوته لهذا الاختلاط (المحتشم!) كما يزعم، فإنه يهاجم الاختلاط (المتحلل) ولا يرضاه، وكل الاختلاطين شر ومصيبة لو كان الدكتور يعلم، (فالمحتشم) يقود إلى (المتحلل) مهما فعل الدكتور من احتياطات.

يقول الدكتور: [ليس بمجتمع مسلم ذلك الذي يختلط فيه الفتيان والفتيات - اختلاط تماس واحتكاك والتصاق - في المعاهد والجامعات، والمعسكرات والرحلات، ووسائل المواصلات]<sup>(١)</sup>.

قلت: كلا الاختلاطين مذموم كما سبق، وما سيحدث في الثاني سيحدث في الأول حتماً، لأن طبيعة البشر تدعو إلى ذلك مهما وضعنا من ضمانات واحتياطات، فكل هذا سيضيع على أرض الواقع، وهذا الأمر مما يقر به العقلاة الذين لا يتبعون الهوى.

(١) ملامح المجتمع المسلم، ص ١٠٨.

الدكتور يجيز لمس المرأة الأجنبية:

أفرد الدكتور لفتوى حكم لمس الرجل للمرأة صفحات كثيرة (11) صفحة!) غال فيها ودار، وطَوَّفَ يميناً وشمالاً لعله يجد منفذاً لتحليل هذا الأمر الذي قد اتضحت حكمه من قوله عليه السلام الواضح البين: «لأن يطعن في رأس رجل بمحيط من حديد خير من أن يمس امرأة لا تحل له»<sup>(1)</sup>.

وليك شيئاً من (اللف والدوران!) الذي قام به الدكتور هداه الله .

يقول الدكتور عن هذا الحكم: [الحقيقة أنني بحثت عن دليل مقنع منصوص عليه، فلم أعثر على ما أنشده]<sup>(٢)</sup> !! ويقول: [أقوى ما يستدل به هنا، هو سد الذريعة إلى الفتنة]<sup>(٣)</sup> .

ثم حاول تضييف الحديث الصحيح الذي سبق ذكره ثم قال بعد اليأس: [إن التحرير لا يثبت إلا بدليل قطعي لا شبهة فيه، مثل القرآن الكريم، والأحاديث المتوترة، ومثلها المشهورة]<sup>(٤)</sup> !!

(١) أخرجه الطبراني والبيهقي، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٢٦).

٢) فتاوى معاصرة (٢٩٣/٢).

٣) المصطلحات، (٢٩٤/٢).

(٤) المصدر، السنة، (٢٩٦/٢).

ثم بعد التسليم بقبول الحديث قال الدكتور: [على فرض تسلينا بصحة الحديث أو إمكانأخذ التحرير من مثله، أجد أن دلالة الحديث على الحكم المستدل عليه غير واضحة]<sup>(١)</sup> !!

ثم حمل كلمة (يمس) الواردة في الحديث على الجماع !!! ثم راح يستدل بأحاديث على جواز مس الأجنبية ولا دلالة فيها، وقد أجاب عنها العلماء.

وفي الختام قال الدكتور: [الذي يطمئن إليه القلب من هذه الروايات أن مجرد الملامسة ليس حراماً]<sup>(٢)</sup> !!

قلت: صدق الله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفَرُّوْعَالِ اللَّهُ الْكَذِبُ»<sup>(٣)</sup>.

فالدكتور قد افترى على الله الكذب، وخالف الحديث الصحيح وخاص عنه متبوعاً هواء أمام ضغط الواقع، ومحاولات الظهور بمظهر (الفقيه المستنير) على حساب النصوص الشرعية.

قال الشيخ الألباني معلقاً على الحديث السابق: [في الحديث وعيد شديد لمن مس امرأة لا تحل له، ففيه دليل على

(١) المصدر السابق (٢٩٦/٢).

(٢) المصدر السابق (٣٠١/٢).

(٣) سورة التحول، الآية: ١١٦.

تحريم مصافحة النساء لأن ذلك مما يشمله المس دون شك، وقد بلّي بها كثير من المسلمين في هذا العصر وفيهم بعض أهل العلم، ولو أنهم استنكروا ذلك بقلوبهم، لهان الخطب بعض الشيء، ولكنهم يستحلون ذلك، بشتى الطرق والتآويلات، وقد بلغنا أن شخصية كبيرة جداً في الأزهر قد رأه بعضهم يصافح النساء، فإلى الله المستكى من غربة الإسلام.

بل إن بعض الأحزاب الإسلامية، قد ذهبت إلى القول بجواز المصافحة المذكورة، وفرضت على كل حزبي تبنيه، واحتجت لذلك بما لا يصلاح، معرضة عن الاعتبار بهذا الحديث والأحاديث الأخرى الصريحة في عدم مشروعية المصافحة<sup>(١)</sup>.

قلت: ولتعلم شدة تناقض الدكتور واضطرباته في فتاواه؛ إليك هذه الفتوى التي قد قال بها في موضع آخر من كتبه، وهي تناقض الفتوى السابقة، وتأمل كيف حلّ في مكان، وحرّم في آخر متبعاً هواه.

يقول الدكتور: [أما ذهاب المرأة إلى رجل أجنبي ليزيّنها، فهو حرام قطعاً، لأن غير الزوج والمحرم لا يجوز له أن يمس امرأة مسلمة ولا جسدها، ولا يجوز لها أن تتمكنه من ذلك، وفي الحديث: «لأن يُطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له» والمخيط: آلة الخياطة كالإبرة

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٣٩٦).

والمسلة ونحوهما. رواه الطبراني، ورجاله ثقات، رجال الصحيح  
- كما قال المنذري - ورواه البيهقي أيضاً<sup>(١)</sup>.

قلت: الطريف في هذه الفتوى أن الدكتور قد استدلَّ عليها  
بالحديث الذي سبق أن رفضه وحاول تضليله!! وهذا التناقض من  
عقوبة رد السنة والتحايل على إسقاطها - والعياذ بالله - .

### القرضاوي يجوز تمثيل المرأة المسلمة!!

ومن أغرب الفتاوى المتعلقة بالمرأة التي طالعنا بها  
القرضاوي حديثاً: فتواه بجواز تمثيل المرأة!! مدعياً [أن اشتراك  
المرأة في التمثيل أمرٌ ضروري لابد منه]<sup>(٢)!!</sup>

ثم ذكر شروطاً لهذا التمثيل، من تأملها وجدها شروطاً  
خيالية تثير الضحك من عامة الناس فضلاً عن أهل العلم منهم.  
يقول القرضاوي: [ولاشتراك المرأة في التمثيل عدد من  
الضوابط، أهمها:

- أن يكون اشتراكها ضرورياً.
- أن تظهر بلباس الإسلام ولا تضع المساحيق.
- أن يراعي المخرج والمصور عدم إبراز مفاتنها، والتركيز  
عليها في التصوير.
- أن تتنمّه بالكلام الحسن وتبعد عن الفاحش . . .<sup>(٣)</sup>.

(١) فتاوى معاصرة للمرأة والأسرة المسلمة، ص ١٤.

(٢) مجلة المجتمع (١٣١٩).

(٣) المصدر السابق.

قلت: وقد قام الشيخ سعيد الغامدي - حفظه الله - بتفنيد فتوى القرضاوي الباطلة على صفحات مجلة المجتمع الكويتية. يقول الشيخ سعيد: [من الأمور غير المتفقة أن نجد الشيخ صاحب العلم الشرعي والاطلاع على الكتاب والسنة وأقوال السلف واجتهادات العلماء ينادي بما ينادي به أصحاب الثقافات الفكرية، والاطلاعات الثقافية العامة غير المتخصصة في علوم الشريعة، وأخشى أن يقال إن الشيخ القرضاوي بمعجالسته لهؤلاء لم يستطع أن يرتفع بهم إلى مستوى العلوم الشرعية الدقيقة والمتخصصة فانحدر معهم إلى مستوى الطرح المنادي بالتكيف مع العصر، حتى لو جاء هذا التكيف في هيئة امرأة مسلمة تخرج من دارها وتتعلم في معاهد التمثيل ألواناً مما تضج به هذه المعاهد من فساد وانحراف، ثم تخرج لتكون ممثلة «إسلامية» بشروط !!]<sup>(١)</sup>.

ويقول - أيضاً - : [إن الشيخ يوسف يقارب في هذا الطرح مع أصحاب ما يسمى «باليسلام المستنير» الذين انطلقوا تحت ضغط الواقع من منطلقات عقلانية تستدبر النص الشرعي والضابط الفقهي . ألا يمكن تحت شعار الفقه المعقول والمزن وفقه التيسير، أن يقال إن فتاوى د: سيد طنطاوي في إباحة الربا، أوفق من فتاوى المانعين ومنهم الشيخ القرضاوي؟ وأن يقول المبيحون: «إن علينا مواجهة مشكلات العصر بفقه جديد، وفهم جديد للتكيف مع تطورات العصر»، ويقولون: «الحل ليس بفقه المぬ الذي لا يحل مشكلة رغم سهولته».

إن ما قاله الشيخ في ندوته، يمكن أن يحتاج به كل ذي هوى

(١) مجلة المجتمع (١٣٢١).

في تسويغ هواه، ويرفعه عنواناً صارخاً، في مقابل كل من يريد للأمة أن تحيى وفق شرع الله على منهاج السلف الصالح.

والسؤال الذي يوجه إلى فضيلة الشيخ يوسف: ما حدود فقه التيسير هذا، وما ضوابطه وما منهجه، بل وما ماهيته؟

ولا يكفي أن يُقال: «في ضوء ضوابط الشرع...» فإن هذا الضابط العام من الإطلالات العامة، التي تحتاج تخصيصاً وتفصيلاً، وبخاصة في هذه القضية المهمة، وهذا الضابط يعود على قضية جواز تمثيل المرأة التي طرحتها الشيخ بالنقض، فإن المتأمل في ضوابط الشريعة يجدها تدل على وجوب صيانة المرأة وحفظها، وإيجاب حشمتها وسترها.

فهل يعتبر الشيخ يوسف أن هذه الضوابط من صنف «فقه الممنوع» ويعتبر تجاوزها من أجل التكيف مع العصر من لوازم فقه المرونة والتيسير؟

سؤال آخر يوجه إلى الشيخ يوسف: أين تضع فقه الأئمة الأربعية والظاهرية واللبيث بن سعد والأوزاعي والطبرى وغيرهم من فقهاء المسلمين؟ هل تضعه في كفة الفقه المرن، أم في كفة الفقه اليابس القاسي؟ وهل هؤلاء الأعلام الذين تدل فتاواهم دلالة عامة على وجوب حفظ المرأة وسترها واحتشامها، وحرمة تبرجها، واحتلاطها بالرجال، هل يعدهم الشيخ من فقهاء فقه التيسير، أم يعدهم فقهاء فقه التعسير؟

ثالثاً: يقول الشيخ يوسف إن اشتراك المرأة في التمثيل أمر ضروري لابد منه.

وهذا قول لو جرى من قلم غير شرعي، لما كان للوقوف معه كبير طائل، أما وقد فاه به الشيخ، فإنه لابد من سؤاله عن أي ضرورة يتحدث: الضرورة الشرعية أم العقلية؟

ولاشك في أن الشيخ يريد الضرورة الشرعية، لأنه يتكلّم باعتباره مفتياً لا باعتباره فيلسوفاً، أو منطقياً، أو متكلماً.

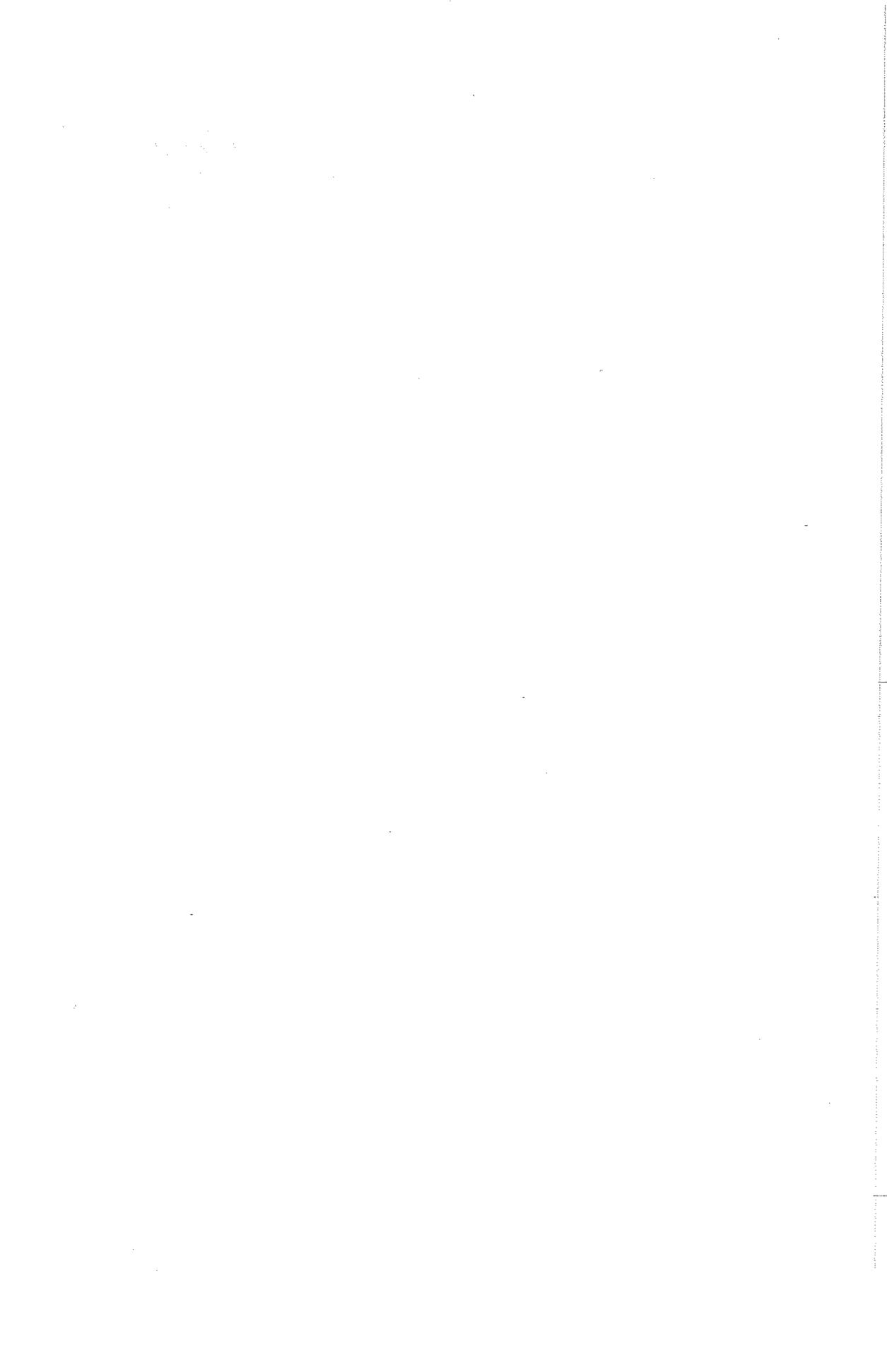
وإذا كان هذا مراد الشيخ بالضرورة، فلا شك في أنه قد جانب الصواب، إذ لا يمكن لطالب علم مبتدئ أن يعتبر تمثيل المرأة من باب الحاجيات أو التحسينيات فضلاً عن شيخ يعرف أن الضروريات هي التي «لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهاجر وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران» المواقفات ٨/٢.

وإذ نظرنا إلى تمثيل المرأة بهذا المعيار وجدنا أنه ليس من باب الضروريات قطعاً، بل لو قيل إنه يعارض هذه الضروريات لكان أولى، إذ «المصالح الضرورية هي التي تكون الأمة بمجموعها وأحادها في ضرورة إلى تحصيلها، بحيث لا يستقيم النظام بإخلالها، بحيث إذا انحرمت تؤول حال الأمة إلى فساد وتلاش» فأين هذا كله من تمثيل المرأة؟ وهو الذي ينطوي على

مفاسد عديدة وشرور كثيرة توجب على العالم والمفتى والداعية وطالب العلم أن يجزم بمنع ذلك لفساده في ذاته. ولما يؤدي إليه من فساد في الدين والأخلاق<sup>[١]</sup>.

\* \* \*

(١) المصدر السابق.



منهجه في الفتوى  
ونماذج أخرى من  
تساهلاته



## منهجه في الفتوى ونماذج أخرى من تساهلاته

أما منهج الدكتور في الفتوى فيلخصه بقوله: [إننا أحوج ما تكون إلى التوسيعة على الناس وهذا ما اخترته لنفسي: أن أيسر في الفروع، على حيث أشدد في الأصول<sup>(١)</sup>، وليس معنى هذا أن ألوى عنق النصوص رغمًا عنها، لاستخرج منها - كرهًا - معانٍ وأحكامًا تيسّر على الناس. كلا، فالتيسيير الذي أعنيه هو الذي لا يصادم نصًا ثابتاً محكماً، ولا قاعدة شرعية قاطعة، بل يسّير في ضوء النصوص، والقواعد والروح العامة للإسلام]<sup>(٢)</sup>.

ويقول: [معتمدي في التيسير: أن النبي ﷺ ما خُير بين أمرٍ إلا اختار أيسرهما]<sup>(٣)</sup>.

ويقول: [ومن هنا أنكرت على بعض المتدلين تبنيهم بصفة دائمة ومطلقة لخط التشدد والتزمت، والتزام أشد الآراء تضييقاً، وأقربها إلى التعسّير، وأبعدها عن السعة والتسهيل، ولم يكفهم أن يلتزموا بذلك في أنفسهم، وإن أعتّهم وأحرجهم، بل أرادوا أن يلزموا بذلك سائر الناس، وأي عالم خرج عن هذا الخط، داعيًا

(١) بحثنا عن هذا التشدّد في الأصول فلم نجده !!

(٢) الفتوى بين الانضباط والتسهيل، ص ١١٣ .

(٣) فتاوى معاصرة (٤٥٩/٢).

إلى التيسير، أو مفتياً بما هو أرقى لهم وبما يرفع الحرج عنهم، في ضوء مقاصد الشريعة وأحكامها، وضع عندهم في قفص الاتهام!<sup>(١)</sup>

ويخلص منهجه في الفتوى في الأمور التالية:

[أولاً]: التحرر من العصبية المذهبية، والتقليل الأعمى . . .

ثانياً: تغلب روح التيسير والتحفيف على التشديد والتعسir . . .

ثالثاً: أن يخاطب الناس بلغة عصرهم . . .

رابعاً: ألا يشغل نفسه ولا جمهوره إلا بما ينفع الناس . . .

خامساً: التزام روح التوسط دائمًا، والاعتدال بين التفريط والإفراط . . .

سادساً: إعطاء الفتوى حقها من الشرح والإيضاح . . .<sup>(٢)</sup>

ويطالب الدكتور المسلم أن يكون أسير الحجة والدليل، وأن لا يكون أسير مذهب من المذاهب.

يقول الدكتور: [غير لائق بعالم مسلم يملك وسائل الموازنة والترجح أن يكون أسير مذهب واحد، أو خاضعاً لرأي فقيه معين، بل الواجب أن يكون أسير الحجة والدليل، فما صح دليله

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف ص ٤٣.

(٢) الفتوى بين الانضباط والتسبيب، ص ١٠٧ - ١٣٠.

وقویت حجته، فهو أولى بالاتباع<sup>(١)</sup>.

ويقول: [المسلم الذي يتحرك لدینه يجب أن يكون معياره لمعرفة الحق هو قوة الحجة، ون الصاعة الدليل، لا شهرة الرأي، أو كثرة القائلين به، والذاهبين إليه]<sup>(٢)</sup>.

ويقول: [على المسلم أن يجعل نفسه أسير الدليل والحجية، فأي حكم قوي عنده دليله، واقتنع به عقله، واطمأن إليه قلبه، فعليه أن يعمل به]<sup>(٣)</sup>.

قلت: قوله: [واعتنى به عقله] يعني عنه قوله السابق: [أي حكم قوي عنده دليله] لأن الحجية هي في الدليل الشرعي، ولو خالف العقل ظاهراً، فلا مدخل للعقل في أحكام الشرع لتصح منه وتُضعف، وقد قال علي - رضي الله عنه - في الأثر المشهور: «لو كان الدين بالرأي لكان أسلف الخف أولى بالمسح من أعلىه». فالصواب أن يقول الدكتور: بأن من صحّت عنده الأدلة الشرعية أنه يعمل بها ولو خالفت عقله.

قلت: وفي قول الدكتور: [اقتنع به عقله] دليل آخر على تأثر الدكتور بدعوى العقلانية والاستنارة، فهي تكشف عن بواطن تعلم في صدر الدكتور.

(١) فتاوى معاصرة (٩٩/٢).

(٢) المصدر السابق (١١٩/٢).

(٣) المصدر السابق (١٢١/٢).

وفي سؤال عن حكم العمل بما يخالف المذاهب الأربعة، بين الدكتور:

[أولاً]: إن مذاهب الفقه الإسلامي ليست محصورة في أربعة كما يظن من لا علم له<sup>(١)</sup>.

فمن العلماء الذين كانت لهم مذاهب معتبرة: الليث بن سعد وسفيان الثوري والأوزاعي.

[وكان هناك من آل البيت الإمام زيد بن علي، وأخوه الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقي، وابنه الإمام جعفر الصادق، وكل منهم إمام مجتهد مطلقاً، معترف بإمامته عند أهل السنة جمیعاً<sup>(٢)</sup>].

[ثانياً]: إن الأئمة الأربعة كغيرهم من المجتهدین لم يدعوا لأنفسهم العصمة..<sup>(٣)</sup>.

وأما عن حكم تقلید الأئمة الأربعة فقد رجح القرضاوي أن:

[المجتهد عليه أن يجتهد لنفسه، وأما العامي ومن لا يستطيع الاجتهاد فيجوز له الأخذ بقول أي إمام كان، وأي فقيه من بلغ مرتبة الاجتهاد، كما يرشد إليه قوله تعالى: «فَسْأَلُوا أَهْلَ

(١) فتاوى معاصرة (١١١/٢).

(٢) المصدر السابق (١١٢/٢).

(٣) المصدر السابق (١١٢/٢).

الذِّكْرِ إِنْ كُثُرْ لَا تَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾ [١٢].

قلت: الصواب أن العامي، ومن لا يستطيع الاجتهاد، يسأل أهل العلم من يثق بدينهم وورعهم وعلمهم، ولا يأخذ بأي قول من أقوالهم بمجرد التشكي.

ويرى الدكتور: [أن الخلاف في المسائل الاجتهادية التي لم يرد فيها نص قاطع الشبه والدلالة لا يجوز أن يؤدي إلى تفرق أو تنازع].<sup>(٣)</sup>

ويرى أنه: [يجوز الاعتماد على الكتاب والسنّة لمن يقدر الاعتماد عليهما، من أهل الفقه والنظر، فلهم أن يجتهدوا ويفحصوا، وأن يستخرجوا من الكتاب والسنّة، وأن يرجحوا، وأن يرجعوا إلى علماء الترجيح، وعلماء المقارنة، الذين يقارنون ويرجحون بالدليل كابن دقيق العيد، وابن تيمية وابن القيم وابن حجر العسقلاني والصنعاني والشوكاني وغيرهم... ثم يأخذ العالم بما هو أرضي لدينه وما هو أرجح في نفسه، وما يطمئن إليه قلبه، فهذا هو الذي يكلف به، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها].

والقول الذي شاع في عصور التراجع والتخلف بأن باب

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٧.

(٢) فتاري معاصرة (١٢٦/٢).

(٣) المصدر السابق (١٢٠/٢).

الاجتهد قد أغلق، قول مردود، ولا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع<sup>(١)</sup>.

وأما عن حكم التلقيق بين المذاهب فيقول الدكتور: [الذي أراه أن التلقيق، إذا كان يقصد أن يلفق، أو لأن يتبع رخص المذاهب، يبحث عن الأسهل والموافق لهواء، وعما يحلو له، دون مراعاة لأي دليل، فهذا لا يجوز... ولهذا قال السلف: من تتبع رخص المذاهب فستق].<sup>(٢)</sup>

[وأما إن كان المسلم يتبع ما هو أرجح في نظره، وما هو أقوى في قلبه، فلا بأس أن يقلد الحنفية في أن لمس المرأة لا ينقض الموضوع، ويقلد الشافعية في أن سيلان الدم لا ينقض الموضوع. ويقلد المالكية في أن الماء لا ينجس إلا بالتغيير، إذا أطمأن إلى الدليل في ذلك، وهذا ما نفتي به].<sup>(٣)</sup>

ويقول: [لست أريد أن يتنقل المسلم بين المذاهب كالطائر بين الأشجار، يأخذ من كل مذهب ما يوافق هواه، من غير اعتماد على أصل ولا حجة، كلا: إنما أريد أن يتبع المسلم الدليل، وأن يخضع للحكم الذي قويت حجته، واطمأن إليه قلبه، ووافق قواعد الشريعة، وروح الإسلام].<sup>(٤)</sup>

(١) المصدر السابق (٢/١٢٧ - ١٢٨).

(٢) المصدر السابق (٢/١٢٨).

(٣) المصدر السابق (٢/١٢٩).

(٤) العبادة في الإسلام، ص ٣١٦.

قلت: هذا منهج حسن، لو لا أن الدكتور شأنه بتبنيه لخط (التيسيير) ولو كان على حساب النصوص الصحيحة من السنة - كما سيأتي -، والتيسيير الذي يردد الدكتور كثيراً يُحسنه أكثر الناس، وإنما يكون الفقه باتباع النصوص الصحيحة من الكتاب والسنة وعدم التحاليل عليها، أو إسقاطها، بشتى الأساليب والجحيل، وخلال استعراضنا لفتاوى الدكتور سنجد أنه قد وقع في هذا الأمر عدة مرات تحت مبرر التيسير على الناس، حتى أفسد على الناس دينهم، وجعلهم (يتسهلون) الوقوع في الحرام، بل ويحتاجون وينافحون عنه. لأن الدكتور قد مهد لهم الطريق وجرأهم على اقتحامه دون خوف أو وجل.

فمن فتاواه (المتساهلة):

١ - عدم تحريم إسبال الإزار والثوب، مع صراحة الأحاديث في هذا التحريم.

يقول الدكتور: [أما تقصير الثوب فهو مستحب، ولكن تطويله ليس بحرام إذا كان مجرد عادة، وليس على سبيل الخياء]<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا التفريق بين (العادة) و(الخياء) لا دليل عليه، ولا يستطيع أي إنسان أن يعلمه من نفسه، لأن في هذا تزكية له والنصوص النبوية لم تفرق هذا التفريق، ويكفيه قوله عليه السلام: «ما

(١) الصحة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص ١٥٦.

أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار»<sup>(١)</sup>.

ومن أراد الزيادة فعليه برسالة: (الإسبال لغير الخيلاء) للأخ وليد بن سيف النصر، فقد ردَّ فيها على القرضاوي في هذه المسألة.

٢ - ادعاؤه أن إعفاء اللحية ليس واجباً. يقول الدكتور: [وبهذا نرى أن في حلق اللحية ثلاثة أقوال: قول بالتحريم وهو الذي ذكره ابن تيمية وغيره، وقول بالكرابة وهو الذي ذكر

في الفتح عن عياض ولم يذكر غيره، وقول بالإباحة وهو الذي

يقول به بعض علماء العصر، ولعل أوسطها أقربها وأعدلها، وهو القول بالكرابة]<sup>(٢)</sup>.

قلت: الأدلة على وجوب إعفاء اللحية كثيرة، قد علمها عامة المسلمين، ومن أراد الاطلاع عليها فعليه برسالة الشيخ محمد زكريا الكاندھلوي (وجوب إعفاء اللحية).

٣ - ومن تساهلـه في الفتوى: تحليله للأغاني، حتى أصبح قوله متکأً لکثير من متبـعيـ الـھـوـيـ فيـ هـذـهـ الـقـضـيـةـ.

(١) أخرجه البخاري.

(٢) الحلال والحرام، ص ٩٢.

يقول الدكتور: [ومن اللهو الذي تستريح إليه النفوس، وتطرد  
له القلوب، وتنعم به الآذان: الغناء، وقد أباحه الإسلام ما لم  
يشتمل على فحش أو خنا أو تحريض على إثم، ولا بأس بأن  
تصحبه الموسيقى غير المثيرة]<sup>(١)</sup>.

ويقول: [أما ما ورد فيه من أحاديث نبوية فكلها متخنة  
بالجراح لم يسلم منها حديث من طعن عند فقهاء الحديث  
وعلمائه]<sup>(٢)</sup> !!

قلت: الصواب في هذه المسألة هو حُرمة الأغاني، كما  
ثبت ذلك في الكتاب والسنة، وكما وضحه علماء الأمة في كتبهم  
ورسائلهم وفتواهـمـ.

ويكفي الدكتور ومن معه قوله عليه السلام: «ليكونن من أمتى أقوام  
يستحلون العِرَج<sup>(٣)</sup> والحرير والخمر والمعاوز» أخرجه البخاري.

ومن أراد الزيادة في هذه المسألة فعليه بكتاب الشيخ  
المحدث محمد ناصر الدين الألباني - حفظه الله - (تحريم آلات  
الطرب) حيث ساق فيه كثيراً من الأحاديث والآثار الدالة على  
تحريم الأغاني، وكذا ينظر رد الشيخ الفوزان (الإعلام بنقد كتاب  
الحلال والحرام).

(١) المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٧٥.

(٣) العِرَج هو الفرج، أي يستحلون الزنا.

٤ - ومن تساهل الدكتور في الفتوى اختياره جواز كشف المرأة يديها ووجهها للأجانب، وهذا مخالف للصواب، كما سبق.

٥ - ومن تساهله أنه يحلل أكل الحيوانات التي ذبحها أهل الكتاب بطريق الصعق الكهربائي وهذا مخالف لشروط الذكاة الشرعية، وهو أن مكان الذبح هو الحلق واللبة، وأن تكون بشيء محدد ينهر الدم - ليس سنًا ولا ظفرا - لقوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذُكر اسم الله عليه فكلوه، ما لم يكن سنًا أو ظفرا» متفق عليه.

قال الشيخ ابن باز - حفظه الله -: [قال الله تعالى: ﴿الَّيْمَمَ أَحِلَّ لَكُمُ الظَّبَابَتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية من سورة المائدة، هذه الآية أوضحت لنا أن طعام أهل الكتاب مباح لنا وهم اليهود والنصارى إلا إذا علمنا أنهم ذبحوا الحيوان المباح على غير الوجه الشرعي، كأن يذبحوه بالختن أو الكهرباء أو ضرب الرأس ونحو ذلك، فإنه بذلك يكون منخنقاً أو موقوذة، فيحرم علينا كما تحرم علينا المنخنقة أو الموقوذة التي ذبحها مسلم على هذا الوجه، أما إذا لم نعلم الواقع فذبيحتهم حل لنا عملاً بالآية الكريمة]<sup>(٢)</sup>.

٦ - ومن تساهل الدكتور في الفتوى: تجويزه دخول

(١) سورة المائدة، الآية: ٥.

(٢) مجلة الجامعية الإسلامية، العدد الثالث، السنة الثامنة، ص ١٥٦.

السينما، ومتابعة ما يعرض فيها، يقول الدكتور: [وهكذا نرى في السينما فهي حلال طيب!!<sup>(١)</sup>] ثم اشترط لها شروطاً خيالية لا يمكن توافرها في السينما، والدكتور يعلم أن السينما لا تقوم إلا على عرض الأفلام الهاابطة التي تصور قصص الحب والفجور، مع ما يلبسها من مشاهدة عورات النساء، وسماع الأغاني. فمن العجيب تورط الدكتور في هذه الفتوى التي تساير واقع مجتمعه ولا تحاول تغييره.

٧ - ومن تناوله ما طالعنا به أخيراً من جواز تمثيل المرأة المسلمة، وقد مرت مناقشته في ذلك.

قلت: والفتواوى المتساهلة للدكتور كثيرة جداً ليس هذا موضع استقصائها، وقد ذكر عدداً منها في كتابه الشهير (فقه الزكاة) وتبني فيه الأقوال الضعيفة والمرجوة.

ومن أراد الزيادة فعليه بكتاب الشيخ الفوزان - حفظه الله -  
(الإعلام بنقد كتاب الحلال والحرام).

وبعد هذا يتضح أن الدكتور من لا يعتمد بفتواوهم، لاتباعه هواه، ومسايرته لواقعه ولجمهوره في كثير من الفتوى على حساب النصوص الشرعية.

فالواجب على جميع المسلمين اتباع قول الله وقول رسوله ﷺ في جميع القضايا، ومنها القضايا السابقة، وعدم متابعة زلات

(١) الحلال والحرام، ص ٢٧٩.

العلماء كالقرضاوي، لأن هذا لا يعصم المسلم من عذاب الله.

قال تعالى: «فَإِن تَنْزَعُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَرَسُولِي إِن كُنْتُمْ تَؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» <sup>(١)</sup> ٥٩.

\* \* \*

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

## خاتمة



## خاتمة

وبعد هذه الجولة عبر كتب الدكتور القرضاوي؛ نستطيع أن نجمل أبرز الملاحظات عليه وعلى منهجه في الآتي :

- ١ - أنه أحد أفراد جماعة (الإخوان المسلمين) فيشمله ما يشتملهم من ملاحظات، كعدم الاهتمام بنشر العقيدة الصحيحة، والحرض على (التجميع)، والتساهل مع أهل البدع، مما هو معروف عنهم.
- ٢ - أنه يخلط بين الأشعرية والسلفية، مما نتج عنه:
  - أ - أنه يعد الأشعرية من أهل السنة.
  - ب - أنه يعتمد على كتبهم.
- ج - أنه يختار أحد مذهبهم في صفات الله، وهو مذهب التفويض، وينسبه إلى السلف.
- د - أنه يؤمن بمذهبهم في رؤية الله في الآخرة وأنها تكون بلا مقابلة.
- ه - أنه لا يؤمن - مثلهم - بصفة العلو.

- ٣ - أنه يتأول كثيراً من الأحاديث التي لا يقبلها (عقله)، كحديث (الهرولة)، وحديث (الصورة)، وحديث (فتح روما)، وحديث (نطق الحجر)، وحديث (شکوى النار)، وحديث (الرَّحِم)، وحديث (إن أبي وأباك في النار)، وحديث

(الوائدة والمؤودة)، وغيرها من الأحاديث التي سبق الحديث عنها.

٤ - أنه يزعم أن بعض أقوال الرسول ﷺ وأفعاله تدخل ضمن (السنة غير التشريعية)، أي أنه لا يجب علينا العمل بها! كتحديد نصاب البقر، والعفو عن زكاة الخيل، والوصفات الطيبة... إلخ.

٥ - أنه تساهل مع كفار أهل الكتاب، فهو يرى:  
أ - مودتهم.

ب - وجواز تهنتهم بأعيادهم.  
ج - وأنهم إخوان لنا.

د - وأنهم مسلمون بالحضارة!

ه - وأن حربنا لهم ليست من أجل العقيدة... إلخ.

٦ - أنه يرى التقرير مع الرافضة.

٧ - أنه يدعو إلى الديمقرatie (الكافرة)، وإلى إنشاء الأحزاب المتنوعة في الدولة المسلمة.

٨ - أنه من دعاء (تحرير) المرأة، فهو يرى: جواز الاختلاط، وكشف الوجه واليدين، ودخول المرأة المجالس النيابية وما شابهها، وجواز لمس الأجنبية، ويجيز لها التمثيل... إلخ.

٩ - أنه تميز بالفتاوي المتساهلة التي تخالف الكتاب والسنة، كتجویزه للأغاني، وللإسبال، وللسینما،... إلخ.

١٠ - أنه يُكثر في كتبه من لمز السلفيين ووصمهم بأبغض التهم، كالجمود، والظاهرية، ونحو ذلك.

١١ - أنه قد انساق كثيراً في مؤلفاته الأخيرة مع ما يسمى بالتيار (المستنير) فطبعوه بطبع عقلاني لم نعهد له فيه في مؤلفاته الأولى. هذه أبرز الملاحظات على الدكتور القرضاوي، أتمنى أن يتقبلها بقبول حسن، وأن تكون خير معين له على تغيير تلكم الملاحظات، لتكميل استفادة الأمة من جهود الدكتور ونشاطاته العديدة.

### نصيحةأخيرة :

أوجهها إلى المعجبين بالدكتور القرضاوي أن يعرضوا أقواله على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فیأخذوا منها ما وافقهما، وينذروا ما خالفهما، فإن الله تعالى يقول: «فَإِن تَنْزَعُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحَسَنُ تَأْوِيلًا»<sup>(١)</sup>. وأن يدوروا مع الحق أينما دار، فيقبلوه من قائله، سواء أحبته قلوبهم أم كرهته.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

### عنوان المؤلف

ص. ب ٧٤٢١ - الرياض ١١٤٦٢

(١) سورة النساء الآية: ٥٩.

## فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	- القرضاوي: تعريف ومؤلفات
٣٥	- عقيدة القرضاوي
١٢٩	- القرضاوي والسنة
١٦٥	- القرضاوي والسنة غير التشريعية
١٨٣	- القرضاوي والكفار
٢٢٣	- القرضاوي والرافضة
٢٣٩	- القرضاوي والأشاعرة
٢٥٥	- القرضاوي والديمقراطية
٢٨٥	- القرضاوي والسلفية
٢٩٣	- الجماعات الإسلامية والإغراء في الجزئيات
٣٠٩	- القرضاوي والمرأة
٣٣١	- منهجه في الفتوى ونماذج أخرى من تساهلاته
٣٤٥	- خاتمة
٣٤٩	- فهرست المحتويات